

Algeria	S. I.	Lebanon	I. L. 1000
Austria	AS 26	Libya	I. Dn. G 75
Bahrian	Fils 250	Morocco	Dh 6
Belgium	BF 50	Oman	Pera 300
Cyprus	CX 1	Palestine	S. I.
Egypt	EE 1	Qatar	Rah 3
France	FF 8	Saudi Arabia	R. 3
Germany	DM 2.5	Spain	Pt 225
Greece	DR 400	Switzerland	Sfr 3
Iraq	S. I.	Syria	C. S. 15
Ireland	IRL 1	Tunisia	M 600
Italy	I. 3000	U.A.E.	Dub 3
Jordan	Fils 200	UK	£ 1
Kuwait	Fils 200	USA	\$ 2

العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران / يونيو ١٩٩٥
Issue 9, Vol. 2 June 1995

بيروت، والشركة القابضة، على الجبل وما إلى ذلك من قبض وقابضين،
 الفاشية المراد للجبل، كما يبدو، هو أن يتحول
 إلى مجرد عقار يباع للمستثمرين المدعومين إلى
 «جبة الحديدية». ولتبي يتحول الجبل إلى عقار
 للبيع لا بد من خلق الظروف الطارئة والظروف
 الجانبية الملائمة لبيع الشركة، أي الظروف
 الطارئة للأصحاب الحقوق الأصلية في الجبل،
 ولتلبية لأصحاب الاستثمارات الذين سوف
 يملكونه. محله.

ويعا أن الجيل هو الذي سيقرر مصير لبنان، كما أن يقدره غير التاريخ. فإن تقرير مصير الجيل هو الشيء الأهم في الوضع اللبناني التاريخي. ذلك أن بيروت كانت دائما وحتت جميع الدول والعهود المتعاقبة عبر القرون نافذة إطلال على الخارج. أما الجيل فهو التعبير الحقيقي عن الوجود اللبناني حتى بأوجهه الفتيحة المغلقة في الحروب والصراعات الأهلية المتكررة، أو في العلاقات مع القوى الإقليمية المجاورة والقوى الدولية الطامحة.

ولقد، فإن الأنهر القليلة المظلمة التي ستنتقل خلالها ملامح العهد الجديد في لبنان، هي فترة باقية الأهمية وقد تكون حاسمة في أمور كثيرة. خلال انعكاسها على الجيل والنكسار الجيل عليها. ومن هذه الأمور أن يكون لبنان دولة مستقلة ذات سيادة، أو شركة مستأجرة لأحد أعرف من يملك أسعها في النتيجة، ولو أن اللبنانيين يعرفون من الآن وليس مجلس إدارتها.

الميزان

الأخرون بمثابة «الختم» أو مجرد أدوات تنفيذية
لرغبات الرئيس.

لكن كثيرين من اللبنانيين، على الرغم مما
انزلته الحرب الأهلية بهم وببلادهم من ويلات
وكوارث، ما زالوا يعتقدون، أو ما زالوا مؤمنين،
بحجوى الدولة المستقلة ذات السيادة التي تقوم
عليها حكومة سياسية تعمل الاتجاهات السياسية
والفكرية في البلاد كلها ولا تختص لبنان في

مجمعه بمدينة بيروت وشركتها القابضة.
وحتى في هذا، فإن الحكومة الحزبية
الجديدة القائمة في بيروت والقابضة عليها، ليس
عليها تمثيل بيروني. وقد لا يكون هذا مجرد صدفة،
لأن النظرة الحزبية إلى بيروت لا تراها عاصمة،
أو «أهالي» بل شرقة وعقارات (ويحرم بروم)؛
والأهم من ذلك، أن المصالحات بينه وبين

والنائبان الذين ما رأوا يغضون تحذير الدولة المستقلة ذات السيادة التي تقوم عليها الدولة سياسية، لا شركة استثمارية يعرفون أن هذا اللبثان الذي يصورون أن يقوم ولن يستقيم ما دام الوضع في جبل لبنان شاذاً وغير مستقيم. إن كل كثيرين من أهالي الجبل يرون أن الوضع هناك أسوأ الآن مما كان أيام الحرب الأهلية والتفجير الجماعي، وأساساً ما فيه أن ما يجري في الجبل يجري تلهينه وكأنه الحدث المنتظر أو ما ياتي.

بل إن ما يجري في الجبل ويصور على أنه حثول، أضاف إلى التعقيدات القديمة التي نشأت منها الحرب تعقيدات جديدة من شأنها أن تخلق نهائياً فكرة لبنان كتولة مستقلة ذات سيادة، مستقيمة أنقاضها فكرة الشركة على أي نحو رست عليه هذه الفكرة في النهاية بما في ذلك التجاذب الهائل، بين الشركة القابضة - علم

حكومات كثيرة في دول قوية بدأت "الزيم" هجمات حكومية عديدة الى شركات تجارية لكن ايا منها لم يجوب ذلك على البلاد كلها. وقد تكون حكومة رفيق الحريري في لبنان، اول تجربة رائدة من نوعها في العالم من حيث محاولة تحويل البلاد كلها الى مدعة مساهمة.

لذلك ان قوام الدعوة (التي تقول «الفايتنثال تايعز» انها ليست تمييزاً للإمبريالية) لتحويل الحكومات الى شركاء هو أنها جذابة للمستثمرين الأجانب (المحليين عن وأمان الإستثمار. وقد أكد رفيق الصوري نفسه هذا المحسني في المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب المقفد أخيراً في الأسبوعية بدعوة المستثمرين السعوديين والخليجيين الى

غير أن النضال الحزبي بمطابقته مع الإطار الخطي الذي خصته «الديمقراطية» لا يفيء من الحكومة الحزبية استثناء لتقليص الهامش الديمقراطي كما هو متصور في الإطار الأصلي، ما أقرب إلى الشركة الخاصة المحدودة المسؤولية منها إلى الشركة المساهمة، وإنهائي، فإن مجلس الوزراء ليس مجلس إدارة، كما هو متصور، وإنما صورة أقرب إلى تكون في شركة أجنبية، حيث يملك الأجنبي معه المساهمة فقط.

هذه الرئيسة العامة للمجلس
الإطار الذي يتسور مجلس الوزراء
مجلس إدارة يكون فيه الأعضاء
كبير، ويكون الرئيس مقادير
ومن الطبيعي في مجلس من هذا النوع أن يكون
مجلس الديمقراطية أوسع كثيرا من مجلس على
الطراز الغربي الذي يضم الرئيس والمساعد،
حيث يقوم الرئيس مع المجلس

الحكومة اللبنانية الحديدية برئاسة رفيق الحريري هي حكومة يمكن أن يقال عنها حرية فعلية أي أنها جاءت أكثر من سابقها «على صورة نفسها» مثاله.

لكن هذه الحكومة أو هذا المصحح من الحكومات، يمثل إنجلياً عاماً في عالم يتجسر فيه الدول المستقلة ذات السيادة. فهي في هذه السباق حكومة غير لبنانية^١ والقول بأنها حكومة غير لبنانية لا يعني أنها «سورية» أو «إسرائيلية» أو «سعودية» أو «أميركية» أو «فرنسية» بل هي كما قال في وصفها الرئيس حميد الحضيضي تماماً حكومة لا علاقة لها بتلك ولا هذه.

وحتى هذا الوصف الجيد للحكومة الحرة لا يلي بالظاهرة او يحيط بها. لأنها جزء من ظاهرة عالمية ترمي الى تحويل الدول كلها الى شركات مساهمة. وفي ذلك تقول كندا «الفاينانشال تايمز» مثلاً: «وكانت الشركات الصغيرة لا تستطيع ان تبقى مستقلة وامونة، كذلك يمكن القول إنه، وبالعنى ذاته، لم يعد هناك مستقبل

للإستقلال القائم على السيادة لكثير من البلدان.
فلو لم تكن في رواندا حكومة بالمعنى الدارج،
كما تقول، الفايينشال تامبو، لما قامت فيها حرب
أهلية دموية. لو كانت شركة مساهمة، لكانت
مستقرة وناجحة ومزدهرة. ومن غير حاجة إلى
الدينمو في أطلان.

وتقول الجريدة البريطانية ان هذه ليست دعوة او تهديدا للإسرائيليين بل لإيجاد الحلول الناجمة بالطريقة التي تتخير بها الشركات أحوالها خدمة لمساكنها على أكفا وأربع وجه ممكن بعيدا عن التسلبات او عدم الاستقرار.

فما سددت السعودية دينها الخارجي وغطت عجزها

الكويت تفشل في إعادة جدولة ديون الحرب

■ الارتفاع القليل الذي طرأ على أسعار النفط خلال هذه السنة وتراوح بين دولار واحد ودولارين للبرميل الواحد، مكّن المملكة العربية السعودية من سدّاء نفونها الخارجي الوحيد من جراء الحرب مع العراق والبالغ ٤,٥ مليار دولار. وقد بلغت السعودية في الشهر الماضي الفسوط الأخير من الفسوط خمسة تشكّل الدين المذكور وقدره ٩٠٠ مليون دولار.

وتقدر عائدات الملكية الإحصائية من ارتفاع أسعار النفط حتى الآن بحوالي ٤ مليارات دولار، وهو مبلغ يعادل المقدّر في ميزانية الدولة لعام ١٩٩٥ القاضية على توقع عائدات نفطية حسب التقييم السائد في مطلع السنة (١٦ دولاراً للبريل الواحد).

لكن الكويت ما زالت تواجه صعوبات في إعادة جدولة نفقة مستحقة من الدين في الشهر المقبل (نوفمبر/يناير ١٩٩٥) قدرها ٢,٣ مليار دولار من أصل ٥,٥ مليار، فثمنت عليها دعم العرب في عام ١٩٩١ على يد مؤسسة «ج.م.ع» ومقرها، في الكويت، وشاكرت في جمعها مجموعة من البنوك العالمية تضم ٨٠ بنكاً من بينها «موتش بنك» الألماني، والشركة السويسرية المصرفية، «بي.ك.م.ب.». و«بي.ك.م.ب.». و«بي.ك.م.ب.».

ويك «كريدتي لوييه» الفرنسي

وضع ان الحكومة الكويتية تقول انها تملك الاصول الكافية لتغطية المدفوعات المستحقة في موعدا، إلا ان مصادر عليمة في المصارف المعنية أكدت ان الكويت لم تقوصل بعد الى اتفاق لاعادة جدولة الدين التفاوضي، مع مفاوضاتها الواضحة مع المصارف.

ديترو، كما تشير مصادر أوروبية، أن ضعف التناقل حققها مكتب الإستثمار الكويتي في خلال السنوات التي أعقبت الحرب كان من الأسباب الفارقة في الصاعق المالية التي تواجه الكويت الآن ذلك أن عائدات الإستثمار التي حققها مكتب لندن خلال السنوات الخمس الماضية لم تعد تغطيها ٢٠ في المائة، وهي نسبة لم تكن موزعة للجنة المالية في مجلس الأمة ولا للجنة الإستثمار الكويتية التي ذكرت المصادر أنها قدمت مكتب لندن بسحب تلك الإستثمارات منه (العديد ما لا بد الصالحات للتحلية

غير أن مصادر في مكتب الاستخبارات تشير إلى أن من الأسباب الرئيسية لضعف نتائج أن الحكومة الكويتية تواصل السعي من موجودات المكتب لشققة العجز المتنامي في ميزانيتها ونقلت صحيفة أوروبية عن مصدر كويتي قوله أن من أسباب ضعف ميزانية الكويت صندوق الاستثمار الكويتي لا يتجاوز ٢٥ مليار دولار، وأن الزيادة التي يقدمها المسؤولون، مسبوقة، لأنها تشمل استثمارات في العقار الثالث من الصعب تحصيلها أو حتى تسهيلها.

وأشار المصدر المذكور إلى أن الحكومة الكويتية ليس لها مصدر للدعم بعد انقضاء العائدات النظامية من النفط سوى مبيعات موجودات مكتب الإستثمار. زاد عليه أنباء جارية في الآن من جهة ثانية، ذكرت مصادر في صندوق النقد الدولي بجمع الأموال التي يمتلكها الأفراد العرب في الخارج بمبالغ ألف مليار دولار (٩٩٠ ملياراً) منها ٥٠٠ مليار دولار للأفراد العرب، أي أن المستثمرين وهمم يشكلون أكثر من نصف الأموال العربية المودعة أو العاملة في الخارج.

وكانت تقديرات نشوت أخيراً قد ذكرت أن الأموال العربية الخارجية قد فقدت ٩٠ مليارات من قيمتها بنسبة تقدر بالدولار في الأونة الأخيرة أي ما يعادل ١٠ في المائة من مجموع تلك الأموال. وقال مصدر في المؤسسة لخصام الاستثمار في الجزائر: «إن النبل العربية، وخاصة المؤسسة العربية للصناعة، تعمل كثيراً على الاستثمار الداخلي للقطاع الخاص، وبالتالي تأمل في أن يسترد هذا القطاع من الخاراج إلى الداخل نسبة متشوهة من أمواله الخارجية لاستثمارها المحلي» (نك المصدر أشار إلى أن عزم الحكومة السعودية على بيع جانب من مقاديرها في العام

وكان المصدر الرئيسي لرواج هذه الخطوط الجوية السعودية، التي قدر حجم ديونها الإجمالية بمبلغ عشرة مليارات من الدولارات إبانها في ذلك المجال الفترة لتجديد أسطول الشركة بشراء طائرات بوينغ 747، وكونكورد، وبوغلاس، الأميركية.

مسيريل لنش تعزز وجودها في بيروت وتستأثر بالإصدارات اللبنانية

مخاطر تدهور الليرة «تطوي» تسويق السندات المحلية عالميا


Private Banking with Merrill Lynch Lebanon

We are significantly expanding Merrill Lynch in Beirut to meet the direct needs of High Net Worth clients in the Lebanon.

aligned with the expansion of our not-for-profit private banking business serving flight Net Worth clients in the California. If you are a successful Private Banker with at least five years direct client counseling and account selling experience, then you may have what it takes to join our ranks of professionals who serve the sophisticated needs of California private clients.

The successful candidate must be capable of organising, directing, and managing the firm's other tasks. Our compensation plan provides rewards, benefits.

If you are interested, please send in English CV in complete confidence to: Centre 20 Offices, M&P Ltd, 10 International Road, Larnaca, 71, Cleverly Street, London SW1A 2ND, England.


Merrill Lynch
 A tradition of trust

أساسية من أجل استعادة ثقة
ليفش - إحييت بتحمل

الحالية التي يفرضها
على الحكومة أواد من الإصدار
سوف يعرّض ميريل ليش، التي
تدير الحكومة اللبنانية بالوكالة
في طرابلس، في السنة المقبلة
«مسألة صعبة» راجع «الزوار»
في العدد 25 الصادر في 1998،
بأنها المناقش بالمرأة الأجنبية.
فالتأثير الإيجابي، وتخطت القسط
العام يقتضيها قليلاً.
أنهج التوسيعي المتوسع الذي
تدير ليش، في بلد في مسألة
تعتبر هبوط سعر الصرف، آثار
المصارف الحاضرة على ليس شيئاً
من تلك الحاضر على غرار العقود
«مقدمة إصدار» باربي - ميريل
«باربي»

■ نشرت مؤسسة «ميريل لينتش» الأميركية إعلانات في الصحف العالمية عن توسيع عملياتها في بيروت، والتي هي اجتاحتها هي مصروفين خرسامين أكفاء، لمساعدتها على «الأعمال المصرفية الخاصة» المتاجرة لزمن مليئاً في لبنان، (الفرصة) والعروف في حاكم البنك المركزي الحالي رياض سلامة كان يعمل لدى «ميريل لينتش» في باريس قبل تعيينه من قبل الرئيس الحريري حاكماً لمصرف لبنان قبل سنتين.

وفي أواخر شهر أيار (مايو) الماضي طويت فكرة كانت «ميريل لينش» تحاول تسويقها وتقتضي بيع سندات حكومية لبنانية مضمونة بالهبة في الأسواق الخارجية بقيمة ٢٤٠ مليون دولار، على أن يتولى بنك

«دائرة المراسي الصغرى» كانت السند.

ويبدو ان الصراع بين «ميريل» و«لوش» على رئاسة حكومتهم اللبنانية على التمثيل لعدم رغبتها في تحمل الصافى الذي قد تنشأ في حالة هبوط سعر صرف الليرة اللبنانية، وهو احتياطي واراد في الوقت الحاضر صيب ثلثي احتياطي البتة الذي اقره اللبناني من العملات الأجنبية خلال النصف الأول من هذه السنة (يقال انه هبط من ٣,١ مليار دولار في السنة الماضية إلى ٢,١ مليار دولار الآن، أي بما مجموعه ١,٠ مليار دولار).

وأوضح هذا السبب، كما هو متداول
في الأساطير المحلية فإن ذلك ينبغي أن يكون
المركزي للمفاتيح في دراسة بعض
أساطيرنا عن «عالم» الأرواية لرفع بصيرة
صرف الطبيعة، ولا سيما أن دفع أسرار
الفائدة على السنداء الطيفي الخفي عبر
مزايا الحكمة والحفاظ على سعر الصرف
قد أخذ أثر سلبي في الوضع الاقتصادي
الحالي باتجاه التزويد الركود والبطالة،
وخصوصاً أن لا توجد لدى على نأية
الدولة تسير في اتجاه التوازن أو على الأقل
تعود للثقل في المعز.

قد حذا هذا الوضع الخلق منك عوده
وهو المتقيد بين النصارف اللبنانية إلى أن
يسدر في شتونه الفلسفية الماضية تعديراً
إلى الحكمة أو هيروية بسيط ماليتية

رفيق الحريري أمام المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب:

لبنان «جنة ضريبية»

دعا رفيق الحريري في كلمة القاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، الذي كان انعقد في الاسكندرية في أواخر الشهر الماضي، رجال الأعمال والمستهثمرين العرب إلى العمل مع زملائهم اللبنانيين والإفادة من خبراتهم لترويج المنتجات (العربية) في الأسواق الإقليمية والدولية. وقال رئيس الحكومة اللبنانية أمام المؤتمر الذي دعي إليه كضيف شرف، ان «انظمتنا التجارية الحرة كفيلة بتأمين قاعدة ممتازة لرجال الأعمال العرب للاستثمار في الصناعات الأكثر ملاءمة لوطننا (العربي) تحيط بها مناحات وظروف وفرتها القوانين الجديدة لضريبة الدخل وللشركات القابضة والأفشور التي تجعل من لبنان أقرب ما يكون من جنة ضريبية».

وأوضح الحريري أن ضريبة الدخل في لبنان أصبحت منذ أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ محددة بوضوح في المائة مهما كان حجم الأرباح وتطبق هذه النسبة على الشركات والأفراد وقال ان لدى لبنان قطاعاً صناعياً ديناميكياً. وأضاف ان الدولة «في صدد انشاء مناطق حرة جديدة تضاف

إلى المنطقتين الحرتين الموجودتين حالياً في مرفاي بيروت وطرابلس (شمال) لتسهيل الحركة التجارية عبر بلداننا».

وتطرق رفيق الحريري إلى ثلاثة أمور ترسم تصورها للدور المتواضع والحيوي في ان الذي يمكن لبنان ان يؤديه للمساهمة في انماء المنطقة. والسير في تعزيز روابط التعاون الاقتصادي والتعاون في الوطن العربي من جهة، وما بين الدول العربية وفي دول العالم من جهة أخرى. وفي التجارة العالمية والخدمات المصرفية والمالية، والاتّجاه الصناعي والتقني المعلوماتية.

وقال «إن للعالم العربي ان يفخر بالإنجازات الاقتصادية التي تحققت في الكثير من دوله في الاعوام الـ ٢٠ الأخيرة. والدليل ما نشأ في مختلف أنحاء وطننا العربي من صناعات ناجحة وبني تحتية بمستويات دولية. أما التحدي الكبير اليوم فهو الخروج بصنوجات الصناعات العربية وتصديرها إلى خارج حدود الأسواق المحلية والإقليمية. لأن العالم يتحول تدريجياً إلى قرية كونية كبرى تتلانى فيها الحواجز التجارية. مع تزايد انفتاح المتجبن الدوليين للسيطرة على أسواقنا، وتوقف الحريري عند دور

لبنان في الإنتاج الصناعي في العالم العربي». وقال: «في العالم الجديد للتجارة الشاملة لن يكتب للبنان النجاح الا باعتماد مقوماتها وقواها الذاتية خصوصاً تلك التي تتمتع بمميزات تمكّنها من المنافسة من هذا المنظار، العربي مكملاً لهذه المعادلة، عبر وحدته الإنتاجية الفائقة في مختلف أرجاء البلدان العربية. تسهّلها فوائد واهتمامات مشتركة، خصوصاً على مستوى النمو والإفادة من اختراق موسع للأسواق الإقليمية والدولية. وفي هذا المجال، سيتركز لبنان على صناعات ومشاريع تتطلب طبيعتها الريادة والتجديد والمرونة».

وأشار الحريري إلى ان لدى لبنان قطاعاً صناعياً ديناميكياً ومقدماً، وهو دائم التقدّم مع متغيرات الأسواق. وقد أظهر مسح صناعي تم أخيراً ان نسبة الثلث من أصل أربع وعشرين ألف وحدة إنتاجية صناعية نشأت منذ سنة ١٩٩٠. لأن الصناعات الأكثر ملاءمة لوطننا هي تلك التي تتطلب سرعة استجابة الأسواق المتغيرة، وهو باب مفتوح للتعاون اللبناني العربي يساعد على ذلك عزماً



رفيق الحريري

على تجهيز المناطق الحرة للتبادل التجاري ببنية تحتية من الدرجة الأولى تلبي حاجات منشآت الإنتاج الصناعي ذات المستوى العالي، وستعطي الأولوية للمناطق الحرة الجديدة في ضوء تطور هذه البنية التحتية. وستوفر هذه المناطق قاعدة لاستخدام الخبرة اللبنانية واليد العاملة الماهرة بالنسبة إلى الصناعات التي لها في لبنان مقومات ذاتية وأصحة. وأوضح، «ان انظمتنا التجارية الحرة كفيلة بتأمين قاعدة ممتازة لرجال الأعمال العرب للاستثمار في هذه الصناعات وفي بلدنا، تحيط بها مناحات وظروف وفرتها

القوانين الجديدة لضريبة الدخل وللشركات القابضة والأفشور، التي تجعل من لبنان جنة ضريبية بكل معنى الكلمة. فابتداء من ١/١/١٩٩٤ أصبحت ضريبة الدخل في لبنان محددة بنسبة عشرة في المائة إيا كان حجم الأرباح وتطبق هذه النسبة على الشركات والأفراد. وتشجيعاً للصناعة الفنية صدر أخيراً في لبنان قانون يسمح بزيادة عامل الإستثمار للأراضي التي ستقام عليها المنشآت السياحية. ولهذا الأمر أهمية إستثنائية نظراً إلى صغر مساحة الأرض اللبنانية كما تعلمون». وعندما تحدث عن «صناعة ذات أهمية بالغة» أي صناعة التقنية المعلوماتية. قال الحريري: «إن على العالم العربي تحقيق حضور فاعل في الصناعات الإعلامية للتمكن من الاستفادة من هذه الصناعات الناشئة. كما هي الحال من دون ريب بالنسبة إلى منافسها في العالم، وللتمكن من التعامل بثبات مع القضايا والمشاكل الناجمة عن ذلك. فليتان مثل غيره من الدول العربية يتمتع ببيئة اجتماعية وثقافية تمكن من أداء دور قيادي في هذه الصناعات وفي مجالات الإعلان والنشر».

الدكتور حسين كنعان، النائب الأول لحاكم مصرف لبنان لـ «الميزان»:

اين سيكون الحريري عندما سيعاني اللبنانيون من دفع الديون؟

يقول النائب الأول لحاكم البنك المركزي السابق الدكتور حسين كنعان، والاستاذ الحاضر في الجامعة الأمريكية «إن الموارد البشرية والطبيعية في لبنان هي أقل بكثير من السياسة المالية المتبعة، من قبل حكومة رفيق الحريري. كما انه يرى ان العجز في الموازنة اللبنانية والإنفاق الكبير يؤلّدان تضخماً نعيشه حالياً في لبنان». ويعتقد الدكتور كنعان ان «السرية المصرفية تخدم لبنان كمركز مالي في الشرق الأوسط، ويجب على الحكومة اللبنانية تخفيض الإنفاق في موازنتها».

حول هذه المواضيع، بالإضافة إلى نقاط أخرى، دار الحديث مع الدكتور كنعان..

□ ما هو رأيك في السياسة المالية التي تتبعها حكومة رفيق الحريري؟

«هناك مثل في العربية يقول «علي قد بساطك مد رجليك». ويعني هذا ان السياسة المالية المتبعة حالياً في لبنان هي سياسة تتخطى القدرات اللبنانية في النواحي البشرية والطبيعية. بمعنى آخر، ان الموارد البشرية والطبيعية في لبنان هي أقل بكثير من السياسة المالية المتبعة. قبل باستطاعة لبنان استيعاب هذه السياسة المالية والدفع بها إلى الأمام».

أم ان هذه السياسة ستكون عبئاً ثقيلاً على اللبنانيين وخصوصاً عندما يأتي الوقت الذي يجب عليهم دفع الإستحقاق المالي من الديون التي ترتب على هذا الوضع، فأين سيكون الحريري عند ذلك؟

□ ما هو رأيك في سياسة الإستقرار النقدي التي تنتهجها الحكومة؟

«إن الإستقرار النقدي هو من مسؤوليات المصرف المركزي بالتعاون مع الحكومة. ولكن القسط الأكبر يعود إلى السلطة النقدية التي يجب عليها السعي لعملية الإستقرار النقدي دائماً ودوماً. بمعنى أن البنك المركزي عليه ان يتحاطى يومياً في عمليات السوق من بيع وشراء العملات الصعبة كي يحافظ على سعر صرف الليرة اللبنانية. وهنا يجب على الحكومة ان تخفف من الإنفاق في موازنتها كي تساهم، أو بالأحرى تتعاون مع السلطة النقدية في عملية الإستقرار. وعليها ان تنسى بأن النظام المصرفي في لبنان هو نظام اقتصادي مفتوح يستلزم بالتداول يومياً في السوق. لذلك، يجب ان تكون الخطة معتمدة على تخفيض الإنفاق والرقابة الجيدة والشفقة من قبل السلطة النقدية كي يستطيع اللبناني ان يتعاون مع لجنة التلاعب في صرف العملات الصعبة مقابل الليرة اللبنانية».

□ يشكو المواطن اللبناني من التضخم الذي يسود لبنان وذلك على الرغم من انخفاض قيمة الدولار. فما وراء ذلك؟

«إن التضخم العام في أي بلد ما يعود إلى مفهوم السؤال الأولين السياسة المالية والنقدية في أي بلد ما، فالدولة هي كالأإنسان، الإنسان

يعمل ويقتض اجراً لينفق على نفسه، وإذا استطاع ان يخرّج ما يكسب فيقوم بذلك، والدولة هي كذلك تفرض الضرائب وتحدد موازنة الإنفاق. فإذا كان الإنفاق اكبر من الجباية الضريبية والدخل المتوافر لدى الدولة، فإن ذلك يؤدّي التضخم العام في البلاد».

وإن العجز في الموازنة اللبنانية والإنفاق الكبير يؤلّدان تضخماً نعيشه حالياً في لبنان. لذلك، فعلى الدولة اللبنانية ان تخفف عمليّة الإنفاق بقدر المستطاع. فلا أهم كيف يمكن. وليس لدى الأرقام. ان تكون موازنة الدولة اللبنانية اكبر من الدولة السورية ففي سوريا سياسة مالية مدروسة تقوم بها الحكومة كي تحد من لعبة التضخم. بينما في لبنان تدفع بالتضخم إلى أبعد مدى ممكن بسبب الإنفاق المفرط وغير الضروري في الحالات «الرافعة من قبل الحكومة».

□ كيف هو وضع الليرة اللبنانية والدولار؟

«وضع الليرة مع الدولار، بما يخص هذا السؤال، ليس هو وضع الليرة مع الدولار بقدر ما هو مع العملات الصعبة. ولكن ما دامت الليرة الخضراء، أي المقياس الرئيسي، لذلك وضع السؤال بهذه الصيغة. وأن معظم إخبار لبنان من العملات الصعبة هو في الدولار. فإذا قلنا سعر الدولار مقابل العملات الصعبة الأخرى، فإن الإحتياط المتوافر لدى مصرف لبنان من الدولارات قد تنخفض قيمته. ويؤدّي المصرف المركزي والحكومة اللبنانية، بمعنى البيع والخسارة في سعر صرف الدولار بما يخص العملات الصعبة الأخرى».

□ يفقد بعض الأبناء، ان الدولة اللبنانية، سترفع السرية المصرفية بصورة تدريجية. فما هو رأيك في هذا؟

«إن سرية المصارف في لبنان، ان لم تكن موجودة، فعلياً إيجاباً لها. لأنها تخدم لبنان كمركز مالي في منطقة الشرق الأوسط، ولكن لست مع هذه السرية القائمة بالطلق، بمعنى أنه لا يحق لأحد الإطلاع على الحسابات الشخصية إلا بأذن من المودع نفسه، أي صاحب الحق. فهل يعقل ان تحجب السرية المصرفية عن القضاء وعن مصرف لبنان؟ إن حاكم البنك المركزي لا يحق له الإطلاع على حساب أي مودع، كذلك لجنة الرقابة على المصارف، فإنا أقول يجب ان يعدل القانون ويسمح لحاكم البنك المركزي بالإطلاع على أي حساب كان. لأن هذا الرجل هو رئيس السلطة النقدية، وهو يؤدي القسم الذي لا يسمح له بأن يورج بما يطلع عليه من حسابات. أقول ذلك لأن البنك الحاكم ولجنة الرقابة على المصارف باستطاعتها عند الإطلاع على حسابات المودعين ان يوفقوا أي لعبة تضارب ضد الليرة اللبنانية».

أما بما يخص القضاء، فأقول: عندما يتوقف أي شخص بتهمة مالية معينة أو جريمة على طابع الاختلاس، عندها يطلع القضاء على حساب هذا الشخص. أما الإنسان الذي لا علاقة له بالقضاء، فلا يحق له الإطلاع على الحساب».

□ ما هو رأيك في تبييض الأموال، الوسخة، كما يحدث في لبنان وخارجة؟

«يتهم لبنان بعملية تبييض الأموال. وحسب معلوماتي ان سنتي ١٩٨٦ ثم ١٩٨٧ شهدتا تبييض حوالي ٢٥ مليار وفريت من أميركا الجنوبية إلى الشمالية، فما هي طائفة لبنان في عملية تبييض الأموال؟ فإنها تهمة مرموقة. ولكن إذا، ثم كما ذكرنا سابقاً، السماح لحاكم البنك المركزي والقضاء بالإطلاع على حسابات المودعين عندها بإمكانها معرفة إذا كانت هناك عملية تبييض للأموال أم لا. هذا للمعلومات فقط. أما إذا تقدم «الإنتربول» إلى الحكومة اللبنانية يطلب يطعن به شخص معين لأنه يبيض الأموال، وخصوصاً أموال المخدّرات، عن الشخص المدعى عليه بالتحديد من قبل «الإنتربول».

□ ماذا سيحدث إقتصادياً إذا ما حدث السلم بين لبنان وإسرائيل؟

«إن لبنان لم يكن في يوم من الأيام، في إقتصاد معتمداً على حالة السلم أو اللاسلم مع إسرائيل. وإنما كان يعتمد على دوره ودور أبنائه في المنطقة بالتحديد وفي العالم بشكل عام. ولكن لبنان لا يستطيع إقتصادياً ان يكمل الطريق في حالة اللاسلم واللاحرب، بمعنى أن المتغيرات التي تحصل في منطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل تنعكس رأساً على لبنان، وبمعنى لبنان جزءاً من الحالة القائمة بالنسبة إلى التفاوض بشأن السلام. فإذا كانت المتغيرات إيجابية بمعنى السلام، فمن دون شك سوف يرتاح لبنان إقتصادياً في النهاية. وإذا كانت حالة تجميد ما بين العرب وإسرائيل، كما حصل منذ إنشاء إسرائيل، فإن لبنان يرتاح. أما في هذه الحالة، أي حالة الغموض أو الحالة الرمادية في المفاوضات نحو السلام، فإن لبنان هو المتضرر الأكبر».

□ لقد ذكرتم في جوابكم السابق «دور أبناء لبنان» فما هو رأيك دور أموال المغتربين في الخارج في إعادة بناء لبنان؟

«هناك مبدأ عام يقول بأن الرأسمال جهان، وصاحبه هو أكثر الناس قلقاً. لذلك فإن أموال اللبنانيين في الخارج هي أموال مهجّرة، التي حد هذه الأموال الإستقرار والهدوء، التي يروح الوطن، فإن قسماً كبيراً من أموال اللبنانيين سوف يعود. وفي لقاء مع الشاعر سعيد عقل، قال لي: لقد استشهدت بك أمام رؤساء الجامعات العربية حيث أنك قلت بأن أموال اللبنانيين في الخارج تقدر بـ ٥٠ مليار دولار حسب مصادر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فإذا كان هذا الرقم كبيراً أم صغيراً، فالتحديد نستطيع القول بأن لبنان باقٍ من هذا الرقم بكثير يستطيع ان يتعشعشع ويعود إلى أحسن ما كان عليه في أيام الإستقرار والنعمة في السبعينات. ويجب ان لا نغيب كثيراً أي صاحب الرأسمال المهجر بقدر ما نغيب على أنفسنا في عملية تحسين النظام السياسي ودعم الإستقرار كي تشجع أبناء هذا البلد على العودة وتوظيف أموالهم في ربوع هذا الوطن وخلق فرص للعمل وتقديم وتفيد الوطن ككل».

البروفيسور نزار عكر لـ «الميزان»:

المياه ملوثة بالنفايات السامة والشواطيء غير صالحة للسباحة

يؤكد البروفيسور الجيولوجي والمائي نزار عكر في حديث خاص مع «الميزان» على أن حفر آبار المياه في لبنان جار من دون سيطرة ما عليه، كما أن المياه المستخرجة في لبنان لا تكفي حاجات اللبنانيين، ويوجد ذلك إلى أنه ليس هناك تنظيم في توزيع المياه. ولذا، فقد أصبح لبنان على مفترق طرق، إذ إن المياه الجوفية اللبنانية تكاد أن تنفذ.

في الوقت نفسه فإن «ملايين الأمطار الكمية» إذ إن سبيل لطر الغزير، تصبغ هدراً في البحر...

من جهة أخرى، يرى البروفيسور عكر «أن بعض المياه اللبنانية الآن ملوثة على الرغم من نفي بعض المسؤولين لذلك». إذ إن براميل النفايات السامة قد انتشرت في جميع أرجاء لبنان، كما أنه يؤكد بأن «هذه النفايات السامة عندما تتفاعل مع المياه تصبغ سامة أكثر من السابق. كل تلك إضافة إلى المطامع الإسرائيلية بأبواب اللبنانية والحديث مع البروفيسور عكر بدأ بالسؤال:

هل هناك أماكن معينة في لبنان يجري حفر الآبار فيها من دون غيرها؟

«إن حفر آبار المياه في لبنان جار على قدم وساق في جميع أرجاء البلاد، من دون أي سيطرة ما عليه، وبموصاف في الفجر سنين الأخيرة، فالقصر يجري في شمال البلاد، وجنوبها، وساحلها وبقاعها (سهل القياح) ولا يعني هذا أن الآبار حيثما حفرت تلتقي بالتجاذب المروج». هل تجري عمليات حفر الآبار بطرق منظمة أم أنها تتم عشوائية؟

«كان على من ينوي الحفر أن

يحصل على ترخيص، ترخيص الحفر لعق لا يتجاوز ١٥٠ متراً، وترخيص لإستثمار البئر، حال العثور على مياه جوفية، على أن يدفع، إذا تجاوز الإستثمار ٢٠٠٠م، يومي، صورية للدولة.

أما طوال الحرب الأهلية، فإن الحفر كان يتم بشكل عشوائي من دون الرجوع إلى الدوائر المسؤولة في الدولة، وحالياً، لا يزال الأمر كذلك، إلا من بعض الحالات المنضبطة وهذه تسمى قلعة جداً. والمعلومات المستقاة من هذه الآبار القليلة يتم توثيقها في ملفات خاصة.

هل تكفي المياه المستخرجة في لبنان لحاجات الناس؟

«يمكن القول لا، والدليل على ذلك نقص المياه من قبل الدولة في عاصمة البلاد، ثم الهجمة القوية على حفر الآبار على الرغم من ارتفاع الكلاف الحفر تقدر بـ ٢٠ ليرة لبنانية للمتر، كحد أقصى، وأما حالياً فإن حفر المتر يقدر بـ ٣٠ دولاراً أميركياً كحد أدنى.

ويكمن القتل أيضاً أن ليس هناك تنظيم في توزيع المياه، وهذه وجهة نظري.

هل تكفي المياه المختزنة في حوض الأرض لحاجات الناس في لبنان؟

«نتلقى حاجات الناس للمياه في أمور عديدة:

أولاً: الإستعمال المنزلي بما في ذلك الشرب.

ثانياً: إستعمالها للمصانع والمصانع (إذا قارنا كل وحدة من هذه المصانع بما كانت عليه قبل عشرين أو ثلاثين سنة لوجدنا أنها تضاعفت مرات عديدة نظراً إلى

إزدياد عدد السكان وإزدياد مساحة الأرض المزروعة، وإزدياد المستوى الصناعي والمشاريع الصناعية ويمكن أن يضاف إلى ذلك، طبيعة الحال، عامل التضخم، وأخيراً به إزدياد الإستهلاك الفردي للمياه.

يمكن الإستناد إليها للإجابة عن هذا السؤال بالترقيم، إلا أنه يمكن القول إن لبنان من هذه الناحية قد أصبح على مفترق طرق.

هل إن لبنان وصل إلى الحد الذي بات فيه يستغل جميع طاقته المائية؟

«كلا، فمن ناحية المياه الجوفية، فإن إستثمارها أصبح الآن يتناول أعماقاً تزيد على ٥٠٠ متر تكاد أن تنفذ أو أنها لا تقي بالمظليات. ويمكن القول أن المياه الجوفية في بعض المناطق غير متواجدة عند أقل من هذا العمق. وقد اقترحنا في فترة إستشرنا فيها الأزمة، على الجامعة الأميركية، الدكتور بيشون وأنا - أن نحفر الجامعة بئراً لعمق حوالي ١٥٠٠ متر.

ويجب أن لا نغفل طاقات لبنان من المياه السطحية التي لا تستغل إلا بشكل محدود جداً، فالمياه السطحية التي تجري على السطح الغربية لجبل لبنان، الناجية عن مطول الأمطار الغزيرة من الثلوج على قمم الجبال الشاهقة والتي تتجاوز ١٥٠٠

ملم سنوياً، تنفج في الأودية وتستقر في البحر، أي أن ملايين الأمتار المكعبة من سبيل لطر الغزير، تصبغ هدراً في البحر... لذا، يجب أن يعمل لبنان من الآن على التخطيط لتأمين سدر في الوديان لتجميع المياه السطحية وإستخدامها بكافة

الأغراض، وخاصة في فصل الصيف.

لنتقل إلى موضوع آخر مهم، ما هو تأثير براميل النفايات السامة على المياه في لبنان؟

«لا شك في أن هناك عدة نقاط أريد أن أثيرها هنا:

أولاً: لا شك في أن بعض المياه اللبنانية الآن هي ملوثة على الرغم من نفي المسؤولين لذلك.

ثانياً: إن براميل النفايات السامة قد انتشرت في جميع أرجاء لبنان. وقد اكتشف أرمها بعد فوات الأوان. إذ أنها أفضرت العام ١٩٨٧

ثالثاً: إن الخطر الكبير هو أن هذه النفايات السامة عندما تتفاعل مع المياه تصبغ سامة أكثر من السابق.

رابعاً: فقدان سيطرة الدولة على المياه اللبنانية ونظامها مما من الأضرار الخطرة على صحة اللبنانيين.

خامساً: تعدد فترة ثلوث المياه إلى سنوات عديدة.

سادساً: لا شك في أن بعض مياه الشرايين اللبنانية هي ملوثة ولا تصلح للسباحة، وخاصة أن فصل الصيف قتل.

كيف ترى مستقبل المياه في لبنان؟

«سيزداد إستعمال المياه لمختلف الأغراض، وسيستدعي ذلك التخطيط لتحديد إمكانيات الخزانات الجوفية الحالية، والبحث عن المياه الجوفية في طبقات خازنة للمياه أكثر عمداً، كما هو جار في منطقة القياح. إنني أفسد كثيراً من النفوس، والحزم وعامل الوقت هما العاملان المهمان في إعادة ضبط الأمور، ومن ثم

في هذه المنطقة حوالي ١٠٠٠ متر،

من سطح الأرض، ولا أستبعد أن تجري دراسات لتعذية الخزانات الجوفية اصطناعياً في فصل الشتاء لإعادة تخزين المياه فيها. هذا من ناحية المياه الجوفية، أما من ناحية المياه السطحية فإنه لا مناص من بناء المسدود وإستخدام المياه السطحية بشكل واسع.

وأود هنا أن أركز قليلاً على الشريط الساحلي، فالزيادة الدورية في حفر الآبار في هذه المنطقة المكتظة بالسكان ستؤدي إلى إستفحال ملوحة المياه الجوفية بشكل واسع. مستقبلاً وهذا يستدعي إيجاد حل سريع لهذه المشكلة.

هل هناك إدارة صحية للمياه في لبنان؟

«أستطيع أن أقول كلاكهيل

الحرب كان هناك تخطيط سي-

لإستفصال المياه الجوفية. إذ كانت

الآبار تحفر بشكل إنفرادي، وفي أماكن تحددها رغبة إقطاعي ما أو رجل من رجال الدولة أو من يلود

بهم ولم يكن هناك تخطيط مبني على

نظرة ما يجري توزيع مياهها على

٢٥ أو ٣٠ قرية، ولم يحصل ذلك إلا

ثانياً، كمشروع صفي، حوسر

الباشا، الشاعسة - الدامور اللذين

يزودان بيروت بنسبة جيدة من المياه

الجوفية. وحالياً، فإن التخطيط في

أسوأ صورته، وإن أي محاولات جادة

لتصحيح هذا الوضع مستتفرق مدة

طويلة، وخاصة أن الخللين اللذين

يعملون لتصحيحهما في الدولة

قليلين، وقليلين جداً، حدث أن الحرب

أفسدت كثيراً من النفوس، والحزم

وعامل الوقت هما العاملان المهمان

في إعادة ضبط الأمور، ومن ثم

في هذه المنطقة حوالي ١٠٠٠ متر،

على الرغم من عدم كشف

«سوليدير» قيمة المبلغ الذي

رصدته لهذه العملية، إلا أن

الأوساط المطلعة تتحدث عن ٤٠

مليون دولار.

وكان ناصر الشماخ، رئيس

مجلس إدارة «سوليدير»، قال في

إدارة مارس الماضي، إن التقارير

والأرقام المتداولة مبالغ فيها وأن

الشركة انفقته ١٩ مليون دولار

سنة ١٩٩٤ لإخلاء ٢٩٤٢ عائلة من

أصل ٤٩٤٢ في الوسط التجاري.

لكن هذه الأرقام لا تشمل، على ما

يبدو، مهجري «وادي أبو جميل»

حيث بدأت عمليات الإخلاء مطلع

شباط/فبراير الماضي.

وقد ارتفعت كلفة تعويضات

الإخلاء في الوسط التجاري حتى

الآن إلى ٩٠ مليون دولار وعند

انتهاء عملية «وادي أبو جميل»

ستصل الكلفة التي تتحملها

الشركة إلى ما بين ١٦٥ مليوناً

و١٣٠ مليون دولار.

ويعد سكان «وادي أبو جميل»

٢٥٠٠ عائلة وفق إحصاءات سنة

١٩٩٢، إلا أن هذا الرقم ارتفع إلى

ما بين ستة وسبعة آلاف عائلة مع

بدء عمليات الإخلاء.

وكانت أعداد كبيرة من

العائلات المهجرة التي أخلت من

أجزاء أخرى في الوسط حصلت

على تعويضات إضافية كذلك.

الا أن الوضع في «وادي أبو

جميل» يبقى على درجة أعلى من

الحساسية لما يتمتع به سكان

المنطقة الفقراء، من دعم حركة

«أمل» وحزب الله، علاقة قاديها

مع «سوليدير» غير ودية.

سماسرة «أمل» و«حزب الله» يتاجرون «بالتعويضات»

إخلاء وسط بيروت يكلف «سوليدير» ١٣٠ مليون دولار!

أصبحت التعويضات عن المهجرين في الأماكن التي «ترزع» سوليدير إعادة إعمارها، تجارة مربحة. فهؤلاء المهجرون يأتوا بجيوب المبالغ الرصودة لهم كتعويضات من «سوليدير».

ففي «وادي أبو جميل» مثلاً، (وهو حي اليهود القديم في بيروت)، ترقق العائلات المهجرة ببطء، فهؤلاء المهجرون يأتوا «بالمستودق المركزي للمهجرين» ببيانات مزعومة عن وجود عائلات

لتأمين الكهرباء على مدار الساعة في نهاية ١٩٩٥

مولدات فرنسية في صور وبعلبك و١٠٠ ميغاوات من سوريا

وقع إيلي حبيقة، وزير الموارد المائية والكهربائية، عقداً مع شركة فرنسية لتأمين الطاقة الكهربائية على مدار الساعة في مختلف المناطق اللبنانية مع نهاية السنة الجارية.

ويمنح العقد على أن تبني شركة «أي جي تي» الستوم» إلى لبنان أربع مجموعات غازية توضع في منطقة صور ويحتوي لبنان وبعلبك بشرق لبنان لتوليد حوالي ١٥٦ ألف ميغاوات من الطاقة. وسيجري تمويل المشروع الذي تبلغ كلفته حوالي ٦٠ مليون دولار، من الحكومة اللبنانية (عشرة ملايين دولار) ومن قرض من مصرف فرنسي والبنك العربي (٥٠ مليون دولار) بضمان هيئة ضمان القروض الفرنسية (كوفاس).

كما تجري الحكومة اللبنانية مفاوضات مع سوريا لشراء ١٠٠ ميغاوات من الطاقة، والبحث الدائر حالياً هو حول سعر الكيلووات الواحد حيث تصر بيروت على أن يكون الكيلووات موازياً لسعر إنتاجه في لبنان. فلايزيد من خمسة سنتات أميركية. ومع إقامة المجموعات الغازية من قبل الشركة الفرنسية وشراء نحو ١٠٠ ميغاوات من سوريا فإن لبنان يستطيع توفير الطاقة على مدار

نهاية سنة ١٩٩٥.

ويوفر لبنان حالياً نحو ٩٠٠ ميغاوات من احتياجاته من الكهرباء

لكنه يحتاج إلى نحو ٢٠٠٠ ميغاوات على المدى الطويل.

وكانت الحكومة وقعت في شهر كانون الثاني/يناير الماضي على

عقد مع «كونسورتيوم انسالدو» سيممّن» الإيطالي الإنشائه

خطتين لتوليد الكهرباء في شمال لبنان وجنوبه بقيمة ٥٣٦ مليون دولار

على أن ينتهي انشاؤها بعد ٢٤ شهراً.

RAM Graphics

Bureau Service

Translation

Typesetting

Design

Desk Top Publishing

Printing

سحب

ترجمة

تنضيد

تصميم

بالكمبيوتر

طباعة

Quality.. We Guarantee It

Tel: 081-390 6557 Fax: 081-390 8238

سوريا

بسبب ارتفاع استيراد الأدوات اللازمة للمشاريع الصناعية

عجز الميزان التجاري بلغ ٩٦٧ مليون دولار

سنة ٢٠٢٥ عدد سكان سوريا سيصل إلى ٤٠ مليوناً

وبلغ معدل المواليد ٤٧ في الألف عام ١٩٦٠ وحافظ على مستواه عام ١٩٧٠ وبلغ ٤٨ في الألف ويبدأ المعدل في الانخفاض في السبعينات فانخفض إلى ٤٥ في الألف عام ١٩٧٨ وإلى ٣٩ في الألف عام ١٩٨١ وذلك توافق مع انخفاض في معدل الخصوبة الكلية من ٨ أطفال لكل امرأة في الستينات إلى ٦,٨ في السبعينات وإلى ٤,٧ طفل لكل امرأة في الثمانينات. وانخفض معدل الوفيات من ٢٥,٦ في الألف في الستينات إلى ٨,٢ في سنة ١٩٧٨. ومن المتوقع أن يكون انخفض إلى ستة في الألف في التعداد الأخير. أما المهاجرون فقد دلت «بيانات مسح العينة الديموغرافية المستمرة» الذي جرى في العالم في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٩ أن صافي الهجرة بلغ ناقص ٦,٩ في الألف وأن مجمل التغيرات الدولية والأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية تركت آثارها الجلية في الهجرة بالنسبة إلى السوريين خصوصاً حرب الخليج الثانية في سنة ١٩٩١.

توقع المكتب المركزي للإحصاء أن يبلغ عدد سكان سوريا سنة ٢٠٢٥ أكثر من أربعين مليون نسمة في ضوء النتائج الأولية للإحصاء العام الذي جرى السنة الماضية على الرغم من انخفاض معدل النمو إلى ٣,٢ في المائة سنة ١٩٩٣ بعدما كان نحو ٤ في المائة في السبعينات والمعروف أن أول تعداد للسكان في البلاد جرى في سنة ١٨٥٤ واقتصر على الذكور فقط وتلته تعدادات في الفترة ما بين ١٨٨٥ و١٩٠٥ لكنها حصلت سنة ١٩٢٢ التي نظمت على أساسه سجلات الأحوال المدنية. أما التعدادات التي جرت قبل ١٩٦٠ بما فيها الذي حصل في سنة ١٩٤٧ فإنها تعاني من نقص الشمول وعدم الدقة. معدل النمو السكاني بلغ في الستينات ٢,٢٨ في المائة وارتفع إلى ٢,٣٥ في المائة في الثمانينات. إذ أن عدد السكان في سوريا حسب الأرقام الأولية لإحصاء السنة الماضية بلغ ١٢,٨ مليون نسمة بينما لم يتجاوز عدد السوريين عام ١٩٦٦ أكثر من ٤,٥ مليون مقابل ٩,٠٤٦ مليون سنة ١٩٨١.



حافظ الأسد

وتظهر الإحصائية الجديدة أن ميزان سوريا التجاري من دون النفط استمر في إظهار عجز خلال سنة ١٩٩٤ كما كان الحال خلال سنة ١٩٩٣. وحسب الإحصائية فإن العجز خلال سنة ١٩٩٤ بلغ ٤٠,٦٥٦ مليار ليرة سورية (حوالي ٩٦٧ مليون دولار) بينما كان ٣٢,١٥٨ مليار ليرة سورية (حوالي ٦٦٥ مليون دولار) سنة ١٩٩٣.

وأشارت الإحصائية أيضاً إلى أن مستوردات سوريا خلال سنة ١٩٩٤ ارتفعت إلى ٦٠,٢٩ مليار ليرة (حوالي ١,٤٣ مليار دولار) من حوالي ٤٦,٤٧ مليار ليرة (حوالي ١,١ مليار دولار) خلال سنة ١٩٩٣.

وتقسّم المصادر الاقتصادية العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع استيراد الأدوات اللازمة للمشاريع الصناعية التي تقام في سوريا بتشجيع من قانون الاستثمار رقم ١٠ الذي منح مزايا وتسهيلات للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب.

وتشتمل مستوردات سوريا بصورة أساسية الآلات وألواحها الثقيلة والمتوسطة والخفيفة والمواد الخام مثل الخشب والحديد والأدوات الإلكترونية والمركبات بالإضافة إلى عدد من المواد المصنعة.

■ في إحصائيات رسمية نفرا أن قيمة الصادرات السورية النفطية لسنة ١٩٩٤ انخفضت قليلاً بالمقارنة مع صادرات سنة ١٩٩٣ بسبب عدم استقرار أسعار النفط العالمية.

وأشارت الإحصائيات الرسمية للصادرات عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إلى أن قيمة الصادرات النفطية انخفضت إلى ٢٠,١٩ مليار ليرة سورية (حوالي ١,٨٠٢ مليار دولار) سنة ١٩٩٤ من حوالي ٢١,٠٠٧ مليار ليرة سورية (حوالي ١,٨٧٥ مليار دولار) سنة ١٩٩٣.

ويتم احتساب قيمة الصادرات النفطية على أساس سعر الصرف الرسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأميركي الذي يبلغ ١١,٢ ليرة للدولار. بينما يتم احتساب قيمة الواردات والصادرات الأخرى على أسس سعر آخر هو السعر التوجيهي والذي يبلغ ٤٢ ليرة سورية للدولار.

والانخفاض الضئيل في قيمة الصادرات النفطية السنة الماضية جاء بسبب تنديب أسعار النفط العالمية وليس بسبب انخفاض كمية صادرات النفط الخام السوري.

مصادر نفطية قالت إن إنتاج سوريا من النفط الخام خلال سنة ١٩٩٤ كان حوالي ٥٨ ألف برميل يومياً مقارنة مع إنتاج عام ١٩٩٣ الذي تراوح بين ٥٥ ألف و٥٨ ألف برميل يومياً. وبلغت الصادرات بما في ذلك حصصة الشركات الأجنبية العاملة في سوريا حوالي ٣٠٠ ألف برميل يومياً خلال سنتي ١٩٩٣ و١٩٩٤.

وتقول المصادر ذاتها إن إنتاج سوريا الحالي يبلغ حوالي ٦٠ ألف برميل يومياً يصدر منها حوالي ٣٢٠ ألف برميل إلى أسواق النفط العالمية.

في محاولة للحد من تصاعد نسبة التضخم

سندات خريزة فائدتها ضعف فائدة ودائع المصارف

التزايد خفضت فعلياً من قيمة الراتب الشهري لموظف الحكومة إلى أقل من أربعة دولارات. وقيل فرض العقوبات كان متوسط الراتب الشهري لموظف الحكومة يزيد على ٥٠٠ دولار. ويبلغ متوسط راتب الموظف حالياً ٣٠٠٠ دينار شهرياً في حين يبلغ سعر الأرز ٤٠٠ دينار للكيلوغرام وسعر السكر ٦٠٠ دينار وسعر الثلاثين بيضة ١٨٠٠ دينار. وكان سعر الدينار يساوي ثلاثة دولارات في عام ١٩٩٠ لكنه انخفض منذ ذلك الحين إلى حوالي ١١٥٠ ديناراً للدولار الواحد. وقال أحد المسؤولين: «يحتفظ المستثمرون بسنداتهم على أمل انتعاش الاقتصاد العراقي عند استئناف صادرات النفط».



صدام حسين

من العراقيين يرون أن هذه السندات استثمار أكثر أماناً من الاحتفاظ بالمال في المصارف.

وكانت إصدار السندات الأولى من قبل المصارف في آب/أغسطس ١٩٩٤.

وقال مسؤولون في بورصة بغداد أنها بيعت في أول ثلاثة أشهر من تاريخ انزائها للتداول.

وقال خير في قسم الأبحاث بالبورصة: «الناس لديهم المال كثير من المال وكل ما يحتاجونه طريقة لاستثماره».

ولم ينجم التضخم المرتفع في العراق عن العقوبات التي فرضتها

أعلنت الحكومة العراقية، أنها ستصدر سندات تصل قيمة كل منها إلى ٢٥ ألف دينار (حوالي ٢٢ دولاراً) في إطار مساعيها للحد من التضخم المرتفع الذي تعاني منه البلاد بسبب العقوبات الدولية. وقد حثت الحكومة الناس «إلّاها تحصل مزايا استثمارية متجددة» كما قال بيان صادر عن وزارة المال.

وانزلت السندات للبيع، في منتصف الشهر الماضي، وتبلغ مدتها خمس سنوات وتصل فائدة قدرها ٢٠ في المائة وهو ما يساوي ضعف الفائدة على الودائع النقدية لدى المصارف العاملة.

ومع أن سعر الفائدة لا يزال أقل من معدل التضخم السنوي المرتفع في العراق الذي هبط بالدينار هبوطاً كبيراً، إلا أن كثيراً

الخسائر من فقدانها تعدى ٥٠٠ مليون دولار في السنة

مطالبة مجلس الأمن بإسترجاع الطائرات لإعادة تأهيلها

وتقتصر على الأرباح المحققة من الشحن ونقل الركاب، ولا يعرف بعد ماذا سيكلف العراق إجراء صيانة الطائرات بعد خمس سنوات من الإهمال ولا قيمة ثمن قطع الغيار اللازمة لها ولا صيانة الأجهزة والمعدات الأرضية والمطارات وما تحتاجه من قطع غيار.

صورة تقريبية لحجم هذه الخسائر. ويعرف في الأرقام والإحصائيات أن الأسطول الجوي العراقي كان يتقل نحو ١,٥ مليون مسافر، وما يصل وزنه إلى ٣٠ ألف طن من الشحنات. وكانت تدرب ربحاً سنوياً لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار وهذه المبالغ مقدرة على أساس أسعار ١٩٩٠.

قمح من الجزائر

قال وكلاء ملاحه أردنيون أن سفينة تحمل ٢٥٤٢٨ طناً من القمح الفرنسي المنشأ تبرعت بها الجزائر للعراق تقوم حالياً بإفراغ شحنتها في ميناء العقبة الأردني.

رشحة القمح التي وصلت على ظهر السفينة «سي سونيت» التي تحمل العلم القبرصي في جزء من ٦٠ ألف طن من القمح الأردني المنشأ اشتريته الجزائر من المورد الفرنسي المجهز «سي إن إم سبريل» للتبرع به للعراق.

وقال وكلاء الملاحه الأردنيون إن الجزائر تبرعت للعراق هذه السنة بشحنة أخرى زنتها ٢٦٢٥٠ طناً من القمح الأردني في صفقة أولى منفصلة تم تسليمها في شاطئ فيرباير الماضي في ميناء العقبة.

في آذار/مارس الماضي على دفعتين الأولى حملتها ١٤ ألف طن والثانية بحمولة ١٢,٥٠٠ طن ومشتريات العراق متضجرة من نقص حاد في العملة الصعبة بسبب فرض الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية عليه عقب الدخول العسكري إلى الكويت في سنة ١٩٩٠ تشمل حظراً على تصدير النفط.

يوم واحد من بدء هجوم قوات التحالف على بغداد ولا تزال هناك حتى الآن، وهذه الطائرات لم تنلق أي نوع من الصيانة، في الوقت الذي رفضت فيه إيران طلبات عراقية متكررة بإعادة تلك الطائرات.

وفي مقابل الإهمال الذي تتعرض له معظم الطائرات العراقية في الخارج كانت الأجهزة والمعدات المستخدمة في مجال الملاحة الجوية في العراق، وكذلك المطارات في كل من «بغداد» و«البصرة» و«الموصل» تتعرض إلى إهمال مماثل ناجم عن عدم وجود كوادر عراقية مدربة ومتابعة لما يستجد من تطورات ومن وسائل حديثة تستخدم في تقديم خدمات الصيانة لهذه المرافق والأجهزة. وبسبب عدم القدرة على استيراد قطع الغيار اللازمة لها بسبب الحظر الدولي المفروض على العراق منذ الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠.

على صعيد آخر، تسعى الحكومة العراقية عبر الأجهزة المختصة لتنظيم دورات في الصيانة والتدريب لعدد من الكوادر والخبراء من العاملين في مجال الطيران الأرضي، وكذلك الطيارين العراقيين لكي يظلوا على اتصال بعالم الطيران وما يطرأ عليه من تطورات.

مصدر عراقي قال، إنه من الصعب جداً تقدير حجم الخسائر التي لحقت بالعراق من جراء هذه الأوضاع، غير أن حسابات خاصة معينة على أساس أرقام ما قبل العمل العسكري في الكويت ربما تعطي

تقدمت الحكومة العراقية بطلب إلى لجنة العقوبات الدولية التابعة لمجلس الأمن الدولي لمسامح لها باستعادة الطائرات العراقية المنيعة الرابضة في عدد من المطارات العربية وغير العربية.

والطلب العراقي هذا يندرج ضمن النشاط الدبلوماسي المتعدد المستويات الذي يهدف إلى الحفاظ على ما تبقى من أجهزة ومرافق ومعدات وخيرات عراقية في مجال الطيران المدني بعد نحو خمس سنوات على حرب الخليج الثانية.

الحكومة العراقية تعتبر أن استعادة الطائرات من مطارات عمان وتونس وإيران ضرورية لإبقاء الخيرات العراقية في مجال الطيران وتطويرها، لتكون مستعدة للعمل بعد رفع الحظر الدولي عن العراق واستئناف أعمال التشغيل والصيانة وعمل الخدمة التكنولوجية اللازمة للطائرات المنيعة في المطارات المذكورة باستثناء تلك الرابضة في مطارات الأردن.

ويبلغ عدد الطائرات التابعة للأسطول الجوي العراقي ٢٧ طائرة منها ٢١ في إيران، وست طائرات في الأردن وأربع طائرات في تونس وست طائرات في مطار مقدشو في الصومال.

وأكدت المصادر أن الطائرات العراقية في تونس ومقدشو لم تنلق أي صيانة قبل أن تصل عمان. وكانت الطائرات الـ ٢٦ توجهت إلى المطارات الإيرانية في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، أي بعد

غزة أريحا

جيراريل بانون بعد اللبناني بيار رزق في ديوان عرفات

مستشار يهودي للرئيس الفلسطيني!



إيجابياً بعدما فكر أنه بذلك يعمل الشيء الصحيح. وسئل بانون إذا ما كان يشعر بالإحراج لأنه يهودي يعمل لدى رئيس عربي، فقال إنه ليس المستشار اليهودي الأول لرئيس دولة عربية؛ وقال إنه يعمل من أجل السلام، وإن السلام هو ما تريده إسرائيل.

وحول لادته، يقول بانون: «ولاني فقط للسلام، لست إسرائيلياً ولا فلسطينياً».

وعن معرفته برؤساء السلطة في إسرائيل، يقول الجيراريل الاقتصادي اليهودي إنه تعرف على شعرون بيرير في «مؤتمر الدار البيضاء» حيث أجرى مباحثات إقتصادية وأن وزير خارجية إسرائيل أشار عليه بأن يجلس إلى جانب عرفات.

وحول المشورة الأهم التي يمكن أن يسديها بانون إلى الرئيس الفلسطيني، نقل عنه قوله، إن القرار الأهم هو عدم الاعتماد فقط على الدول المانحة للمساعدات التي يجب التعامل معها كمرحلة انتقالية لا غير، وإن الهدف الأساسي يجب أن يكون الإنفصال إلى بناء اقتصاد مستقل.

وقال إن غايته من تنظيم الفعراء الأجانب والمبارسين هي إيجاد وضع يكون من الجدي

جعلته يقبل هذه المهمة قدام، كما تقول المصادر، جواباً فلسفياً استشهد فيه بقول صيني مفاده أنه من أجل أن تكون إنساناً كاملاً يجب أن تزرع شجرة وتنجب أطفالاً وتؤلف كتاباً.

واستطرد قائلاً: «لقد عرست الكثير من الأشجار في مناطق كثيرة من العالم، ومنها إسرائيل، وأنجبت ثلاثة أطفال، وألفت أربعة كتب، ولذا فإن بناء نفسي أصبح ورائي إنني لا أبحث عن بناء نفسي من جديد لدى عرفات».

ونقل عن بانون قوله إنه قبل العمل مع عرفات لم يصب بسبب هو أنه من الصعب صمود السلام الفلسطيني - الإسرائيلي إذا لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين ويتحسن مستوى معيشتهم، مشيراً إلى أنه يعتقد بإمكانية المساهمة في ذلك، مؤكداً أنه يتعامل مع هذه المهمة بصورة جدية.

ويصقته خبيراً اقتصادياً يقول بانون لسائليه إنه يريد أمام كل من هو حريص على عملية السلام إن السلام لن يصمد من دون بناء اقتصادي سليم، وهو يقول أنه عندما توجه إليه ياسر عرفات بخطابه لم يرد على الفور بل طلب مهلة زمنية للتفكير، ثم أعطى رداً

بعد أشهر ثلاثة من توقيع الإتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في أوسلو، عاصمة الترويج، عين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات اليهودي الغربي الأصل جيراريل بانون (٦٦ عاماً) مستشاراً اقتصادياً له.

ويجرب بانون، وهو من كبار رجال الأعمال والصناعيين الدوليين، أعماله من العاصمة الفرنسية باريس.

يقول جيراريل بانون إنه تلقى رسالة بتعيينه من عرفات في كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٩٢، مع أنه لم يكن يعرفه من قبل.

وأشارت مصادر مقربة من بانون إلى أن عرفات عينه بعدما سمع بأعماله وإنجازاته المالية.

كما ذكرت جريدة «وول ستريت جورنال» الأميركية، مستشاراً لبنانياً كان من قادة «القوات اللبنانية» المتحلة وله صلات سابقة بإسرائيل هو بيار رزق.

ونقل عن جيراريل بانون قوله عن مهمة الجديدة: «يجب أن أوفر للرئيس عرفات إمكانية اتخاذ قرارات جيدة جداً في الموضوعات الاقتصادية، بتقديم البحوث الاقتصادية له ومقارنته المعطيات، وسئل بانون عن الدوافع التي

بعد إجراءات تقليص حصصها في الشركات العامة

الأردن

الحكومة تسرع الخطى نحو الخصخصة

والمؤسسة تقوم حالياً في ثانية خطوة للخصخصة هذا العام ببيع حصتها البالغة ٣٧,٥ في المائة في «فندق الماروي»، وهو من فئة الخمس نجوم. وإلى ذلك فإن توجهات الحكومة الأردنية أن تخصص المشاريع الناجحة وليس المشاريع المتعثرة التي لنسب أوضاعها وبعد ذلك تعرضها للقطاع الخاص.

كانت أول خطوة ترسيبة لبيع أصول حكومية للقطاع الخاص والتخلص من حصص أغلبية لمساهمت واسعة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة بيع المؤسسة لحصة قدرها ٦٢,٢ في المائة من فندق «التركونيتيغال الأردن» في شباط/ فبراير الماضي.

وتتويج المؤسسة استخدام أموال بيوعاتها في تمويل مشاريع صناعية وزراعية تشارك في تأسيسها مع القطاع الخاص.

ولقد باشرت الحكومة أيضاً في خطط تحويل مؤسسات عامة إلى شركات مساهمة عامة بملكية حكومية وتعمل على أسس تجارية كخطوة أولى نحو الخصخصة.

وحتى الآن فإن تكوين موجودات سلطة الكهرباء الأردنية انتهت وبمجرد أقرار قانون الكهرباء الجديد في دورة مجلس النواب المقبلة سيتم تحويل السلطة إلى شركة حكومية تخضع لقوانين الشركات وتعمل على أسس تجارية.

ويشوق العراقيون بعد صدور قانون الكهرباء الجديد أن يظن عن أشهر شركة الكهرباء، مثل شركة حكومية كمرحلة أولى ويطلق عليها قانون الشركات.

ويوقع هؤلاء، خلال سنتين سوف يتحول المجال لهذه الشركات الجديدة والشعور والكهرباء، لكي تثبت نفسها في مجال أسواقها بأنها شركات وأعداء ورائجة وتصدر ميزاتياتها حتى يكون هناك نوع من الثقة للمستثمر.

أما التذليل عن النفط الذي تتمتع الحكومة الآن بامتيازته قد يفتح لإستثمار القطاع الخاص من خلال شركة المبرور الوطنية التي يتوقع الإعلان عن قيامها في أول تموز/ يوليو المقبل.

يبدو أن الحكومة الأردنية ماضية في عزمها على تخفيض حجم مساهماتها في الشركات المساهمة العامة خلال السنتين المقبلتين في خطوات نحو الخصخصة مع تحويل خدمات حكومية عامة إلى شركات تعمل بأسس تجارية قبل نهاية ١٩٩٥.

والعريف أن «المؤسسة الأردنية للإستثمار» التي تعتبر الدراع الإستثمارية للحكومة، تملك ما بين ١٠ إلى ١٢ من القيمة السوقية الإجمالية لبورصة عمان البالغة ٢,٥ مليار دينار (٥ مليارات دولار) متفحفة لبيع معظم مساهماتها في حوالي ٧٠ شركة مساهمة عامة في البورصة.

والمؤسسة لديها حصص ملكية متفاوتت ما بين ٧٠ في المائة إلى أقل من واحدة في المائة.

إلا أن المؤسسة ستبقي حصص أغلبية في شركات تعتبر إستراتيجية وذات عائد إستثماري عالي مثل صناعات «البتاس» و«الفوسفات» و«الاسمنت» على الرغم من أنه قد ينظر في تخفيض نسبة الملكية إلى ٥٠ في المائة.

وقال مصدر في «المؤسسة الأردنية للإستثمار» إن الشركة الإستثمارية السويسرية «هولدر بانك» التي تقوم بأعمال إستثمارية لشركة مصانع الإسمنت الأردنية التي تملك الدولة حصة تزيد على ٥٠ في المائة في رأسمالها حصلت على موافقة لإجراء تقويم لموجودات الشركة وعلى ضوء ذلك سيحدد «طلبهم» إذا كان عندهم نية للشراء أو لدينا استعداد لبيعها.

وتابع المصدر ذاته، أنه يتوقع أن تخفف فوائن جديدة للإستثمار والضرائب من المخطط أن تصدر قريباً، القيود على الإستثمار الأجنبي وتغطي حوافز أكبر لها، وتخفيض حصص المؤسسة سيقتد في مراحل، وكل حالة على حدة وبالتجاوب مع رغبات القطاع الخاص، في حين أن الحصص الصغيرة يمكن بيعها عبر السوق المالي.

وأشار المصدر إلى أن المؤسسة مستعدة لتلقي طلبات المستثمرين ممن يرغبون في شراء حصص المؤسسة والتي لا تتعدى في القطاع الصناعي عشرة في المائة من المساهمات بخلاف بعض الصناعات الرئيسية.

فالغاية ليس التخلص منها كلها وبهنا أن تكون عنيتاً إستثمارات لأنه نحن عبارة عن مؤسسة إستثمارية وفي بعض المساهمات قد يجوز أن تبقى المؤسسة على ١٠ إلى ٢٠ في المائة مع التركيز على المشاريع الجيدة.

عربي، وشخص عربي مستشاراً لرئيس يهودي! وما إذا كان يتقاضى أجراً من السلطة الفلسطينية عن عمله لدى عرفات قال بانون، إنه لم يقدّم بذلك من أجل المال مشيراً إلى أنه جمع أمواله منذ مدة طويلة، ثم قال: «أنا فرنسي، والفرنسيون ليسوا مثل الأميركيين يترامسون إلى الحديث عن أجورهم لتعزير مكائهم».

لصالح المتطرفين. وتقوم مطالعة جيراريل بانون على أساس أن لهم المتطرفين يكمن في إحساس الفلسطينيين بأن السلام مجد. وأشار إلى أن عرفات ربما سعى من خلال تعيينه إلى الإشارة بأنه يتوجه إلى الوضع الطبيعي الذي يكون فيه السلام محدياً للفلسطينيين، بحيث يمكن أن يكون شخص يهودي مستشاراً لرئيس

في ظل الإستثمار في الحكم الذاتي. ومع أن جريدة «وول ستريت جورنال» المحت إلى أن جيراريل بانون قد يكون مغرباً من الإستثمارات الإسرائيلية، (زبنا بصفة إستشارية أيضاً)، فإنه يرى أن فرصة السلام تقدم على الفلسطينيين شرط أن يشعروا سريعاً بالنافع المادية للسلام، ولا فإن الأوضاع يمكن أن تنفجر

بتزويد الأردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب من مياه «بحيرة طبريا» كجزء من تعويض الملكة عن حصتها في مياه نهر «الأردن» و«اليرموك». وهذه المنحة ثانية مساهمة أوروبية في الإقتصاد الأردني منذ مطلع سنة ١٩٩٥. ففي ٢٥ آذار/ مارس الماضي تلقى الأردن قرضاً مسهلاً بقيمة ٢٦ مليون دولار (١٨ مليون وحدة نقد أوروبية حسابية) خصص لتمويل سبعة مشروعات في مجالات تطوير مصادر مياه الشرب وتحسين الصرف الصحي.

وقد قدم القرض آنذاك صندوق الإستثمار الأوروبي، ومنذ تأسيسه سنة ١٩٧٨ وحتى ١٩٩١، قدم الصندوق منحاً وقرضاً تصل بعجلتها إلى ٢٢٤ مليون دولار (٢٥٠ مليون وحدة نقد أوروبية) للأردن الذي يوزع تحت دين خارجي يقدر رسمياً بـ ٥,٧ مليار دولار.

السلكية واللاسلكية إلى شركة تعمل على أسس تجارية في خطط خصخصة قطاع الاتصالات الذي تسيطر عليه الحكومة حالياً لإشراك القطاع الخاص في مرحلة لاحقة.

على صعيد آخر، أعلن إيف غازو، رئيس بعثة «الإتحاد الأوروبي» في عمان أن الإتحاد الأوروبي قدم للأردن منحة قدرها ٢٦,٨ مليون دولار (٢٠ مليون وحدة حساب أوروبية) لتمويل مشاريع تتعلق بالمياه والتعليم والتنمية الإجتماعية في منطقة وادي الأردن.

وأوضح إيف غازو أن أحد المشاريع التي ستغطيها المنحة يتعلق بتحويل مياه من «بحيرة طبريا» (شمال إسرائيل) إلى قناة الملك عبد الله - شريان الحياة الذي يتلوى عبر منطقة وادي الأردن الزراعية ويشتر إلى أن إسرائيل تعهدت استناداً إلى معاهدة السلام في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي

كادر اتفاقات اقتصادية مع العراق

وقعت غرفة صناعة عمان اتفاقاً مع كل من اتحاد الصناعات العراقية واتحاد الغرف التجارية العراقية اعتباراً من كانون الثاني/يناير الماضي في أثناء زيارة قام بها وفد من وكّل من الهيئتين العراقيتين في كانون الثاني/يناير الماضي في أثناء زيارة قام بها وفد من غرفة صناعة عمان لبعدها.

مصدر في غرفة تجارة عمان أعبر أن توقيع الاتفاق جاء في ختام عدد من الاجتماعات التجارية التي عقدها مع المسؤولين العراقيين في اتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية، على هامش المعرض الشامل للصناعات الأردنية الذي افتتح في عمان في ١٦ أيار/ مايو الماضي.

وأضاف أن الجانبين بحثا في المصاعب التي تعترض تطبيق البروتوكول الذي كان وقعته الجانبان في بغداد، مشيراً إلى أن تلك المصاعب ناجمة عن عملية التبادل التجاري وتضمن الإتفاقات خصوصاً على ضرورة زيادة حجم التعاون بين رجال الصناعة ورجال الأعمال الأردنيين والعراقيين وتبادل الخبرات في ما بينهم في المجالات كافة والخدمات التي يستطيع الأردن تقديمها لإعادة الحياة إلى المصانع العراقية التي توقفت عدد كبير منها وتوقيع متجانتها.

وكان عدد من المصانع الحربية العراقية دمر أثناء حرب الخليج الثانية وتوقفت مصانع أخرى بسبب النقص في المواد الأولية اللازمة للصناعات الحربية. ويدرس العراق تحويل هذه المصانع إلى الإنتاج المدني ويسعى الصناعيون العراقيون للحصول على مساهمة الأردن في هذا المجال.

وأكدت مصادر في غرفة صناعة عمان أن معظم البنود الواردة في الإتفاقات موجهة ليرتبط تنفيذها برفع الحظر الدولي المفروض على العراق منذ عمله العسكري في آب/ أغسطس ١٩٩٠.

الشارقة

الشيخ سلطان القاسمي أصدر مرسوماً بإنشائها

منطقة حرة في المطار لجذب الاجانب



أعلن في الشارقة عن إنشاء منطقة تجارية حرة في مطارها الدولي على مساحة قدرها ١٠٥ مليون متر مربع ستتم مضاعفتها مستقبلاً، وذلك بهدف مواكبة الطلب المتزايد على عمليات الشحن الجوي واستقطاب الاستثمارات الصناعية الأجنبية المتطورة الرافعة في الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة.

وإعلان الشارقة جاء متكاملاً، إذ أصدر حاكمها الشيخ سلطان القاسمي مرسوماً بإنشاء عدد فيه شروط الاستثمار ومجالات والميزات التي توفرها المنطقة الحرة. كما عين مجلس إدارة الهيئة المنقطة الحرة بإتاحة مسؤولية الإشراف عليها.

ويعد مطار الشارقة، الذي يتعامل سنوياً مع حوالي مليون راكب، نحو ١٥ كيلومتراً عن مطار

الستة في الإمارات يتعامل سنوياً مع أكثر من ٦٠ مليون مسافر و٧٠ شركة طيران إقليمية وعالمية و٢٥٠ ألف طن من الشحن الجوي.

وعين مرسوم الشيخ القاسمي مجلساً لإدارة هيئة المنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي برئاسة الشيخ

عبد الله بن محمد آل ثاني وعضوية كل من غانم محمد الهاجري وصمد سيف الهاجري وعبيد بن أحمد الطنجي ومبارك الأسود مبارك.

وحسب منظور المرسوم تتمتع الهيئة بالشخصية الاعتبارية ويكون لها استقلال مالي وإداري وبالأهلية الكاملة لمباشرة التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أغراضها وتكون لها موازنة مستقلة وتعود ملكيتها إلى حكومة الشارقة.

ويحدد المرسوم المركز الرئيسي لهيئة المنطقة الحرة في مطار الشارقة الدولي وأن تعفي البضائع التي يتم تخليصها في مطار

الشارقة الدولي وميناء خالداً من الشارقة أو ميناء «خورفكان» من الرسوم الجمركية في حالة تخريبها في المنطقة الحرة، كما تعفي هذه البضائع من الرسوم نفسها عند إعادة تصديرها.

ونص المرسوم على أن تكون الهيئة مسؤولة عن الإشراف الكامل على المنطقة الحرة، ولها في سبيل ذلك وضع النظم والنظم الأساسية التي ترقب في العمل في المنطقة الحرة والوفاء على إنشاء وتسجيل المؤسسات وإصدار الأنظمة اللازمة لمباشرة الاختصاص بما في ذلك فرض رسوم لقاء الترخيس

والتسجيل وتحديد مدة المؤسسات وأعلى القوانين البضائع المستوردة إلى أو المصدرة في المنطقة الحرة من الرسوم الجمركية. وسمح بإنشاء مصانع أو مراكز صناعية للتجميع أو أي مشاريع صناعية أخرى، وكذلك مشاريع العمل في مجالات الشحن والتأمين والتخزين وأي أعمال تجارية أو مالية أخرى في المنطقة الحرة، كما يسمح بوجود البضائع في المنطقة الحرة بغرض الاستهلاك أو الاستخدام داخلها.

وتعفي هذه البضائع من الرسوم الجمركية وأعتبر البضائع التي يتم نقلها من المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية في الشارقة في حكم البضائع المستوردة من الخارج لأول مرة، ويجري تحصيل الرسوم الجمركية المستحقة عليها طبقاً لأحكام التعريفات الجمركية للسلع المفقولة.

وأعفى الشركات والمؤسسات وكذلك الأفراد والموظفين في المنطقة الحرة من الضرائب المفروضة في الإمارة، بما في ذلك ضريبة الدخل، فيما يتعلق بنشاطها الممارس داخل المنطقة الحرة وذلك لمدة خمس عشرة سنة بالأعمال كما لا تخضع ممتلكات أو نشاطات الأفراد أو الشركات أو المؤسسات

كما حظر دخول الآتين الخام الآتين المصنوع، أوراق الكوكا، القنب الهندي، الصناعات المخدرة من الحشيش، (القنب الهندي) وأوراق القات والأسلحة والمتفجرات إلا إذا تم الحصول على ترخيص بذلك من السلطات المختصة.

وأجاز أن تؤسس في المنطقة الحرة مؤسسات ذات شخصية اعتبارية محدودة المسؤولية تعود ملكيتها إلى شخص طبيعي أو اعتباري واحد، ويكون لأي مؤسسة من هذه المؤسسات كيانات قانونية معزولة ومالية مستقلة وتحدد مسؤولية صاحبها الفرد برأس المال المدفوع فيها، إلا أنه يجب أن يذكر إلى جانب اسم المؤسسة في جميع أعمالها وعقودها وإعلاناتها وفواتيرها ومراسلاتها ومطالعاتها أنها ليست بموجب هذا المرسوم وأن مسؤوليتها محدودة، وأنها مؤسسة منطقة حرة، وذلك بضاعة الحروف المختصرة لهذه العبارة «م-م» وفي حال إغفال ذلك يعتبر صاحب المؤسسة مسؤولاً في جميع أسواق الخاصة من التزامات المؤسسة.

على الرغم من عدم قدرة الإقتصاد على الاستيعاب

الإمارات

«الأوفست» مستمر والمشاريع بملايين الدولارات

الكثرت، «وإيه اند تي» ومكدونيل دولاس الأميركية، وكاز، الإسبانية و«جي إي سي ماركوس» البريطانية وفوكسر الهولندية وطومسون سي إس آف، وإيربوس، الفارسية وغيرها.

ويقول مصرفيون أن غياب ميزات اقتصادية مثل اليد العاملة الرخيصة والسوق الكبيرة القادرة على الاستيعاب ومصادر الطاقة ذات التكلفة المنخفضة من العوامل التي تعوق تنفيذ مشاريع «الأوفست».

فمصادر الطاقة الرخيصة متوفرة ولكن الحصول عليها قد يستغرق أكثر من سنة.

إلى ذلك تبدو فكرة «الأوفست» للعيان متعذرة لأنها ستزيد قيمة للإقتصاد في حال نجاحها ولكن المشكلة الكبيرة في الإمارات هي في التطبيق. في حين أن بعض المصرفيين يلقبون هذا الفشل بمبتدئين أن هناك ٦٠٠ الاقتراح لمشاريع مشتركة يشر معظمها بإمكانات تصدير وإعادة للمنطقة الحرة وخارجها. وأوجه الشبه بين المشاريع المقترحة كان بين ٢٠ مشروعاً منها فقط. ويقر هؤلاء أن الأمر مع ذلك لم يصل إلى مستوى تشجيع الأسواق ولكن هناك تباين بين المشاريع المقترحة.

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسمى الحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتخصيص لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

وقالت شركة «ستيفن هاوس» التي حصلت سنة ١٩٩٢ على عقد من الإمارات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار وقدمت عرضاً لعقد آخر، أنها قد تعارض التزامها «بالأوفست» حيث أنها تتوقع أرباحاً قد تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من مشاريعها المشتركة.

فراجع «الأوفست» في رأي بعض المصرفيين تحول الإقتصاد في دائرة مظرة إلى دائرة فعالة.

إن الإقتصاد في الإمارات يعاني مشكلة أساسية، تكمن في وجود سيطرة مرفقة تستثمر في الخارج وليس في الداخل، وهذا ما لا يعود على الإقتصاد بقيمة مضافة في الداخل».

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسمى الحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتخصيص لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

وقالت شركة «ستيفن هاوس» التي حصلت سنة ١٩٩٢ على عقد من الإمارات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار وقدمت عرضاً لعقد آخر، أنها قد تعارض التزامها «بالأوفست» حيث أنها تتوقع أرباحاً قد تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من مشاريعها المشتركة.

فراجع «الأوفست» في رأي بعض المصرفيين تحول الإقتصاد في دائرة مظرة إلى دائرة فعالة.

إن الإقتصاد في الإمارات يعاني مشكلة أساسية، تكمن في وجود سيطرة مرفقة تستثمر في الخارج وليس في الداخل، وهذا ما لا يعود على الإقتصاد بقيمة مضافة في الداخل».

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسمى الحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتخصيص لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

وقالت شركة «ستيفن هاوس» التي حصلت سنة ١٩٩٢ على عقد من الإمارات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار وقدمت عرضاً لعقد آخر، أنها قد تعارض التزامها «بالأوفست» حيث أنها تتوقع أرباحاً قد تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من مشاريعها المشتركة.

فراجع «الأوفست» في رأي بعض المصرفيين تحول الإقتصاد في دائرة مظرة إلى دائرة فعالة.

إن الإقتصاد في الإمارات يعاني مشكلة أساسية، تكمن في وجود سيطرة مرفقة تستثمر في الخارج وليس في الداخل، وهذا ما لا يعود على الإقتصاد بقيمة مضافة في الداخل».

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسمى الحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتخصيص لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

وقالت شركة «ستيفن هاوس» التي حصلت سنة ١٩٩٢ على عقد من الإمارات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار وقدمت عرضاً لعقد آخر، أنها قد تعارض التزامها «بالأوفست» حيث أنها تتوقع أرباحاً قد تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من مشاريعها المشتركة.

فراجع «الأوفست» في رأي بعض المصرفيين تحول الإقتصاد في دائرة مظرة إلى دائرة فعالة.

إن الإقتصاد في الإمارات يعاني مشكلة أساسية، تكمن في وجود سيطرة مرفقة تستثمر في الخارج وليس في الداخل، وهذا ما لا يعود على الإقتصاد بقيمة مضافة في الداخل».

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسمى الحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتخصيص لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

وقالت شركة «ستيفن هاوس» التي حصلت سنة ١٩٩٢ على عقد من الإمارات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار وقدمت عرضاً لعقد آخر، أنها قد تعارض التزامها «بالأوفست» حيث أنها تتوقع أرباحاً قد تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من مشاريعها المشتركة.

فراجع «الأوفست» في رأي بعض المصرفيين تحول الإقتصاد في دائرة مظرة إلى دائرة فعالة.

إن الإقتصاد في الإمارات يعاني مشكلة أساسية، تكمن في وجود سيطرة مرفقة تستثمر في الخارج وليس في الداخل، وهذا ما لا يعود على الإقتصاد بقيمة مضافة في الداخل».

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسمى الحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتخصيص لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

وقالت شركة «ستيفن هاوس» التي حصلت سنة ١٩٩٢ على عقد من الإمارات بقيمة ٢٠٠ مليون دولار وقدمت عرضاً لعقد آخر، أنها قد تعارض التزامها «بالأوفست» حيث أنها تتوقع أرباحاً قد تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار من مشاريعها المشتركة.

فراجع «الأوفست» في رأي بعض المصرفيين تحول الإقتصاد في دائرة مظرة إلى دائرة فعالة.

إن الإقتصاد في الإمارات يعاني مشكلة أساسية، تكمن في وجود سيطرة مرفقة تستثمر في الخارج وليس في الداخل، وهذا ما لا يعود على الإقتصاد بقيمة مضافة في الداخل».

ويضيف هؤلاء، أن مصانع السلاح التي تسمى الحصول على عقود من الإمارات تبدأ بالتخصيص لمشاريع «الأوفست» في الوقت الذي تكون فيه الإمارات لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

بمضي برنامج دولة الإمارات العربية المتحدة لموازنة الاستثمارات (الأوفست) حسبما هو مخطط له وينجح في اجتذاب شركاء متعددي الجنسيات فيما تطمح الحكومة أن تؤدي هذه الخطوة إلى تنويع إقتصادها وتقليل اعتمادها على النفط.

ولكن عدداً من المصرفيين يشككون في قدرة الإقتصاد المحلي على الاستيعاب السريع لمشاريع مشتركة بملايين الدولارات مدرجة ضمن برنامج (الأوفست).

وفقاً لبرنامج «الأوفست» فإن الحكومة الإماراتية تتبل من الشركات التي تمنحها عقوداً مزجية في مجال تزويد السلاح إعادة إشتراك جزء من قيمة العقود في مشاريع اقتصادية غير نفطية مشتركة بنسبة ١٩ إلى ٥١ في المائة. وتشكل خطط مشاريع «الأوفست» التي ترفقها الشركات مع عروضها المقدمة للإمارات عاملاً مهماً في قرار إرساء العقود إضافة إلى الاعتبارات المالية والفنية.

وكان برنامج «الأوفست» بدأ في دولة الإمارات سنة ١٩٩٠ عندما أخذت الحكومة تنفيذ خطة لإعادة هيكلة قواتها المسلحة وشراء ما قيمته مليارات الدولارات من الأسلحة المتطورة.

ولم يطلق البرنامج بالسرعة المتوخاة بسبب حرب الخليج بين ١٩٩٠ و١٩٩١ ولكن المجموعة أقرت ٢٢ مشروعاً منذ تأسيسها كما أنها تنظر في إقرار العديد من المشاريع الأخرى.

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

وتتراجع مشاريع «الأوفست» التي تشارك فيها أكبر شركات صناعة السلاح في العالم بين مصانع للمحركات والأجزاء الحديثة للتصوير إلى فرنسا وبين مصانع وحدات الطاقة النخسية المتشقة وتجميع السيارات ومن بين الشركات المشاركة في مشاريع «الأوفست» أسماء كبيرة مثل شركات «ستيفن هاوس»

ويبدو المسؤولون في الإمارات إصراراً في الغالب على مشاريع مشتركة ذات طبيعة اقتصادية مجدية بدلاً من مشاريع صناعات دفاعية وتكنولوجيا.

مجلس التعاون

في تقرير عن إقتصاديات الدول الست سنة ١٩٩٤

نمو في الناتج المحلي بلغ ٢,٦ في المائة

مليار دولار إلى ١٨٢,٦ مليار دولار إلا أن معدل النمو انخفض بنسبة كبيرة في السنة التالية وسجل ٢,٩ في المائة فقط ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٢ لدول الخليج ٢٠٤,٤ مليار دولار.

في مقابل ذلك أشارت المؤسسة في تقريرها السنوي إلى أن معدلات التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي سجلت السنة الماضية زيادة متواضعة على مستوى المنطقة ككل، مما يظهر أن النمو الحقيقي سنة ١٩٩٤ كان ضعيفاً أو لم يتحقق على الإطلاق لكن الأرقام التي أوردها المؤسسة سجلت معدلات التضخم على مستوى كل دولة أظهرت تفاوتاً في نسب التضخم، إذ انخفضت في بعض الدول وارتفعت في دول أخرى.

وفي المملكة العربية السعودية تراجعت نسب التضخم من ١,١ في المائة إلى واحد في المائة فقط مقابل ١٩٩٢.

غياب أي تضخم سنة ١٩٩٢ و٠,٩ في المائة سنة ١٩٩١. زادت معدلات التضخم في دول الإمارات إلى ٥,١ في المائة مقابل ٤,٢ في المائة سنة ١٩٩٢.

في الكويت انخفض التضخم من ٤,٥ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في البحرين انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في قطر انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في عمان انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في اليمن انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في العراق انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في سوريا انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في لبنان انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في الأردن انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في الكويت انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في البحرين انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في قطر انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

وتعني تلك الدوائر الإقتصادية مستندة إلى المصادر الحكومية الخليجية وإلى إحصاءات المؤسسات الدولية مشيرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٩٢ لدول الخليج ٢٠٤,٤ مليار دولار.

في مقابل ذلك أشارت المؤسسة في تقريرها السنوي إلى أن معدلات التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي سجلت السنة الماضية زيادة متواضعة على مستوى المنطقة ككل، مما يظهر أن النمو الحقيقي سنة ١٩٩٤ كان ضعيفاً أو لم يتحقق على الإطلاق لكن الأرقام التي أوردها المؤسسة سجلت معدلات التضخم على مستوى كل دولة أظهرت تفاوتاً في نسب التضخم، إذ انخفضت في بعض الدول وارتفعت في دول أخرى.

وفي المملكة العربية السعودية تراجعت نسب التضخم من ١,١ في المائة إلى واحد في المائة فقط مقابل ١٩٩٢.

غياب أي تضخم سنة ١٩٩٢ و٠,٩ في المائة سنة ١٩٩١. زادت معدلات التضخم في دول الإمارات إلى ٥,١ في المائة مقابل ٤,٢ في المائة سنة ١٩٩٢.

في الكويت انخفض التضخم من ٤,٥ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في البحرين انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في قطر انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في عمان انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في اليمن انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في العراق انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في سوريا انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في لبنان انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في الأردن انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في الكويت انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في البحرين انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في قطر انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

ذكرت الدوائر الإقتصادية في «مجلس التعاون الخليجي» أن الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس سجلت السنة الماضية نمواً بنسبة ٢,٦ في المائة وارتفع من ٢٠٤,٤ مليار دولار إلى ٢٠٩,٧ مليار دولار.

في مقابل ذلك أشارت المؤسسة في تقريرها السنوي إلى أن معدلات التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي سجلت السنة الماضية زيادة متواضعة على مستوى المنطقة ككل، مما يظهر أن النمو الحقيقي سنة ١٩٩٤ كان ضعيفاً أو لم يتحقق على الإطلاق لكن الأرقام التي أوردها المؤسسة سجلت معدلات التضخم على مستوى كل دولة أظهرت تفاوتاً في نسب التضخم، إذ انخفضت في بعض الدول وارتفعت في دول أخرى.

وفي المملكة العربية السعودية تراجعت نسب التضخم من ١,١ في المائة إلى واحد في المائة فقط مقابل ١٩٩٢.

غياب أي تضخم سنة ١٩٩٢ و٠,٩ في المائة سنة ١٩٩١. زادت معدلات التضخم في دول الإمارات إلى ٥,١ في المائة مقابل ٤,٢ في المائة سنة ١٩٩٢.

في الكويت انخفض التضخم من ٤,٥ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في البحرين انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في قطر انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في عمان انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في اليمن انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في العراق انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في سوريا انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في لبنان انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في الأردن انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في الكويت انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في البحرين انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في قطر انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.



أما الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات فقد نما سنة ١٩٩٤ بنسبة بلغت ٢,٢ في المائة أو ارتفع من ٢٥,٥ مليار دولار إلى ٢٦,٢ مليار دولار.

في مقابل ذلك أشارت المؤسسة في تقريرها السنوي إلى أن معدلات التضخم في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي سجلت السنة الماضية زيادة متواضعة على مستوى المنطقة ككل، مما يظهر أن النمو الحقيقي سنة ١٩٩٤ كان ضعيفاً أو لم يتحقق على الإطلاق لكن الأرقام التي أوردها المؤسسة سجلت معدلات التضخم على مستوى كل دولة أظهرت تفاوتاً في نسب التضخم، إذ انخفضت في بعض الدول وارتفعت في دول أخرى.

وفي المملكة العربية السعودية تراجعت نسب التضخم من ١,١ في المائة إلى واحد في المائة فقط مقابل ١٩٩٢.

غياب أي تضخم سنة ١٩٩٢ و٠,٩ في المائة سنة ١٩٩١. زادت معدلات التضخم في دول الإمارات إلى ٥,١ في المائة مقابل ٤,٢ في المائة سنة ١٩٩٢.

في الكويت انخفض التضخم من ٤,٥ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في البحرين انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في قطر انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في عمان انخفض التضخم من ٤,٤ في المائة سنة ١٩٩٢ إلى ٣,٥ في المائة سنة ١٩٩٣.

في اليمن انخفض التضخم من ٤,٤

الكويت

الموازنة الجديدة تثبت فشل السياسة المالية في مواجهة الأزمة الاقتصادية

في تقرير - الشال - الاقتصادي

■ اعتبر تقرير «الشال» الاقتصادي أن مشروع الموازنة الذي قدمته حكومة سعد العبد الله الصباح للسنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦ يعبر عن فشل السياسات المالية في مواجهة أخطر الأزمات الاقتصادية الحالية. فالمشروع في نظر معدي التقرير: «لا يعطي أي انطباع عن وعي حكومي بتبعات الأزمة».

«الميزان» أطلعت على التقرير وتورد هنا أهم ما جاء فيه: يبدأ التقرير بالإقرار بالخرام حكومة سعد العبد الله بالوعد الدستوري لتقديم مشروعها ولكن، فيما عدا ذلك الالتزام بالوعد تبدو الأرقام مخيبة للأمل بانتهاج سياسة يتحقق معها التوازن في الموازنة مع نهاية العقد الجاري وهو الهدف الذي أعلنته الحكومة، ولا يتفق مع توجهات أولية أعدها وزير المال ويقترض أن تكون عروضة على الحكومة بداية السنة الجارية قبل حالتها إلى اللجنة الاقتصادية الوزارية.

وكانت تقديرات وزارة المال تتلخص في تخفيض مستوى عجز الموازنة البالغ ١٥.٢ ملايين دينار كويتي بنحو ٥.٠ مليون دينار كويتي وكان نصيب خفض النفقات العامة بنحو ٢.٧ في المائة من ذلك الخفض ونصيب الزيادة في الإيرادات نحو ٢.٣ في المائة وأسهمت زيادة احتساب سعر النفط الكويتي من ١٢ إلى ١٢.٢ دولاراً أميركياً للبرميل بنحو ٢.٣ في المائة من جملة ذلك الانخفاض مما يعني أن تلك النتائج الأكثر ضجراً وغير الكافية كانت هدف وزارة المال وكان ملخص النتائج للمشروع الجديد انخفاض إجمالي المصاريف من ٤١٤٠ مليون دينار كويتي الحالية إلى ٤١٠٠ مليون دينار كويتي في مشروع الموازنة الجديدة أي بنسبة واحد في المائة تقريباً، وذلك مؤشر يشير للقلق في شأن عدم مرونة خفض النفقات.

وكانت جملة الإيرادات بلغت ٢٦٣٧ مليون دينار كويتي في الموازنة

الماضية منها نسبة ٨٥ في المائة للإيرادات النفطية، وبلغت في مشروع الموازنة الجديدة ٢٩١٠ ملايين دينار كويتي منها ٢٤٩٠ مليون دينار كويتي إيرادات نفطية بنسبة ٨٦.٥ في المائة من جملة الإيرادات.

ويبلغ العجز التقديري نحو ١١٩٠ مليون دينار كويتي أي أقل بنحو ٢٣٢ مليون دينار كويتي عن عجز الموازنة الحالية.

ويبلغ أثر الزيادة في الإيرادات النفطية المتناقص عن تخفيض سعر احتساب النفط نحو ٢٥٥ مليون دينار كويتي أي ما نسبته ٦.٢ في المائة من جملة انخفاض العجز. ويمضي التقرير.

الإيرادات غير النفطية زادت بنحو ١٨ مليون دينار كويتي بينما كانت التقديرات الأولية لوزير المال تشير إلى ارتفاعها بنحو ٥٠ مليون دينار كويتي وذلك يعني ضمناً تراجع الحكومة عن وعدها بزيادة الرسوم والضرائب وخفض مستوى الدعم

لبعض السلع والخدمات. ويسهم الإرتفاع في جانب الإيرادات بنحو ٨٧ في المائة من الانخفاض في عجز الموازنة الإقتراضي ويسهم خفض النفقات بنحو ١٢ في المائة فقط. ويستطيع أن نبرر حكماً على

فشل السياسة المالية في مواجهة أخطر الأزمات الاقتصادية الحالية، أي أزمة العجز المالي. ولا يعطي مشروع الموازنة أي انطباع عن وعي حكومي بتبعات الأزمة، كما لا يتفق مع وعده ونيات سبق لها الإعلان عنها ما يؤثر كثيراً على مصداقيتها.

ولا يزال مشروع الموازنة لا يعكس حقيقة المركز المالي للبلاد، إذ لا يتضمن في جانب الإيرادات إيرادات الإستثمارات الخارجية أو تقديراً لها، ولا يشمل في جانب المصاريف جانباً من أقساط وفوائد القروض.

اليمن

بعد ما نجحت الحكومة في إقناعه

«البنك الدولي» سيستمر في دعم الإصلاحات الاقتصادية

■ بعد تفاوض لم يكن سهلاً بين صنعاء، «البنك الدولي» تمكنت حكومة الرئيس علي عبد الله صالح من إقناع المسؤولين في البنك الدولي على استمرار تقديم المساعدات ودعم برنامج الإصلاحات الاقتصادية الذي بدأ تنفيذه في آذار/ مارس الماضي بعد لمدة جراح المارك الدامية بين صنعاء وعدن.

أنفرد سوري، المدير في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «البنك الدولي» قال في معرض حديثه عما تم بين البنك والحكومة اليمنية إن «الإصلاح الذي تشرى الحكومة اليمنية تنفيذه يحتاج إلى مساعدة غير عادية ودعم كبير وستكون مساعدة البنك الدولي في هذا الجانب على شكل دعم للموازنة العامة لإحتواء العجز الدائم».

وقد قررت صنعاء، في نهاية نيسان/ أبريل الماضي تحرير سعر الصرف للحد من تفجور العملة الوطنية وأعلنت عن تمويل سبع شركات عامة إلى القطاع الخاص.

ويطالب «البنك الدولي» و«مستوفى النقد الدولي» منذ أكثر من عامين بالإنتقال من النظام العام إلى القطاع الخاص (راجع «الميزان» العدد الثامن - المجلد الثاني - أيار/مايو ١٩٩٥).

وأوضح أندرو سود، أنه بحث مع رئيس الحكومة اليمنية عبد العزيز عبد الغني، ومع رجال الأعمال وممثلي القطاع الخاص، «سبل دعم المشاريع التنموية وطرق تذليل الصعوبات والعراقيل التي أعاقت تنفيذ المشاريع الـ ٢٢ التي يمولها البنك الدولي». وتأخر تنفيذ هذه المشاريع بسبب المعارك الأهلية التي اجتاحت اليمن بين أيار/مايو، وتعود/ يوليو ١٩٩٤.

وقال سود - إنه بحث أيضاً مع المسؤولين اليمنيين «تمويل مشاريع جديدة ترى الحكومة اليمنية أنها ذات أولوية في المرحلة الراهنة كقطاع الزراعة والصحة والتعليم والطاقة والمرافق العامة».

وقد قام «البنك الدولي» بتمويل وتنفيذ حوالي ١٠١ مشروع منذ بدء تعاونه مع اليمن أوائل السبعينات بكلفة إجمالية مقدرة بـ ١.٢ مليار دولار. ويصنف اليمن بين البلدان الأكثر فقراً في العالم حيث يتراوح الدخل السنوي للفرد بين ١٠٠ و ١٠٠٠ دولار حسب التقديرات الغربية.

وكان وزير الخارجية عبد الكريم الإرياني أعلن مطلع أيار/مايو الماضي أن بلاده بحاجة إلى ٤٠٠ مليون دولار على أقل تقدير لدعم ميزان المدفوعات.

السعودية

لأن لاضمانات إستمرار ارتفاع أسعار النفط

تفاؤل حذر «بتحسن» وضع الاقتصاد!

■ في أواخر الشهر المنصرم سددت المملكة العربية السعودية آخر دفعة من قرض كبير قيمته ٤.٥ مليار دولار مع تمسكها بوضعها المالي بمسيرة نتيجة انتعاش أسعار النفط الخام.

وكان مبلغ ٩٠٠ مليون دولار هو الدفعة الأخيرة من خمس دفعات تسدد كل ثلاثة أشهر للمصارف التي ساعدت أموالاً للمملكة سنة ١٩٩١ في دفع التكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية.

وقال مصرفيون أنه منذ ذلك الحين كانت أسواق المال تراقب عن كثب تسديد القروض السيادية الوحيد للمملكة بوصفه أحد المؤشرات المهمة للمهمة المالية لا كبر مصدر للنفط في العالم.

وتعاني السعودية منذ ١١ سنة من عجز كبير في الميزانية تفاقم بسبب تدني أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

ولكن القرض الذي قدم فور انتهاء حرب الخليج الثانية كان الوحيد الذي حصلت عليه السعودية من الأسواق العالمية بعدما كانت تتجنب الاقتراض المباشر على أساس أنه سيعرض البلاد على الأرجح إلى نداه غير مطلوبة.

وقال مصرفي بريطاني: «بعد سداد الدفعة الأخيرة من هذا القرض أزيل عنه ثقل من على السعودية، والصورة المالية تتحسن بسرعة» وأضاف إن أسعار النفط هذه السنة كانت أعلى دولاراً أو دولارين من الأسعار المخطط لها في الميزانية وهذا ما يعود على الخزينة بحوالي أربعة مليارات دولار أي ما يعادل العجز المتوقع في ميزانية سنة ١٩٩٥.

وأضاف المصرفي العالم يشوون الاقتصاد السعودي: «إذا استمرت الأسعار على هذا المنوال فيمكننا القول إن الميزانية ستكون وقد تمسح فائضاً».

غير أن مصرفياً آخر كان أكثر حذراً وقال: «لا توجد ضمانات لاستمرار الإرتفاع في أسعار النفط ولهذا فإن الحكومة السعودية لا تزال بحاجة إلى إدارة إيراداتها النقدية بحذر».

وأعلنت السعودية في كانون الثاني/ يناير الماضي ميزانية بحجم ٤٠ مليار دولار وخفضت الإنفاق بنسبة ستة في المائة وتوقع عجزاً بمقدار أربعة مليارات دولار. وبلغ العجز في ميزانية السنة السابقة ١٠.٧ مليار دولار.

كما بدأت أيضاً بتطبيق إجراءات جديدة لخفض الدعم وزيادة الإيرادات برفع أسعار معظم الخدمات الأساسية.

وقال مصرفيون أنه في حال محافظة أسعار النفط على مستوياتها المرتفعة فإنه من المحتمل أن تخفف السعودية بعض القيود على الإلتحاق



ذلك عهد

ولكن مصرفياً حذر من أن السلطات السعودية ستستمر في سياستها الحذرة وستركز على الإنفاق في المجالات التي تعتبرها من الأولويات مثل مشروع محطة الطاقة وصفقة طائرات الخطوط الجوية السعودية، التي تشترى بحوالي ثمانية مليارات دولار.

ومن المقرر أن تستأنف في الرياض محادثات لتصل بسطوط طائرات جديدة لشركة الخطوط الجوية السعودية مع شركتي بوينغ ومكنون دولاس الأميركية.

وقال مصرفيون إن أي قروض لهذه المشاريع الكبيرة ستكون من مصارف تجارية ولن تكون الحكومة

للتصميم والإعلان

MASTER ART & DESIGN LTD

A Professional creative service right from original concept through to final product

Artwork

DESIGN

MASTER ART & DESIGN LTD
23 FOUR WENTS, COBHAM,
SURREY, KT11 2NE ENGLAND
TEL: (01932) 868 917

استعداداً للإندماج مع الاقتصاد الأوروبي

تونس

مليار دولار لتأهيل المصانع وإنشاء مناطق التبادل الحر

■ ما يملأ به التواضع بعد توقيعهم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في نيسان/ أبريل الماضي، أن يتم دمج اقتصادهم المحلي مع الاقتصاد الأوروبي مع حلول سنة ٢٠١٢.

والشراكة تقضي بالانتقال إلى مستوى حوة التبادل من خلال ثلاث مراحل تساعد على تكيف المنتج الصناعي المحلي مع متطلبات المنافسة الخارجية وتستثمر المراحل الثلاث نحو ١٦ سنة وستحور تونس في المرحلة الأولى، التي تبدأ السنة المقبلة استيراد ١٢ في المائة من المواد الأولية والمسلح المصنعة والتجهيزات من بلدان الاتحاد الأوروبي التي ستدخل السوق المحلية من دون دفع رسوم أو ضرائب. وستلبي الرسوم والضرائب على لائحة ثانية في مرحلة لاحقة تضم ٢٨ في المائة من مستوردات السلع والواردات الزراعية. أما المرحلة الثالثة فستشهد إلغاء رسوم الاستيراد على اللائحتين الثالثة والرابعة اللتين تضمان ٦٠ في المائة من السلع التي لها ما يماثلها في المنتجات المحلية.

ويقول وزير التجارة التونسي صلاح الدين بن مبارك أن «الاتحاد الأوروبي» تعهد إلغاء الرسوم

لرسوم الاستيراد مضاعفة مساهماته المالية لتونس في إطار خطة إعادة تأهيل المصانع المحلية وتطوير أدائها كي لا تنحصر من منافسة السلع الأوروبية للمائدة.

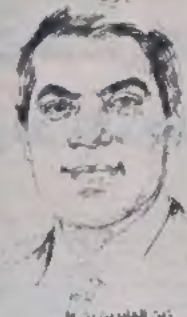
وأكد أن دخول الاتفاق التونسي-الأوروبي مرحلة التنفيذ للسنة المقبلة سيترافق مع زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في تونس، خصوصا في القطاع الصناعي.

ويؤكد وزير الاستثمار الفارحي والتعاون الدولي التونسي محمد غنوشي، إن بلدان الاتحاد الأوروبي مستعدة لتونس، فيما كانت هذه النسبة لا تزيد على ٥٧ في المائة سنة ١٩٧٦.

وقد غنوشي عدد المشاريع الصناعية التي قيمت في تونس باستثمارات أوروبية أو مشتركة تونسية - أوروبية بـ ٨٧٧ مشروعا في السنوات الثلاث الماضية فقط. وأصبح من هذه المشاريع الصناعية أشتات إنشاء ٨٠ ألف فرصة عمل جديدة، أي ٢٠ في المائة من الوظائف الجديدة التي تم تغطيتها في القطاع الصناعي خلال تلك الفترة.

الآن أن التفاوض يتعمق كذلك أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يشكل حاليا أكبر تجمع اقتصادي إقليمي وأوسع سوق في العالم، يفتح أمام استثمارات وتجهيزات كبيرة تستوجب الإنفاق البائنة عليهم من مرحلة الاستثمار إلى مرحلة التصنيع.

ورأى محمد غنوشي أن تونس استطاعت مواجهتها الإكسكسار الواسعة للإفادات «غاد» بتوقيع اتفاق



وزير التعاون الدولي التونسي محمد غنوشي

الشراكة الأخير مع الاتحاد الأوروبي في الوقت المناسب. وأعطى غنوشي تعليمات للصناعيين ورجال الأعمال المحليين مغادها أن إعفاء السلع والمستوردات المستوردة من بلدان الاتحاد الأوروبي من الرسوم بالكامل لن يتم إلا في غضون ١٢ سنة، وهو ما يفتح للصناعيين والتجار فترة كافية لتجهيز مؤسساتهم وتطوير

بعد خمس سنوات من بدء العمل على تخصيص مؤسسات القطاع العام، استكمل تخصيص ٤٨ مؤسسة من أصل ٩٩ تعمل في قطاعات السياحة والصناعات الغذائية والنسيج.

وعملات تخصيص تلك قدرت بما يقرب من ١٧٠ مليون دينار (١٨٠ مليون دولار). وكانت دراسة رسمية أجارت أن ١٤ عملية تخصيص مرت عبر اليورصة، وللأسف، لم تستطع تخصيص شهادات شهدت تحسنا في أوضاعها المالية وأسلوب أدائها وعكست من تطبيق توازن جيد في أدائها.

وتنوي تونس، على ما ذكر الدكتور مصطفى النابلسي، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، متابعة تنفيذ خططها التي ترمي إلى تغطية الدولة نهائيا عن المؤسسات العاملة في القطاعات الصناعية والتي ملغتها تسويق مواد البناء والمياه المعدنية والمطبخات وتشمل الخطة فتح رأس مال بعض شركات القطاع العام الكبيرة لساهمات القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت التي تقدم خدمات عامة وتضم رصدها المالي بالآلاف، وكذلك الإقصاد في المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب لآثار أعمال البنية التحتية واستثمار تجمعاتها.

ويصل التونسيون أكثر فاعلية إلى التجو، إلى الموصلة لتفكيك عمليات التخصيص ويعتبرونه هذه الآلية لمدى الوسائل لخدمة التخصيص التي أعاد وتطور عمل اليورصة التي بلغت مرحلة متقدمة من الإندماج في النسيج الاقتصادي المحلي.

فرانسوا إيتوري، الخبير في البنك الدولي في الشؤون المغربية، يرى أن تجربة التخصيص في تونس التي بدأت في مرحلة مبكرة «تسير بحسب وتيرة وتتم بأكبر من الجهد» وأصبح إيتوري، أن «البنك الدولي» مستعد لمساعدة تونس على تطوير تجربتها وتوسيع وتيرة، خصوصا عمليات تخصيص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات التنافسية.

وقال إيتوري، إن ١٨ ألف عملية سجلت حتى الآن بينها ثلاثة آلاف في البلدان النامية خارج المنطقة الاشتراكية السابق وأضاف، أن التخصيص أتاح

الدول المستوردة من خلال تمتعهم بتحسن ملموس في الفعالية إلى أسواق الدول المستوردة.

أما ثلاثة الثانية في الإثباتية فهي

شكل مصلحة الدول المصدرة، إذ تنص

على منح فري نسبة لا تقل عن ١٦

في المائة من إجمالي حجم واردات كل

دولة في سنة ١٩٩٠، على أن يشمل

الدمج مجموع الواردات والصادرات

والأقسمة والافصالات والتأليف على أن

تستمر عملية الدمج طوال فترة

صلاحية الاتفاقية الانتقالية وعلى ثلاث

مراتل بدمج ١٧ في المائة أخرى بعد

ثلاث سنوات ثم ١٨ في المائة بعد سبع

سنوات من بدء التطبيق، ثم دمج كامل

لكل المنتجات والصادرات في نهاية

السنة العاشرة.

وإذا كان الدمج أحد خطوات

تحرير التجارة الدولية من القيود

القيود، فإن الخطوة الأخرى

المؤدية إلى الهدف الكبير ذاته، هي

التحرير الكامل للتجارة الدولية

للمنتجات.

وفي الوقت ذاته غرلت المادة

التي تضمنت

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

تمن التخصيص ١٨٠ مليون دولار

تخفيف أعباء الدول والكمات وتنشيط الأداء الاقتصادي عن طريق تخصيص الشركات العامة الكبيرة العاملة في القطاعات التنافسية.

لكن الوزير النابلسي رد في شكل غير مباشر على إيتوري، وأكد أن مسار التخصيص يتقدم بخطوات ثابتة في تونس، ورأى أن لقياس البوط السرعة في هذه المسائل لا يمكن أن يكون إلا أمرا نسبيا.

والد حاز «التخصيص» على اهتمام متزايد من الحكومة في الفترة الأخيرة، وفي هذا الإطار أدخل مجلس النواب تعديلات على الإطار القانوني للمؤسسات العاملة بالإضافة إلى تطوير المرجعية الإثباتية والمؤسسية لليورصة على نحو يمنحها صلاحيات جديدة ودورا متنامية في عمليات التخصيص.

وعندما لجأت يورصة تونس إلى المزاد العلني لتطبيق عمليات التخصيص اكتشفت أن هذه الطريقة تعمل لسيات لأنها تبقى على قوة التشارين مبهولة إلى حين استكمال الصفقة.

إضافة إلى أنها لا تترك فرصة للمعامل لشراء حصص في الأسهم، عدا مؤسسة واحدة استطاع

بعض مستثمريها والعاملين فيها شراء حصة عشر في المائة من رأس مالها والتحكم بشبهات صربية.

وفي ضوء سلبيات المزاد العلني أصدرت الحكومة قانونا جديدا يفتح على اعتماد طريقتين

أخرتين في تنفيذ عمليات التخصيص بواسطة اليورصة، الأولى تتعلق ببيع قسم من رأس المال

للاغنياء في الالتزام بالأسعار المدد سلفا تحدد فيها الحكومة وأجيات المؤسسة في المرحلة الانتقالية

وضوابط عملية التخصيص، وفي مقدماتها المساهلة

على فرض العمل الجهد، وأصبح إيتوري، أن «البنك الدولي» مستعد لمساعدة تونس على تطوير تجربتها وتوسيع وتيرة، خصوصا عمليات تخصيص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات التنافسية.

وقال إيتوري، إن ١٨ ألف عملية سجلت حتى الآن بينها ثلاثة آلاف في البلدان النامية خارج المنطقة الاشتراكية السابق وأضاف، أن التخصيص أتاح

الدول المستوردة من خلال تمتعهم بتحسن ملموس في الفعالية إلى أسواق الدول المستوردة.

أما ثلاثة الثانية في الإثباتية فهي

شكل مصلحة الدول المصدرة، إذ تنص

على منح فري نسبة لا تقل عن ١٦

في المائة من إجمالي حجم واردات كل

دولة في سنة ١٩٩٠، على أن يشمل

الدمج مجموع الواردات والصادرات

والأقسمة والافصالات والتأليف على أن

تستمر عملية الدمج طوال فترة

صلاحية الاتفاقية الانتقالية وعلى ثلاث

مراتل بدمج ١٧ في المائة أخرى بعد

ثلاث سنوات ثم ١٨ في المائة بعد سبع

سنوات من بدء التطبيق، ثم دمج كامل

لكل المنتجات والصادرات في نهاية

السنة العاشرة.

وإذا كان الدمج أحد خطوات

تحرير التجارة الدولية من القيود

القيود، فإن الخطوة الأخرى

المؤدية إلى الهدف الكبير ذاته، هي

التحرير الكامل للتجارة الدولية

للمنتجات.

وفي الوقت ذاته غرلت المادة

التي تضمنت

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

الصناعة يقوم بتوزيع الاعتمادات ومتابعة التنفيذ والتنسيق بين المؤسسات. وتتلف خطة التأهيل من مرحلتين رئيسيتين، تستمر الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، وتتركز على تأهيل المؤسسة وكادر العاملين فيها، فيما تتركز الثانية على تطوير الأداء الإداري وتستمر من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٢.

بعد خمس سنوات من بدء العمل على تخصيص مؤسسات القطاع العام، استكمل تخصيص ٤٨ مؤسسة من أصل ٩٩ تعمل في قطاعات السياحة والصناعات الغذائية والنسيج.

وعملات تخصيص تلك قدرت بما يقرب من ١٧٠ مليون دينار (١٨٠ مليون دولار). وكانت دراسة رسمية أجارت أن ١٤ عملية تخصيص مرت عبر اليورصة، وللأسف، لم تستطع تخصيص شهادات شهدت تحسنا في أوضاعها المالية وأسلوب أدائها وعكست من تطبيق توازن جيد في أدائها.

وتنوي تونس، على ما ذكر الدكتور مصطفى النابلسي، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، متابعة تنفيذ خططها التي ترمي إلى تغطية الدولة نهائيا عن المؤسسات العاملة في القطاعات الصناعية والتي ملغتها تسويق مواد البناء والمياه المعدنية والمطبخات وتشمل الخطة فتح رأس مال بعض شركات القطاع العام الكبيرة لساهمات القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت التي تقدم خدمات عامة وتضم رصدها المالي بالآلاف، وكذلك الإقصاد في المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب لآثار أعمال البنية التحتية واستثمار تجمعاتها.

ويصل التونسيون أكثر فاعلية إلى التجو، إلى الموصلة لتفكيك عمليات التخصيص ويعتبرونه هذه الآلية لمدى الوسائل لخدمة التخصيص التي أعاد وتطور عمل اليورصة التي بلغت مرحلة متقدمة من الإندماج في النسيج الاقتصادي المحلي.

فرانسوا إيتوري، الخبير في البنك الدولي في الشؤون المغربية، يرى أن تجربة التخصيص في تونس التي بدأت في مرحلة مبكرة «تسير بحسب وتيرة وتتم بأكبر من الجهد» وأصبح إيتوري، أن «البنك الدولي» مستعد لمساعدة تونس على تطوير تجربتها وتوسيع وتيرة، خصوصا عمليات تخصيص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات التنافسية.

وقال إيتوري، إن ١٨ ألف عملية سجلت حتى الآن بينها ثلاثة آلاف في البلدان النامية خارج المنطقة الاشتراكية السابق وأضاف، أن التخصيص أتاح

الدول المستوردة من خلال تمتعهم بتحسن ملموس في الفعالية إلى أسواق الدول المستوردة.

أما ثلاثة الثانية في الإثباتية فهي

شكل مصلحة الدول المصدرة، إذ تنص

على منح فري نسبة لا تقل عن ١٦

في المائة من إجمالي حجم واردات كل

دولة في سنة ١٩٩٠، على أن يشمل

الدمج مجموع الواردات والصادرات

والأقسمة والافصالات والتأليف على أن

تستمر عملية الدمج طوال فترة

صلاحية الاتفاقية الانتقالية وعلى ثلاث

مراتل بدمج ١٧ في المائة أخرى بعد

ثلاث سنوات ثم ١٨ في المائة بعد سبع

سنوات من بدء التطبيق، ثم دمج كامل

لكل المنتجات والصادرات في نهاية

السنة العاشرة.

وإذا كان الدمج أحد خطوات

تحرير التجارة الدولية من القيود

القيود، فإن الخطوة الأخرى

المؤدية إلى الهدف الكبير ذاته، هي

التحرير الكامل للتجارة الدولية

للمنتجات.

وفي الوقت ذاته غرلت المادة

التي تضمنت

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

الصناعة يقوم بتوزيع الاعتمادات ومتابعة التنفيذ والتنسيق بين المؤسسات. وتتلف خطة التأهيل من مرحلتين رئيسيتين، تستمر الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، وتتركز على تأهيل المؤسسة وكادر العاملين فيها، فيما تتركز الثانية على تطوير الأداء الإداري وتستمر من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٢.

بعد خمس سنوات من بدء العمل على تخصيص مؤسسات القطاع العام، استكمل تخصيص ٤٨ مؤسسة من أصل ٩٩ تعمل في قطاعات السياحة والصناعات الغذائية والنسيج.

وعملات تخصيص تلك قدرت بما يقرب من ١٧٠ مليون دينار (١٨٠ مليون دولار). وكانت دراسة رسمية أجارت أن ١٤ عملية تخصيص مرت عبر اليورصة، وللأسف، لم تستطع تخصيص شهادات شهدت تحسنا في أوضاعها المالية وأسلوب أدائها وعكست من تطبيق توازن جيد في أدائها.

وتنوي تونس، على ما ذكر الدكتور مصطفى النابلسي، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، متابعة تنفيذ خططها التي ترمي إلى تغطية الدولة نهائيا عن المؤسسات العاملة في القطاعات الصناعية والتي ملغتها تسويق مواد البناء والمياه المعدنية والمطبخات وتشمل الخطة فتح رأس مال بعض شركات القطاع العام الكبيرة لساهمات القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت التي تقدم خدمات عامة وتضم رصدها المالي بالآلاف، وكذلك الإقصاد في المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب لآثار أعمال البنية التحتية واستثمار تجمعاتها.

ويصل التونسيون أكثر فاعلية إلى التجو، إلى الموصلة لتفكيك عمليات التخصيص ويعتبرونه هذه الآلية لمدى الوسائل لخدمة التخصيص التي أعاد وتطور عمل اليورصة التي بلغت مرحلة متقدمة من الإندماج في النسيج الاقتصادي المحلي.

فرانسوا إيتوري، الخبير في البنك الدولي في الشؤون المغربية، يرى أن تجربة التخصيص في تونس التي بدأت في مرحلة مبكرة «تسير بحسب وتيرة وتتم بأكبر من الجهد» وأصبح إيتوري، أن «البنك الدولي» مستعد لمساعدة تونس على تطوير تجربتها وتوسيع وتيرة، خصوصا عمليات تخصيص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات التنافسية.

وقال إيتوري، إن ١٨ ألف عملية سجلت حتى الآن بينها ثلاثة آلاف في البلدان النامية خارج المنطقة الاشتراكية السابق وأضاف، أن التخصيص أتاح

الدول المستوردة من خلال تمتعهم بتحسن ملموس في الفعالية إلى أسواق الدول المستوردة.

أما ثلاثة الثانية في الإثباتية فهي

شكل مصلحة الدول المصدرة، إذ تنص

على منح فري نسبة لا تقل عن ١٦

في المائة من إجمالي حجم واردات كل

دولة في سنة ١٩٩٠، على أن يشمل

الدمج مجموع الواردات والصادرات

والأقسمة والافصالات والتأليف على أن

تستمر عملية الدمج طوال فترة

صلاحية الاتفاقية الانتقالية وعلى ثلاث

مراتل بدمج ١٧ في المائة أخرى بعد

ثلاث سنوات ثم ١٨ في المائة بعد سبع

سنوات من بدء التطبيق، ثم دمج كامل

لكل المنتجات والصادرات في نهاية

السنة العاشرة.

وإذا كان الدمج أحد خطوات

تحرير التجارة الدولية من القيود

القيود، فإن الخطوة الأخرى

المؤدية إلى الهدف الكبير ذاته، هي

التحرير الكامل للتجارة الدولية

للمنتجات.

وفي الوقت ذاته غرلت المادة

التي تضمنت

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

في وقت لاحق

الصناعة يقوم بتوزيع الاعتمادات ومتابعة التنفيذ والتنسيق بين المؤسسات. وتتلف خطة التأهيل من مرحلتين رئيسيتين، تستمر الأولى من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، وتتركز على تأهيل المؤسسة وكادر العاملين فيها، فيما تتركز الثانية على تطوير الأداء الإداري وتستمر من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٢.

بعد خمس سنوات من بدء العمل على تخصيص مؤسسات القطاع العام، استكمل تخصيص ٤٨ مؤسسة من أصل ٩٩ تعمل في قطاعات السياحة والصناعات الغذائية والنسيج.

وعملات تخصيص تلك قدرت بما يقرب من ١٧٠ مليون دينار (١٨٠ مليون دولار). وكانت دراسة رسمية أجارت أن ١٤ عملية تخصيص مرت عبر اليورصة، وللأسف، لم تستطع تخصيص شهادات شهدت تحسنا في أوضاعها المالية وأسلوب أدائها وعكست من تطبيق توازن جيد في أدائها.

وتنوي تونس، على ما ذكر الدكتور مصطفى النابلسي، وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، متابعة تنفيذ خططها التي ترمي إلى تغطية الدولة نهائيا عن المؤسسات العاملة في القطاعات الصناعية والتي ملغتها تسويق مواد البناء والمياه المعدنية والمطبخات وتشمل الخطة فتح رأس مال بعض شركات القطاع العام الكبيرة لساهمات القطاع الخاص بما في ذلك المنشآت التي تقدم خدمات عامة وتضم رصدها المالي بالآلاف، وكذلك الإقصاد في المجال أمام المستثمرين المحليين والأجانب لآثار أعمال البنية التحتية واستثمار تجمعاتها.

ويصل التونسيون أكثر فاعلية إلى التجو، إلى الموصلة لتفكيك عمليات التخصيص ويعتبرونه هذه الآلية لمدى الوسائل لخدمة التخصيص التي أعاد وتطور عمل اليورصة التي بلغت مرحلة متقدمة من الإندماج في النسيج الاقتصادي المحلي.

فرانسوا إيتوري، الخبير في البنك الدولي في الشؤون المغربية، يرى أن تجربة التخصيص في تونس التي بدأت في مرحلة مبكرة «تسير بحسب وتيرة وتتم بأكبر من الجهد» وأصبح إيتوري، أن «البنك الدولي» مستعد لمساعدة تونس على تطوير تجربتها وتوسيع وتيرة، خصوصا عمليات تخصيص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجالات التنافسية.

وقال إيتوري، إن ١٨ ألف عملية سجلت حتى الآن بينها ثلاثة آلاف في البلدان النامية خارج المنطقة الاشتراكية السابق وأضاف، أن التخصيص أتاح

الدول المستوردة من خلال تمتعهم بتحسن ملموس في الفعالية إلى أسواق الدول المستوردة.

أما ثلاثة الثانية في الإثباتية فهي

شكل مصلحة الدول المصدرة، إذ تنص

على منح فري نسبة لا تقل عن ١٦

في المائة من إجمالي حجم واردات كل

دولة في سنة ١٩٩٠، على أن يشمل

الدمج مجموع الواردات والصادرات

والأقسمة والافصالات والتأليف على أن

تستمر عملية الدمج طوال فترة

صلاحية الاتفاقية الانتقالية وعلى ثلاث

مراتل بدمج ١٧ في المائة أخرى بعد

ثلاث سنوات ثم ١٨ في المائة بعد سبع

سنوات من بدء التطبيق، ثم دمج كامل

لكل المنتجات والصادرات في نهاية

السنة العاشرة.

وإذا كان الدمج أحد خطوات

تحرير التجارة الدولية من القيود

الإقتصاد اللبناني نحو النمو أو الضمور؟

خطوط إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

انحسار الطبقات الوسطى

ملاحظ في لبنان الآن ان الطبقات الوسطى في المجتمع اللبناني أخذت في التقلص. وإن الانحسار بين فئة واسعة من الطبقة متزايدة الفقر. أخذ يشكل ظاهرة مثقلة. والواقع ان هذه ظاهرة عالمية في الوقت الحاضر ولكن بدرجات متفاوتة. وهي ظاهرة مستجدة نسبياً تفاقمت خلال السنوات العشرين الماضية بشكل ملفت في الولايات المتحدة بصورة خاصة حيث واحد في المائة من السكان فقط يستانونون بنسبة أربعين في المائة من موارد البلاد (انظر ص ١٨ في المائدة في بريطانيا).

ويبدو انحسار الطبقات الوسطى اوضح ما يكون في التدرج الثقافي. او في نشوء ثقافات مثقلة. كانت «الوسطية» تميزها بإشاعة ثقافات أصيلة في تربة من النطق الرفيع والإحساس بالدور الإنساني النقيض.

فانحسار الطبقات الوسطى في الثقافة الغنية والكثرة المقيمة هو في الواقع معضلة كبرى للفكر والفلسفة الإيديولوجية أكثر مما لها من أصحاب النظريات والإيديولوجيات المعاصرة كالاشتراكية والراسمالية. وقد اسهم الانحسار في نوع خاص (الوسطى) «الاشتراكي» في لبنان وبعض الدول العربية في نشوء «الوسطية» التي كانوا يطلقون عليها اسم «البرجوازية» بكافة درجاتها من الضيق إلى الكثرة. بقدر ما اسهم الرأسماليون في تضيق الخناق عليها واسقاطها كنظامها وضروري لاستقامة المجتمعات الإنسانية وتوازنها.

إن توبان البرجوازية بدورها في دوامة «الطرد» الاشتراكي. والجنوب الرأسمالي. يخلق الآن مجتمعات كثرية في العالم. من بينها المجتمع اللبناني والمجتمع الأميركي. واختباري المجتمع اللبناني والأميركي لوصف هذه الظاهرة لا يقوم فقط على المقارنة بين مجتمع صغير جداً ومجتمع كبير جداً. ولا على التماثل في الحريات العامة ومنها الحريات الثقافية والإقتصادية. بل في الدرجة الأولى يقوم على كون الفكر والغنى في المجتمع المذكورين ليسا وليدي نمط تاريخي متواصل. على عكس الوسطى الوسطى فيهما. وفي طبقات متواصلة. حيث التواصل له سمات ومواصفات ثقافية وفكرية ونفسية. خلافاً للفكر والغنى الفائقين على مواصفات مادية صرف.

ومن دلائل الانحسار في المجتمع اللبناني الراهن، إمكانية ان يأتي في رأس حكومتهم رجل مواصفات الوحدانية أنه غني مالياً. إن مجرد نشوء هذه إمكانية هو إعلان عن انحسار الطبقات الوسطى الجائفة للذواجن الإنسانية والتواصل التاريخي.

وعندما قلت ان الفكرين والفلاسفة الأديمن كانوا أكثر فهماً لمعضلة الانحسار. كنت أقصد تحديداً الفيلسوف الأفريقي العظيم أرسطو (القرن الرابع قبل الميلاد) الذي كان يظفر إلى «الغريب المتوسط» (المتوسط) (يعني الطبقة المتوسطة والرفيعة الإنسانية) كقوة إيجابية للتغيير العام كونها طاردة للتطرف. لقد كان أرسطو يرى ان أفضل شكل من الشكل الاجتماعي هو التركيب الذي يهيمن عليه «المتوسط» الذي ليسوا أغنياء كثيراً فتملكهم ذلال الانقياد كالحقار بقية الناس والتعالي على القانون. وليسوا فقراء كثيراً فتملكهم ذلال المتكسرين كالسوداء وعقبة العبودية.

فالتساؤل المتوسط في شخص أرسطو هو ما أقل الناس ترداً في قبول المناصب العامة. كما أنهم اظهروا شغافاً واندفاعاً إليها. إذ ان الرغبة الزائدة في الخدمة العامة حسب منطق أرسطو هي مثل العداء الزائد لخدمة الخدمة. فكلاهما مدمر للنزول. أما الحالة المتوسطية فهي التي يتوق إليها الجميع. لأن الدولة تهدف إلى التماثل بين الأثريين من أولئك الناس المتماثلين والمتساويين. وهي حالة توجد بشكل رئيسي بين الناس المتوسطين. أما الدولة المتوسطة التي أغنياء وفقرها حسب منطق أرسطو فإنها لن تعرف طموح السلال. بل تفتي بما حرب أهلية دائمة بين الفريقين بفعل الفروقات الخفية المأخوطة بحالة فيها طبقة متوسطة كبيرة. ليس فقط لأن مثل هذه الطبقة تملك فضائل بذاتها (كالثقافة والنزق الرفيع). بل لأنها تستطيع ان تنفخ الإحتقان أو التطرف بين الفريقين المتباينين تماماً. إذ ان توسعها هو وجد ذاته تقلص لهما. لقد كان أرسطو يرى ان هذه هي الطريقة الوحيدة لحفظ أمن الدولة وإبعاد نزاع الإقتسام والثغوب عنها.

ويبدو انفس مستقرة أن يمشد أبو الطيب الفتي قبل أكثر من ألف سنة.

من محور الأقوام إلى قبيلهم

عائشة «سطليليس» والاسكندرية

المعرفة بدل المعلومات

عندما كنا نعد لإصدار جريدة «الحزبان» قبل سنتين جرت مناقشة بين الزملاء حول طريقة الإصدار. ولما طرحت فكرة الإصدار الشهري. خشي البعض ان تكون الجريدة الشهرية بضاعة عقلية. في عصر المعلومات السريعة. لكن المناقشة أسطرت عن أفكار متقدمة بدأت تتأكد صحتها مع توالي التجربة.

فقد لنا يوماً أننا لا نتوخى ان نكون «جريدة أخبار» لأن الأخبار على قارة الطريق. تكمن رة فائدت الأخبار من كل حسب وصوب. ولا نتوخى حتى ان تكون جريدة معلومات. لأن المعلومات كانت مهمة يوم كانت في العالم أسرار. أما اليوم فلا توجد في العالم أسرار. وبالتالي لا المعلومات ليست بالأهمية التي كانت لها. كما كنا نمناها. وما يزال. هو ان تكون الجريدة «جريدة أفكار» والأفكار المهمة ليست هي الأفكار الجديدة فقط بل الأفكار غير المألوفة التي تتشكل رأياً أصلياً في فكر المعرفة الأخر.

المعرفة بدل المعلومات والمعلومات ليست طريق المعرفة. بليل ان هناك كثيرين يملكون معلومات هائلة ولا يعرفون شيئاً. الأفكار هي طريق المعرفة.

أقول ذلك بمناسبة صدور كتاب إلهام يامين. بعنوان «الشركات المتغيرة للمعرفة» الذي تلحق الشركات اليابانية حركة الأفكار. وهو كتاب يفسر أوجه الشبه بين المعلومات وإشراق فكر المعرفة. ويقسم الكتاب إلى قسمين: القسم الأول للمعرفة «جريدة أفكار» التي معرفة ظاهرة ومعرفة باطنة. للمعرفة الظاهرة هي كما يفهمها العرب الآن «المعلومات» المعرفة لا معلومات لا معنى لها إذا لم يكن لها تفسير. وكما رأيت للمعلومات رأيت الحاجة إلى من يفسرها. أما المعرفة الباطنة. كما يفهمها اليابانيون فهي تشمل الحدس والنس السليم والمثل العليا والمهارات. وهي غرس عميقة في النفس ويصعب مشاركة الآخرين فيها. وبالتالي. فإن الإكتفاء أو الإزداد أو خلق المعلومات الجديدة والأفكار غير المألوفة هي عملية تحويل المعرفة الباطنة إلى معرفة ظاهرة.

وهذا لا يعني ان المعلومات لا لزوم لها. فكمنا قالت «التركونومست» البريطانية. لعمري هناك أي سيطرة في المعلومات طبعاً سوى ان تعبئها. فكل مكتبة بحاجة إلى قاموس.

لكن. ماذا فعلت الحكومة؟ ماهاا لشبه متوافرة في بيروت. كما تذكر دراسة للدكتور بياضون في الجامعة الأميركية. ونحن بحاجة إلى توفير اعتماد بحوالي مليوني دولار. إجراء بحث لتحديد أساليب وكلفة صنع هذه المياه الجوفية. الحكومة لم تتجاوب.

دعم الحبوب. أو «ثورة القمح» في السعودية. عملية باهظة الكلفة ولكنها نجحت في تحقيق صوارد جديدة من خلال ارتفاع صادرات الحبوب خلال خمس سنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٧ بـ ٢ ملايين دولار إلى حوالي ٢٥٠ مليون دولار. وهذا يقارن بإجمالي صادرات لبنان المقدرة بحوالي نصف مليون دولار.

أما الصناعة فقد دعمت اليابان الصناعة بين سنتي ١٩٥٠ - ١٩٧٥ بوضع سقف على فوائد «الي» وهي حتى يومنا هذا لم تحرر هذه الفوائد بشكل كامل. النتيجة هي ان اليابان أصبحت ثالثة أكبر دولة صناعية وحقت أكبر معدل نمو متواصل للداخل في العالم. في لبنان. اتخذت إجراءات لمنع انخفاض الفائدة. فهل لبنان ينتهج سياسة تنطق بالنمو أو الضمور؟

٦ - ٨ - ٠ في شأن المالية العامة

أقدمت الدولة على تخفيض وتسييس الضرائب المباشرة من دون الضرائب غير المباشرة وتحديد التعرفة الجمركية كما قامت بتخصيص الإدارة المالية. كنتيجة تحسنت المالية. غير ان هذه السياسة ستنقل مع الوقت العبء الضرائبي من المستثمر إلى المستهلك ومن الفني إلى الفقير كما أنها خففت العبء الضرائبي لثلاثية الشعب اللبناني. الأمر الذي انعكس سلباً على الطلب الإجمالي.

وهي فرضت عجز الموازنة العامة ولكن تركت الدين العام الرافع وبأسعار ثابتة.

٣ - ٤ - ٤ انشاء شركة سوليدير. تشجيع الاستثمارات العقارية وتطوير الأسواق المالية

استثمرت «سوليدير» حوالي ٦٥ مليون دولار من السوق. هي شبه مجمدة إذا ما استثنينا بعض أعمال الهدم والرمم والمصاريف الإدارية والحصلة الاعلامية التي تملكتها «سوليدير».

إن إحياء السوق المالية. جاء لتأمين وسيلة لتسييل هذه الأسهم وتشجيع الاستثمارات فيها أكثر من ايضاح سوق الانحسار الأموال الاستثمارية.

المصرف اشركني سارح التي إصدار تعميم يسمح للمقرضين ان يستفيد من أسهمه للإقتراض بضمانتها من المصارف أي أسهم؟ «سوليدير».

هل سيكتب النجاح لـ «سوليدير» في المستقبل؟ في المستقبل لن تكون هناك حاجة إلى المكاتب واسعة أو التي وسط تصير تجاري. هي لنسند بدات المؤسسات الكبيرة منذ منتصف الثمانينات الخروج من الوسط إلى ضواحي لندن. والتي مدن تبعد أكثر من ٢٠ كيلومتر عن العاصمة بسبب تطور الاتصالات الإلكترونية.

«سوليدير» هي لبنان ريمان كان أفضل لو أجروا العمل به إلى ما بعد المدة. فمقارنت «سوليدير» كمان الشركات الكبيرة أخذت منذ مطلع الثمانينات تضع الاستثمارات في المكاتب لمعايير الإنتاجية في القطاع الصناعي.

فإذا لم تكن مثقلة. فلماذا نتوقع هذه الشركات ان تستثمر. كذلك لا نستطيع ان نتوقع ان يقدم الطليعيين على الاستثمار بعدما شحت مواردهم النفطية.

أما تشجيع الاستثمارات العقارية فهو غير مباشر من خلال نظام ضرائبي يجعل من لبنان جنة ضرائبية. في ظل عدم توفر ضريبة تحسين الرأسمال Capital Gains Tax. التي يمكن ان تفرض حصاراً على الاستثمار العقاري. التي كان لها مردود كبير على الضريبة وعلى تخفيض واستقرار اسعار العقارات في كثير من البلدان. فإن الاستثمارات في لبنان شبه منحصرة في هذه السوق وتشتت بحوالي ٢ مليارات دولار من الاستثمارات لبيعه لسماء كبيراً منها مضاربي (أي غير منتج).

مضاربات في بورصة غير منظمة لها انعكاسات اجتماعية سيئة جداً. ومصرف الإسكان ليس لديه لنظام السوق العقارية بالأداء الضريبية.

فمردود الحالية يتوقع ان تفرز تحويل بناء وترميم ٢٠٠٠ مسكن في وقت تحتاج إلى نصف مليون وحدة سكنية.

٢ - ٢ على صعيد ورشة الإعمار خطة التنمية

إن السياسة النقدية الحكومية التي تهدف إلى جمع الإحتياجات لتخلق مناخ يشجع على الاستثمار والقرض لبناء إقطاع ورشة الإعمار. لم تلحق أي دور للقطاعات المنتجة.

إن التكميل من تفاصيل الخططة بل ساركر على قطاعات منتجة مهمين في لبنان هما الزراعة والصناعة الحكومية المتكاملة لم تكن يهين القطاعين الذين يشكلان اقتصاداً حالياً ٢٨ - ٣٠ من الدخل المحلي.

ويقدم شرائح واسعة من المجتمع اللبناني في المقابل فإن حصصته من التسهيلات المصرفية أقل من ١٠٪. هل هذا بحاجة إلى دعم حكومي. ونحن على أبواب إطلاق ثورة الخصخصة أو أقله الحديث عن الخصخصة.

نعم ففي لبنان تتوافر ثروة مالية كبيرة. يقابلها نقص في موارده مياه الري. إن تطوير هذه الموارد هو بحاجة إلى إستثمارات مالية حكومية لجمع وتوزيع مياه الري.

سوف استعرض بعض الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومة والتي يمكنها من خلالها ان تعيد عن هذا السؤال الخطير.

أنتي سوف استعرض الإجراءات السياسية التي لها مضامين اقتصادية. اجتماعية كقوة للهيون ورفع التعويضات. بهدف تيسير العرض.

والنقل في مداخلتي من خلال محورين: الأول داخلي. والثاني خارجي.

مع تركيز على المحور الداخلي بشكل خاص.

١ - أولاد

قامت الحكومة بتنفيذ إجراءات إقتصادية تهدف إلى إرساء الاستقرار الإقتصادي ووضع لبنان على خارطة الأسواق الناشئة لإستقطاب الأموال من الخارج.

نحضر الكلام في شاتي نقاط: ١ - شئت الحكومة سعر صرف الليرة وشجعت الطلب عليها.

٢ - أطلقت ورشة الإعمار في إطار ما يسمى بخطة التنمية أو النهوض الإقتصادي وهي غير تلك التي قامت بإعدادها مجموعة خبراء سنة ١٩٩٢ بينهم الدكتور موارن إسكندر.

٣ - صدقت قانون إنشاء شركة «سوليدير» لإعادة إعمار الوسط التجاري. وشجعت الاستثمارات العقارية.

٤ - رعت إحياء السوق الثانوية للدولار الاسم والسندات وإعادة فتح بورصة بيروت.

٥ - نجحت في طرح أول فرض دولي بكلفة الخزينة.

٦ - خففت هيكل الضرائب لتتسجل دخول الرأسمال.

٧ - حسنت البيئة الجمركية وتحصيل الرسوم.

٨ - خففت نسبة عجز الموازنة العامة.

والمسألة ما هي نتائج هذه الإجراءات؟

١ - على صعيد الليرة اللبنانية:

إن العمل بالسياسة في عملة نظرية تحت نظام الصرف الحر. أي ان عوامل العرض والطلب هي التي يقرض ان تحدد سعر صرفها. هذا هو الحال بالنسبة إلى «الدولار» «الي» «الماركة» إلخ.

السلطات النقدية ثبتت سعر الصرف بتدخلها في السوق لإدارة التداول. وكان الهدف من ذلك جمع الإحتياجات بالدولار.

وقد نجحت في تحقيق ذلك. ولكن من يدفع كلفة هذا الإجراء؟

الرواد من ذوي الدخل المحدود يشكل خاص ليرة لبنانية شبه مخبئة حالياً تجاه الدولار. في وقت تراجع فيه سعر صرف الدولار بنسبة ١٢٪ على الماركة و ٢٢٪ على الي.

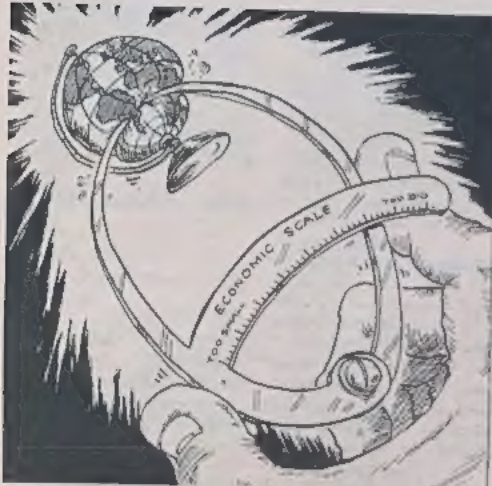
إن التطورات السلبية في الأسواق العالمية لن تعكس سلباً على الإقتصاد الأميركي إلا من خلال زيادة أقل من ١٪ في الأسعار. فإذا لا الإقتصاد الأميركي ليس عرضة للتقلبات الخارجية. إذ ان تجارتها الخارجية تشكل ١٠٪ من حجم الإقتصاد المحلي. في جانب الإيجابيات يقابل تلك الزيادة المرتفعة خفض للعرض التجاري وفائض في الميزان الرأسمالي.

أما لبنان فهو من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحاً. إذ ان حجم تجارتها الخارجية مقارنة بالانتاج القومي يزيد على ٢٠٪. لذلك يتوقع حدوث زيادة كبيرة في الأسعار المحلية لتتفق بكاملها في مطلع هذا الصيف. ولا يمكن ان تتوقع خفض سعر صرف الدولار. نتائجه مع انخفاض عالمياً للرياسة المستعانة في إستيعاب ومتصاص الزيادة المتوقعة في الأسعار أكثر من سبب منها.

● إن البلاد تمر بمرحلة سياسية دقيقة.

أول دراسة إقتصادية من نوعها لنزعة تقسيم الدول إلى أصغر كيانات ممكنة

«الديموقراطية» تسهل الانفصال و«العالمية» تحضنه!



بريطانيا، أو كويك عن كندا، مثلاً

الإجابة عن هذا السؤال في رأي الباحثين المذكورين تكمن

بإضافة إطار التكامل الإقتصادي أو الإتحاد الإقتصادي، إلى

التحليل على النهج التالي: عندما تكون بين حواجز تجارية

كبيرة، فإنه من الأفضل الانتفاء إلى بلد كبير لأنه يؤمن سوقاً كبيرة

وواسعة لكن مع تعقيد التكامل الاقتصادي العالمي وحركة التجارة،

يصبح من الأفضل على الكيان الأصغر أن يتبع نهج الخاص

المستقل فالسوق الأوروبية الواحدة، مثلاً، تجعل انفصال أهل

«اليسادة» عن أسبانيا اليوم أقل كلفة بكثير مما لو حدث قبل

سنة. وإتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) تعني أن

كويك يمكن أن تفصل عن كندا ويتبقى مدمجة في السوق

الأميركية الشمالية. بل أنه يمكن القول إن الدول

الأعضاء في الإتحاد السوفييتي سابقاً، ما كانت لتفكر في

الاستقلال عن الإتحاد لولا إمكانية الاندماج في نظام تجاري عالمي

وقد يكون بين المفكرين السياسيين من يرى في هذا المنطق

نزعة تبسيطية لتسوء الدول، باعتبار أن ذلك يتوقف على عوامل

أكثر تعقيداً من مجرد تحليل إقتصادي للكلفة والنفع.

لكن إحتساب الباحثين الإيطاليين الخوض في هذه

التعقيدات السياسية المشار إليها في التحليل المذكور، توصلوا في

نتيجة التحليل إلى إستنتاجات واضحة ومفاجئة.

والإستنتاج الأهم والأوضح هو أن التطورات الحديثة في العالم، وفي مقدمتها التطوران التوأمين أو

الشفقيان، «الديموقراطية» و«العالمية»، سوف تؤدي إلى تزايد

عدد البلدان في العالم لا إلى تناقصها.

فالقول يمكن أن تتجزأ إلى أصغر كيانات ممكنة تبعاً لتركيبها

السكانية، وتبقى قادرة إقتصادياً لإلتئامها إلى السوق العالمي، لأن

«العالمية» تضعها من العقوبات الإقتصادية، ولأن الديموقراطية

تضيقها من الاضطراب إلى الإستقلال بقرعة السلاح كما حدث في الانفصال السلمي في تشيكوسلوفاكيا.

في الصورة العالمية التي ترسمها الدراسة الإقتصادية الجديدة لنشوء الأمم في التالية:

كيانات كثيرة صغيرة في نظام كبير من النظام الديموقراطي، ودول متفصلة عديدة في عالم موحد يقوم على التكامل الإقتصادي وحركة التجارة

التي نحن يصنعها «عدد الدول وأحجامها في العالم»، نظراً إلى أن درس العوامل والتحول التي تنشأ فيها الدول وتنقسم كان عادة من اختصاص المؤرخين والدارسين للعلوم السياسية. ولعلها كانت مسائل التاريخ والثقاف العرفي، وهي القضايا المؤجبة للمشاعر القومية والوطنية، مشار اهتمام المفكرين الإقتصاديين أو موضع مطابقة مع التجريدات الإقتصادية النظرية.

ولهذا، كما تقول مجلة «الإيكونوميست» البريطانية ليس مفاجئاً عدم اهتمام المفكرين الإقتصاديين، أو قلة اهتمامهم، بالسؤال لماذا تنشأ الدول الجديدة، أو لماذا يكون بعض الدول أكثر من بعضها الآخر، أو إذا ما كان من الأفضل من الناحية الإقتصادية أن يكون هناك عدد قليل من الدول الكبيرة أو عدد من الدول الصغيرة؟

غير أن الدراسة الجديدة المثيرة التي أجراها الإقتصاديان الإيطاليان في دراسة رائدة في سد هذا النقص، [البيرو اليسينا] يعمل استاذاً في جامعة هارفارد، وانيكو سبولاوري يدرس في جامعة بروكسل. وقد حاول الباحثان الإيطاليان في هذه الدراسة محاولة شاقة في تحديد العوامل التي تجعل حجم دولة من الدول «متناً».

المنافع الفردية

إن المنافع الإقتصادية من الإلتئام التي دولة من الدول، بالنسبة إلى الأفراد، هي الخدمات العمومية التي تقدمها لهم تلك الدولة (بما في ذلك خدمات البوليس للأمن الداخلي وخدمات الجيش للأمن الوطني)، والعديد من هذه المنافع (أو السلع العمومية) يمكن أن يكون أفضل من حيث الكلفة الإقتصادية إذا تم على نطاق واسع، أي تزايد المزيد الإقتصادي مع تزايد حجم البلد كسوق.

أو بكلام آخر، إن كلفة هذه السلع العمومية أو ذات المصلحة العامة على عاتق كل واحد من دافعي الضرائب تتناقص كلما زاد عدد الناس المنفعين بها أو المشاركين فيها.

وعلى سبيل المثال، أنه من الأجدى أن يكون هناك جيش واحد يدافع عن أميركا، بدل أن تكون

هناك عدة جيوش أو جيش في كل ولاية، لكن إقتصاديات الحجم، أو

النطاق الواسع، لها حدود أيضاً. ذلك أن البلد يمكن أن يكون كبيراً

التي درجة بحيث يصبح من الصعب إدارة «السلع العمومية» إدارة فعالة كما حدث في الإتحاد

السوفييتي السابق، وعلى العموم، من هذه الناحية، كلما كان البلد

أكبر كان ذلك أفضل. يضاف إلى ذلك، أن الحكومات

في كثير من الأحيان تلعب دوراً في إعادة توزيع الموارد الإقتصادية

بشمول الدخل من المواطنين الأغنياء إلى المواطنين الفقراء عبر النظام الضريبي.

وعلى إعادة التوزيع في بلد كبير تعني أن هناك مناطق أو

أقاليم تحصل على حصة أفضل لأنتمائها إلى الدول الكبيرة ما لو كانت دولة صغيرة مستقلة بذاتها.

وعلى سبيل المثال، عندما ضربت الفيضانات الهائلة السنة والأية كاليفورنيا، حصلت تلك الولاية على

مساعدات كبيرة من الحكومة الفدرالية. وقد كان من المستبعد

مستطيع كاليفورنيا أن تؤمن ذلك هذا البرهان بكل تأكيد.

فيما العالم يبدو بفعل حرية التجارة والتكنولوجيا المتطورة إلى التقارب الإقتصادي، هناك أشياء غريبة تحدث بحيث يرى الناظر إليها، أن المشاعر السياسية في العالم تسير بعكس التوجهات الإقتصادية من هذه الأشياء الغريبة ولادة دول جديدة وتطلع مناطق كثيرة في العالم إلى الإستقلال كدول صغيرة [معظم الدول الجديدة المشار إليها ولدت نتيجة أسلالات الإتحاد السوفييتي السابق ويصل عدد الدول الجديدة إلى ٢٠ دولة خلال السنوات الخمس الماضية].

لكن الرغبة في الانفصال السياسي للإقليم تعني انهيار الشيوعية فكيف يمكن موافقة هذا الإتجاه الانفصالي اقتصادياً، بمعنى كيفية تطبيق النظرية الإقتصادية في حالة من هذا النوع، وإذا ما كان للفكر الإقتصادي دور فيها؟

ويبدو هذا السؤال مستهجناً، وهو الذي كان الدافع إلى الدراسة

في أول دراسة إقتصادية من نوعها قام بها الباحثان الإيطاليان البيرو اليسينا وانيكو سبولاوري العاملان في «المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية» في الولايات المتحدة، حول عدد الدول وأحجامها في العالم. يخلص الباحثان إلى نتيجة تلعب المفاهيم السائدة حول الوحدات الإقتصادية والسياسية، بل يشيران إلى أن ترسيخ فكرة «العالمية» والإتخاظ في السوق العالمي، وتبني الديموقراطية كنظام سياسي، يجعل فكرة الدولة الكبيرة فكرة غير ضرورية، بل إنه من الأنسب في ظل «الفكرة العالمية» أن تتجزأ الدول إلى أصغر كيانات ممكنة ومنسجمة طالما هي مستوعبة في السوق العالمي. ونظراً إلى الأهمية الإستراتيجية لهذا الطرح في وقت تتعالم فيه المعارضة لفكرة الدول الإتحادية في الولايات المتحدة، وللفكرة الإتحاد الأوروبي (أو حتى لفكرة الوحدة العربية) رأت «الميزان» أن تنشر ملخصاً لهذه الدراسة التي يمكن للمهتمين أن يحصلوا على نصها الكامل بالإنكليزية من المكتب المذكور.

(ON THE NUMBER AND SIZE OF NATIONS)
By: ALBERTO ALESINA AND ENRICO SPOLAORE
NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH
CAMBRIDGE, MASSACHUSETTS, U.S.A.
WORKING PAPER No 5050, MARCH 1995.

روسيا بعد ماتخسن الروبل وانخفض التضخم

الإقتصاد يلتقط أنفاسه



بوريس يفتشين يلجم الدب الروسي

الناس عدا لأنفسهم وأنهم يرفعون توقعات التضخم عندما يصغون الأهداف التي تم الإتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي بأنها غير واقعية.

وقال خبير إقتصادي «عندما يقول مسؤولون أن التضخم سيكون أقل من عشرة في المائة هذه السنة

تصل رسائل خاطئة إلى الناس ولا يعرفون أن السياسات رمت خلفهم.

من ناحية أخرى من الممكن أن يؤدي قانون مقترح، يعرض أصحاب

المخدرات عن الأموال التي فقدها في فترات ارتفاع فيها التضخم عندما

بدأت الإصلاحات، إلى تبييد الأموال في الإصلاح الإقتصادي وتطويع

اليزانيات المقترحة. ولكن خبراء الإقتصاديين يستبعدون سريان هذا القانون وقال

أحمد «كان إجراء يلقي شعبة ولكن ربما تكون تكلفتها ٢٥ في المائة من

اجمالي الناتج القومي بالأسعار الجارية الآن.

وأضاف «ولكن هذه هي روسيا التي تضخم القوانين فيها غير ما

تظهره. لن تكون هناك أي نتائج مترتبة على ذلك هذه السنة وليس

الروسي من ١٧,٥ في المائة في بداية السنة إلى ثمانية في المائة الشهر الماضي، ويرجع أن يحدث انخفاض أكبر في الأشهر المقبلة مع تأثير الإقتصاد بسياسات

التقييد النقدي. وقال ألكسندر ليليشينس، كبير

مستشاري الرئيس الروسي بوريس يلتسين للشؤون الإقتصادية، مؤخراً

«أعتقد أن نسبة تتراوح بين أربعة وخمسة في المائة شهرياً في المتوسط

حسبة جيدة للإقتصاد هذا العام مقارنة مع كل وجهات النظر.

ويظهر الروبل أيضاً علامات على الاستقرار بعد أن تراجع بشكل مطرد

لأسنوات وارتفع واحداً في المائة تقريباً هذا الأسبوع في الوقت الذي

تدافع فيه المتعاملون للحصول على أموال سائلة لشراء أوراق مالية

حكومية. وبلغ سعر العملة الروسية ٥,٨٨ روبلا للدولار في بورصة

موسكو بين البنوك وهو سعر يفلو سعر ٥,١٢٠ روبل للدولار وكان أدنى

سعر للروبل على الإطلاق. وكان للسوديت إلتارد عن استقرار الإقتصاد أثر بشكل إيجابي على الروبل، ولكن خبراء الإقتصاد

يقولون أن مسؤولي الحكومة هم أكثر

يقول خبراء إقتصاد غربيين أن روسيا التي تحسن مؤلف عملتها بالقياس إلى سنوات مضت ويتراجع فيها التضخم يبدو يمكن أن توجه

اقتصادها إلى منعطف جديد هذه السنة إذا تجنب السياسيون الغمرات

التدبير. إلا أن الإقتصاديين ذاهم، عانوا

وأكدوا أن الإقتصاد الروسي البش سيواجه طلبات الأموال السائلة

المقدرة في منتصف السنة من جانب المزارع والشركات.

وفي حالة انفراد قانون جديد لتعويض أصحاب المخدرات عن

الأصول التي خسروها في الجولة الأولى من ارتفاع معدل التضخم فمن

الممكن أن يقوض ذلك اليزانيات المقترحة ويرفع الأسعار مرة أخرى.

في سنة ١٩٩٢ كانت فرصة حدوث استقرار بعد علاج التضخم

المصاحب لتحريك الأسعار لا تزيد على واحد في المائة، ويحلل سنة

١٩٩٣ ارتفاع احتمال حدوث هذا إلى عشرة في المائة، والسنة الماضية وصل الـ ٢٠ في المائة تقريباً، وفي

ربما تكون الفرصة. ولكن هذا هو الحد الأقصى. وانخفض التضخم الشهري

في وقت يستمر سعي واشنطن لفرض الحظر عليها

طهران تعرض عضلاتها النفطية وتزيد إنتاجها

إن الأسعار التي تطلبها اندريجان للمعدن تتعامل أضعاف الأضعاف في الأسواق الدولية، وأصناف فولد ان إستمرار صادرات الكهرباء إلى منطقة، بحسب مشاهد المنتجة بحكم ذاتي في اندريجان يريد تيون ماكرو المستعص للطنان بمعدن مليون دولار شهراً

باكو منها بقاً وأصناف قوله إن دأكو فستل في دفع ثمن إمدادات الكهرباء، لكن العقد جرى تجديده ثلاث مرات لأسباب إقليمية، وفشل اتفاق لاحق يقضي بدفع الديون عن طريق استيراد معدات لتوليد الكهرباء من اندريجان في تنوية أسئلة وقال المسؤول الإيراني: «كشفت إيران

القائمة للشركة الوطنية بتشغيل حقولها في عمادة بمعدل إنتاج ٣١٥ مليون برميل يومياً من أجل الإمرار بالحصة الإجمالية لمطعمه «أوست»

ومن المرجح أن تأتي زيادة الإنتاج في حقول المبرية من رفع الإنتاج في حقول كارنج حيث تقوم الشركة النرية بتهجير الحقل بعد إتمام مشروع إعادة حقله للغاز زيادة تدفق النفط منه وقال مسؤولو الشركة الوطنية إن إنتاج كارنج، يبلغ الآن ٢٨٠ ألف برميل يومياً في أعقاب حفر ٤٦ بئرًا قدم مكعب من الغاز يومياً

يمكن تحقيق زيادة أخرى في الإنتاج المبري من حقول النفط حول الأحوار التي يبلغ مصيها ٩٠ في المائة من مجمل إنتاج البلاد النفطية لكن مسؤولي الشركة الوطنية لم يكتفهم تقديم تفاصيل في هذا الشأن.

هذه الخطوة ترمي إلى «بلاغ» و«بيك» ومجمل شؤون الحافة أن طهران ماهرة على الإنتاج بمعن أعنى من حصنها الحديثة في المطمعه ويقول مصادر مستقلة، ولكن عور رسميه إن الإنتاج الإيراني يتقلب عادة على أساس أسبوعي وشهري، وإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا يمكنها إنتاج أكثر من ٢,٨ مليون برميل في اليوم على أساس معدل مستقيم، وكان وزير النفط الإيراني علام رضا أعا زيادة قال في وقت سابق من هذه السنة، إن إيران لديها صفة إنتاجية تبلغ ٤,٢ مليون برميل في اليوم.

وقال أسبياري إن الإنتاج من الحقول النرية لإيران سيبدأ في ٢٠٦ مليون برميل يومياً وإن الحقول البحرية سوف تقدم كمية إضافية ٤٥٠ ألف برميل يومياً، وتقوم شركة الحقول النرية

عزل بصره الله أسبياري، العصور المتدور في شركة النفط الوطنية الإيرانية، هدف طلب وزارة النفط لإبرية من شركات إنتاج النفط زيادة إنتاج النفط الخام بمقدور ٥٠ ألف برميل في اليوم إلى ٤٠ مليون برميل، وأنه «إظهار امتكابتها وطاقة البلاد» وقال أسبياري إن استبدال الموزع لإنتاج تحقق في ١٢ يار/ مايو الماضي واستمر حتى التاسع عشر منه

ويقول محللون معطون إن إيران انتحنت بقدر حصنها في محطة البندان المصدر للبرميل «أوست»، وهي ٣,٦ مليون برميل يومي في بيسان/ أبرين اصصي وقال أحد مسؤولي شركة النفط الوطنية الإيرانية إن قرار رفع الإنتاج خلال هذه الفترة جاء نتيجة لزيادة الطلب على النفط الإيراني في السوق الدولية ويعتقد مراقبو للصناعة إن

لأول مرة منذ ٢٠ سنة

إنتاج الذهب إنخفض بنسبة ٠,٦ في المائة

في تقرير لشركة «عول فلندر ميرال سيرفيسر المحدودة»، عن الربع سنة ١٩٩٥، جاء أن الإنتاج العالمي لتاجم الذهب انخفض بنسبة ٠,٦ في المائة سنة ١٩٩٤ وهو دل انخفاض منذ نحو ٢٠ سنة لكن التقرير عاد ويكر أن على الرغم من هذا التغير المهم فإن سعر الذهب في سنة ١٩٩٥ ربما تليه إلى حد كبير التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأكثراً على اتجاهات المستثمرين

وقال التقرير إن السؤال الرئيسي لبقية سنة ١٩٩٥ ربما يكون «هل ستمتدح الدولار» وما هي الآثار التي ستكون عمئذ على مواقف مساهدين الاستثمار في الذهب»

وأضاف التقرير قوله إن إنتاج الذهب انخفض لأول مرة منذ سنة ١٩٧٥ إلى ٢٢٩٦ طناً السنة الماضية من ٢٣٩٩ طنًا في عام ١٩٩٢. ويبلغ إجمالي العوض بما في ذلك إعادة تدوير الذهب المستعمل والمخرب من الاستثمارات ٣٣١٩ طناً مقابل ٣٥٦٢ طناً سنة ١٩٩٢

وقال التقرير إن انخفاض الإنتاج من جنوب أفريقيا الذي منتج رئيسي كان السبب الرئيسي في تناقص العوض من إنتاج لتاجم الذهب وانخفض إنتاج جنوب أفريقيا إلى أدنى مستوى له منذ سنة ١٩٨٨ حيث بلغ ٥٨٢ طن من ٦٦٩ طن وسط انخفاضات عماله

ويخفض إنتاج كندا إلى ١٤٦ طن من ١٥٣,٢ طن وذلك للسنة الثالثة على التوالي

وسجلت الولايات المتحدة أول هبوط في ١٥ سنة حيث انخفض إنتاجها إلى ٣٣٦ طناً من ٣٣٢,١ طن

وكانت كندا أكبر الماتمين حيث بلغ حجم مبيعاتها ٦٧ طناً على صعيد آخر، لحثات دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية التي تستهلك الذهب، وبلغت سنة استهلاكها ١٠ طناً لثانة بحجم يعادل ٣٣,٤ طن، بينما بلغ معدل الاستهلاك العربي ٤٢٨ طناً

فقد بلغ متوسط إنفاق الفرد في الإمارات على شراء الذهب سنوياً يصل إلى ١٦٢٧ دولاراً وهو من أعلى المعدلات في العالم، تليها سنغافورة بمعدل ١١٢٥ دولاراً

وأوضحت دراسة صدرت عن «مجلس الذهب العالمي» أن نسبة ٧٥ في المائة من الأجاد في إمارات بشرية سبوا قطعته واحدة على الأقل من الذهب بينما تصل تلك النسبة في سنغافورة إلى ٥٦ في المائة

وقدتر حجم الراغبين في شراء الذهب من المواطنين والمقيمين في الإمارات بنسبة ٨٢ في المائة ويتداول هؤلاء ٢,٢ مليون قطعة ذهب سنوياً ويندعم قاعته المشتريات إلى ١٥ في مائة من النساء و١٨ من الرجال وكان مجلس الذهب العالمي قد طرح ٢ كروناغرام بشعل ١٥ موزلا حداً من الذهب عيار ٢٤٢ قير طاً سم طرحها في أسواق منطقة الشرق الأوسط لأن مده

تركيا ترفض مقاطعة إيران وتشتري منها غازاً وبنظاً

■ دبو أن واشنطن قد غشت الطرف عن الإذعان التركي - الإيراني الأخير، الذي يوجهه ستينج طهران ملاري متر مكعب من الغاز الطبيعي لتركيا سنوياً اعتباراً من سنة ١٩٩٨. وبموجب الاتفاق ستوفر هذه الكمية إلى ١٠ مليارات مترمكعب سنوياً اعتباراً من سنة ٢٠٠٢

وقد تم هذا الاتفاق على الرغم من دعوة واشنطن إلى مقاطعة إيران بجارياً بدعوى احباط مشروعيها النووي الذي تزعم واشنطن بأن إيران ماصية في تعيذه

وعاد اعربت أسرة مدد اليده أنها لن تشارك وشهدت في الدعوة إلى «المطامعة» وكان مسؤول كبير في وزارة الخارجية التركية صرح بشكل جارم ورسمي بأن تركيا لن تنضم إلى الحظر ولا تعتقد أن واشنطن تنظر منها أن تصمم إليه

والتفاصيل الفنية للاتفاق تقضي بأن يتم نقل الغاز من إيران إلى تركيا عبر خط أنابيب سيتم إقامته

وتشتري تركيا الغاز الطبيعي المسال من الجزائر بكمية تعادل ملاري متر مكعب سنوياً وتجري أيضا محادثات مع قطر لشراء ملياري متر مكعب أخرى من الغاز الطبيعي المسال سنوياً وفي وقت لاحق أكد غلام رضا أعارانه أن إيران ستبيع تركيا أربعة ملايين طن من النفط الخام هذا العام وأصاف، «يمكن أن تزيد هذه الكمية إلى خمسة ملايين طن»

وفي عام ١٩٩٤ كانت إيران ثاني أكبر مورد للنفط لتركيا بعد المملكة المغربية السعودية

ويقول مسؤولون في قطاع الطاقة، إن النفط شكل الجانب الأكبر من واردات تركيا من إيران عام ١٩٩٤ حيث بلغ قيمته حوالي ٦٥٠ مليون دولار من إجمالي ٧٠٠ مليون دولار

٥ - ألف طن في الإمارات نفسها حيث نقل كلفة توليد الطاقة الكهربائية من بحر في صورة كبيرة عما هي في الهند إلا أن كلفة إنشاء المصهر الذي سيستخدم الألومينا «تتجدها» بعد لم يحدد بعد

من جهة ثانية، سعت الشركة الهندية، التي تزيد طاقتها، على المصهر في مصهر سبور في منطقة أوريسا في ٢٨٨ إلى ٢٢٠ ألف طن عن طريق التحلص مما لديها من «مراكز احتياق» التي الحصول على موافقة الحكومة الهندية الهندية على زيادة طاقتها الإنتاجية إلى ٢٤٥ ألف طن

ويقول تامونيا رئيس مجلس إدارة الشركة الهندية يجب أن تدعم توسيع الطاقة الصهرية بمقدور ١١٥ ألف طن تسهيلات إصافية لمولد طاقة كهربائية إصافية مقدارها ٢٤٠ ميغاواتاً وتتصل الاستثمارات الإجمالية في المشروع إلى ١٩٤ مليار روبية (١١٦ مليون دولار)، كذلك اقترحت الشركة الهندية «سبي صرب» اربسها الصافيه رفقا عيائساً في انعام المنتهي في ٢١ آذار/ مارس للمصافي إلى وصلت إلى ثلاثة مليارات روبية توسيع معدل تكرير الألومينا الموجود في منطقة دامجودي في أوريسا لكي تزيد طاقته الإنتاجية السنوية من ٨٠٠ ألف إلى ١٣٥٠ مليون طن، مما يتطلب ١٠٦ مليار دولار من الاستثمارات لكن الشركة صرعت المطر عن هذا المشروع في الوقت الحاضر لتكرير على الاستثمار في معمل تكرير للألومينا بتوجه نحو تصدير ومصل طاقت إلى مليون طن

وفي اعتقاد تامونسا أن الحكومة الهندية ستسمح لنا بالبيع في معمل مشروع التوسع نظراً إلى النمو متقوي في الطلب الداخلي على الألومينا مصاص إلى هذا أن في موضع يسمح بـ مشروع تمويل توسيع «مطامعة» إصافية الخاصة بكل من المصهر ومعمل التكرير

ستغالب وفي تقرير الشركة الهندية أن كلفة استخراج الخام من باطن الأرض وإشياء التسهيلات المصافية في مرفأ «فيشاهابنتام» ستكون ٢٢ مليون دولار ويتطلب إنشاء معمل تكرير للألومينا، طاقتة مدويين من استثمار ٨٠٠ مليون دولار وبكر الشركة في إنشاء مصهر طاقتة

الألمينيوم) في الهند وأن تشعل الأخيرة في مجال الصهر في الإمارات نفسها

ويقول جي إس باندا مدير الشركة الهندية إن شركته اكتشفت كمية من البوكسايت في منطقة «جارسالا» في ولاية «اندرا براديش» الهندية يصل مقدارها إلى ٢٦٢ مليون طن ويملك الشركة المختلطة المقترحة

الجزء الأول من المرجح، في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني



للحصول على اشتراك في «الرجيع» الاتصال بالهاتف (0181) 863 9558 أو بالفاكس (0181) 863 2873

لنن نسخة ٥ جنيهات استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً أميركياً الاشتراك للمجموعة تكامها في بريطانيا ٧٥ جنيهات استرلينية وفي الخارج ١٣٠ دولاراً أميركياً.

■ اقترح المسؤولون في شركة الألومينا الوطنية، أكثر شركة معدنية ناشئة في مجال إنتاج الألومينا على المستوى في وزارة النفط والموارد المعدنية في الإمارات إنشاء شركتين محتلتين، على أن تملك إحدى الشركتين في حصص مسجرا مائة بوكسايت (الألمينيوم الخام) من باطن الأرض وتكرير الألومينا (أكسيد

للطالب في كتيبه ولرجل الأعمال في مكتبه

المرجع، في الاقتصاد يصدره من لندن

البنانيون المحتدون للصناعة والنشر

هو الأول من نوعه من حيث جمعه بين القاموس وذاكرة المعارف

ويحتوي «الرجيع» في ترفيقه الداهي على أكثر من عشرة آلاف مدخر مع

مصانيدها بالعربية وشروحات ملتبسة عن استعمالها الحديثة

في التداول التجاري والمصري والمالي والاقتصادي وفي محلات الإمارة

والثامن والحاسنة

من يجمع المال للدولة العبرية في الولايات المتحدة الأميركية؟

بدأت «هبات» فأصبحت إستثمارات بمليارات الدولارات

منظمة سندات إسرائيل تجمع القروض من أجل الحكومة الإسرائيلية، فإن الشركة الإسرائيلية الأميركية تسعى للإستثمار المباشر في الأعمال في إسرائيل.

الشركة الاقتصادية الإسرائيلية

في سنة ١٩٦٦، تأسست الشركة الاقتصادية الإسرائيلية باسم الشركة الاقتصادية الفلسطينية على يد زعماء يهود امريكيين «لتشجيع التنمية والتقدم الاقتصادي في إسرائيل». وتشمل موجودات هذه الشركة مشاريع مالية ومصرفية وصناعية وتكنولوجية متقدمة، فضلاً عن مشاريع بنائية وإمائية ومشاريع شحن وتسيير.

صندوق إسرائيل الجديد

إن صندوق إسرائيل الجديد، الذي تأسس في سنة ١٩٧٩، هو الأحدث بين منظمات جباية الأموال المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة. وتختلف منح هذا الصندوق من مبالغ عامة، أو «مخصصات معينة الواجب».

ويقوم الصندوق بدور تحويل الأموال إلى منظمات ومؤسسات محددة سلفاً في إسرائيل. وتوزع هذه الأموال على خمس فئات عامة هي: الحقوق المدنية والقضايا السياسية، والعلاقات العربية - اليهودية، والخدمات التجددية، ونشاط المجتمع.

اليهود يوصلونها تساعد «في توسيع مشتريات إسرائيل من المعدات والتجهيزات والمواد الخام وغيرها مما تحتاجه الولايات المتحدة، وبالتالي في تأمين الأعمال وفرص الجباية التجارية للأميركيين». في حين أنها تدعم النمو الاقتصادي لإسرائيل وإن عدا من الأساليب التي تعتمد عليها منظمة سندات إسرائيل في بيع سندات يشبه تلك التي تعتمد عليها منظمات أخرى لجباية الأموال. أي: الحملات الإجماعية الراقية، والمعدات التي إسرائيل، والإجتماعات الإقليمية والندوات الإختصاصية، ومعارض الأزياء. ويجري تكرير كبار مشغري سندات إسرائيل بتقليدهم أوسعاً مثل: وسام سندات إسرائيل الثقافي، وسام زعامة عولدا مانير، وسام إنسانيات اليانور روزفلت.

الشركة الإسرائيلية الأميركية

تأسست الشركة الإسرائيلية الأميركية، أصلاً، باسم الشركة الفلسطينية الأميركية، وفي أوائل السبعينات أصبحت، بالتدريج وكلياً، واقعة تحت إشراف بنك هابرغيم الإسرائيلي، وهو شركة تابعة للشهيرة تصف «الشركة الإسرائيلية الأميركية» نفسها بأنها تقوم، بالدرجة الأولى، بالعمل على تمويل المشاريع الصناعية والمالية والتجارية والزراعية في إسرائيل. ويكلم آخر، في حين أن النداء اليهودي يجمع التبرعات، وأن

الولايات المتحدة، وبعد قيام إسرائيل في العام ١٩٤٨، تم تحويل الاسم إلى «صندوق وقفية إسرائيل». وهن هذا الصندوق هو تمويل المؤسسات الإسرائيلية من خلال مساعدة المتبرعين الأميركيين في الحصول على إعفاء من الضرائب. وفي وسع المحققين الرأغبين في التفرع له أن يوصوا بأن يصرف تبرعهم على مؤسسة أو غرض معين، وهو يقبل الهبات الصغيرة - أي خمسة وعشرون دولاراً كحد أدنى - أو الكبيرة، أو التركات. وكانت بعض المؤسسات التي دعمها الصندوق في العام ١٩٨٧ هي الآتية:

الجامعة العبرية في القدس (٢٤٥,٦٦٤ دولاراً)، وبرنامج منح طلاب المدارس الثانوية (٥٥٢,٧٨٤ دولاراً) ورابطة إنعاش الجيتود (٢٨٧,٣٥٧ دولاراً) ورابطة الأميركيين والكنديين في إسرائيل (٤٧,٤٥٠ دولاراً).

وقد أقر الصندوق مبالغ خاصة تبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار وما فوق، تنفق القاذرة منها «أو رأس المال على مؤسسات معينة».

منظمة سندات دولة إسرائيل

في أيار/مايو ١٩٥١، أنشئت «منظمة سندات دولة إسرائيل». وهي تعرض سندات إسرائيل على المستثمرين اليهود المتحمسين بوجهها «لأول وأقصر وسيلة لتكرامات باسرائيل وسكانها ومستقبلها». وتعرض على المتحمسين الأميركيين من غير

اضخم حصة، أي ٢٢ في المائة تقريباً.

«الصندوق القومي اليهودي»

في سنة ١٩٠١، وفي أعقاب انتهاء المؤتمر الصهيوني الخامس، أنشئ «الصندوق القومي اليهودي» ك «هيئة للشعب اليهودي لا يمكن إستعمالها إلا لشراء الأراضي في فلسطين وسوريا». وسرعان ما أصبح الصندوق القومي الفروع الوحيدة لجباية الأموال من أجل شراء الأراضي في فلسطين.

وفي محاولة لتوضيح العلاقة بين الصندوق القومي ودولة إسرائيل، عقد اتفاق سنة ١٩٦٠ بينه وبين الحكومة الإسرائيلية ينص على أن الصندوق سوف يواصل أعماله كوكالة مستقلة تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية بين طهراني اليهود في إسرائيل وبلاد الشتات، لجباية الأموال بهدف إستعادة الأراضي - والقيام بنشاطات إعلامية وتربوية صهيونية وإسرائيلية.

أما اليوم، فإن «الصندوق القومي» في الولايات المتحدة، هو ذراع الصندوق القومي في إسرائيل الموجهة لجباية الأموال الإقتصادية.

صندوق وقفية فلسطين

صندوق وقفية إسرائيل

في سنة ١٩٢٢، تأسس صندوق وقفية فلسطين في

الروشيية في الولايات المتحدة لجباية المال إلى إسرائيل. وبما أن ٨٠ في المائة من دخلها السنوي يحوّل إلى إسرائيل، فمن الجلي أن تأييد الحياة اليهودية في إسرائيل يحتل المكان الأول في جدول أعمالها. ومنذ البداية، كانت حملتها لجباية المال تستند إلى الطائفة اليهودية، كما كانت اتحاداتها هي التي تقوم فعلاً بجمع المال. ومنظماتها القومية هي التي تطرح القضايا المنصلة بإسرائيل.

وقد تلقت منظمة النداء اليهودي ٦٠ في المائة تقريباً من مجموع الأموال التي تبرعت بها الطائفة اليهودية في الحملة النظامية منذ الحرب العالمية الثانية:

تلقت ٤٧٪ من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٤٤، ٧٧٪ من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٤٨، ٥٥٪ من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٦٦، ٦٧٪ من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٨. وعندما يتحدد ويقرر نصيب «النداء اليهودي»، يقوم هذا بتسليم ٨٠٪ منه إلى النداء الإسرائيلي، الذي يقوم بدوره بتسليمه إلى «الوكالة اليهودية» التي تخصصه لإسرائيل.

«النداء الإسرائيلي المتحد»

في سنة ١٩٢١، أسس هاييم وايزمن، الذي كان هنئذ، رئيساً للمنظمة الصهيونية - الكبريين هايسود - «الوكيلة للصندوق الفلسطيني» في الولايات المتحدة (الفلسطيني) في الولايات المتحدة من أجل جمع المال من اليهود الأميركيين لدعم البروتاسم الصهيوني في فلسطين.

إضافة إلى الأموال التي يتلقاها «النداء الإسرائيلي» ستوي من «النداء اليهودي» فقد تلقى منذ سنة ١٩٧١ دعماً من حكومة الولايات المتحدة، فبين سنة ١٩٧٢ وسنة ١٩٧٦، زوّدت واشنطن النداء اليهودي بنحو ١٦٦ مليون دولار من أجل «إعادة إستيطان المهاجرين السوفيات في إسرائيل». وفي سنة ١٩٨٠ بلغت مساعدة حكومة الولايات المتحدة للنداء الإسرائيلي ٢٠٢ مليون دولار. وفي سنة ١٩٨١ نحو ٢٨ مليون دولار، أو نحو ١٠ في المائة من مجمل دخل النداء الإسرائيلي في السنة.

«لجنة التوزيع المشتركة»

تأسست «لجنة التوزيع المشتركة» في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤ في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الأولى. وذلك من أجل غوث منكوبي الحرب اليهود. وهي تعمل الآن تحت شعار أن «اليهود المحتاجين يجب مساعدتهم، ويستوجب مساعدتهم على العيش كيهود». ويصحب بيان أغراض لجنة التوزيع المشترك، فإنها «تنظم وتمول برامج الإغاثة والعون وإعادة التأهيل لجميع اليهود المعرضين إلى الخطر والمحتاجين فيما وراء البحار، وتدير برامج متنوعة جداً في حقل الصحة والإنعاش وإعادة التأهيل والفريقية ومساعدة المؤسسات الثقافية والدينية، وهي برامج يستفيد منها ٣٠٠,٠٠٠ يهودي في ٢٠ بلداً في الخارج. ومن مناطق عملها الرئيسية: إسرائيل، وشمال إفريقيا، وأوروبا. وفي ميزانية سنة ١٩٨٢ تلقت البرامج التي مركزها إسرائيل

لا تعتمد إسرائيل على حصتها من المساعدات الأجنبية الأميركية والبالغة ٣ مليارات دولار، وإنما جل اعتمادها هو على ما تجمعه المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة التي تبلغ في بعض الأحيان نحو ١٧ مليار دولار.

فما هي نشاطات المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة لجمع الأموال إلى إسرائيل التي بدأت بالتجارة «بالهولوكوست»؟

توجيه الموارد المالية

يقوم اليهود في الولايات المتحدة الأميركية بجمع الأموال إلى إسرائيل بطريقتين:

● الأولى: الهبات التي تأتي بالدرجة الأولى من حملات إنداء النداء اليهودي.

● الثانية: الأموال المستثمرة تدفع بفائدة منخفضة خلال خمسة عشر عاماً والتي تجمع أكثرها منظمة السندات الإسرائيلية. ويصحب بعض هذا المال، وخصوصاً ما يأتي من بيع السندات، مباشرة في ميزانية إسرائيل للتنمية.

وتعتمد إسرائيل كثيراً على مثل هذه الجباية لصالح بوسعها مصدراً لحسن الإستعداد الإسرائيلي بالمال، وخصوصاً في فترات الأزمات.

وتكمن أهمية الأموال التي تجمّعها المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة في أنها:

١ - تحفظ مركزية إسرائيل في حملة الجباية، وتبقي على القضايا المنصلة بها في رأس قائمة الأعمال.

٢ - تبعد قضايا النقاش بشأن إسرائيل عن إشتداد بعض السياسات الإسرائيلية، وتوجه النقاش إلى المشاغل الإسرائيلية الإنسانية والثقافية والتعليمية.

٣ - تولّد صورة إيجابية وصحيحة، من الناحية الأدبية، لإسرائيل في نظر اليهود وغير اليهود معاً. وتشتمل شبكة الجباية على فئتين من المنظمات:

فئة تجمع المال من المساهمات المعفاة من الضرائب، وتضم «النداء اليهودي»، و«النداء الإسرائيلي»، ولجنة التوزيع المشترك، و«الصندوق القومي اليهودي» في الولايات المتحدة و«صندوق وقفية فلسطين» و«صندوق وقفية إسرائيل الجديد» الذي أسس حديثاً.

وإضافة إلى هذه المنظمات الكبرى، هناك عشرات المجموعات التي تجبي المال مباشرة للمؤسسات الإسرائيلية محددة مثل الجامعات والمستشفيات والمناقص، وأما الفئة الثانية فتعتمد الإستثمارات المالية إلى الدولة العبرية، وتضم الأموال في تصرف الحكومة الإسرائيلية كي تقترضها بشرط ملائمة والمنظمات الكبرى في هذه الفئة هي: منظمة سندات دولة إسرائيل، والشركة الاقتصادية الإسرائيلية (الفلسطينية)، والشركة الأميركية الفلسطينية (الإسرائيلية).

والأموال التي تستثمرها هذه المنظمات خاصة للضرورة بموجب القانون الأميركي.

«النداء اليهودي المتحد»

كان «النداء اليهودي» منذ تأسيسه سنة ١٩٢٩، ولا يزال المنظمة اليهودية الأميركية

١٣

دراسات

Issue 9, Vol. 2, June 1995, ١٩٩٥

العدد التاسع - المجلد الثاني - حزيران / يونيو ١٩٩٥

«وندر وويل» يلحم الثقوب تلقائياً

للمسكلة المتكررة التي يواجهها سائقو السيارات والرحلات وكافة أنواع الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة، من حيث تعرضهم للمتابعات الناشئة من الثقوب في النوايب، وجدت لها حلأ في سائل يلحم الثقوب تلقائياً ويجعل السائق ينسى متاعب الطرقات ويمتعه الأمان والأطمئنان في القيادة.

سائل «وندر وويل» هو نتاج اختيارات وتجارب طورت في تركيبة الكيميائية وفي أساليب تصنيعه وطرق استعماله. يستطيع أن يلحم تلقائياً أي ثقب قطره خمسة ملمبترات قد تتعرض إليه نوايب السيارة للعابية أو الشلحنة، كذلك الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة التي تستعمل في ورش البناء والورش الصناعية.

ميزة «وندر وويل»، أنه يمش داخل جميع النوايب ذات الإطار الداخلي، وتلك الخالية منه فلا يتأثر بالحرارة ولا يتجمد. ولا يسبب أي ضرر أو تآكل في العجلة (الجانت)، فهو مركب من الزياف كيميائية ومن مزيج من الماء وإيثيلين غليكول الأحادي ومن مزيج مطاطي، ويحتوي على مواد اضافية تمنع الصدا وتمنع النوايب مناعة وطول العمر. أما طريقة استعماله فمن البساطة بمكان. ويتم في مراحل ثلاث:

١- بعد جعل صمام النوايب في وضع افقي، تنزع ابرة الصمام ثم يفرغ النوايب من الهواء.

٢- يركن انبوب القنينة البلاستيكي على صمام النوايب وتحقن الكمية اللازمة (رابع ليتر لكل دوايب في السيارة للعابية).

٣- ينظف الصمام بعد حقن السائل ثم تعاد ابرة إليه ويعدى بملء الهواء في النوايب ويحل وضفه.

للمراغبين في الحصول على حقوق توزيع وندر وويل، وعلى مزيد من المعلومات الاتصال على:

فلكس: 224 6342 (171) 44

وفد اقتصادي برناسة وزير الخارجية يحاول في لندن:

استدراج الانكليز الى توسيع افق المشاركة المالية في المشاريع القطرية

الملاح العامة لهذه الميزانية هي:

- ١ - ترشيد الإنفاق من غير خرق للمستوى العالي للداد الحكومي.
- ٢ - إعطاء الأولوية لتدبير الأموال لمشروعات الغاز ورأس لغاز.
- ٣ - إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة عائدات الحكومة من القطاعات الأخرى غير النفط والغاز.

وقد قدرت نفقات الدولة في ميزانية ١٩٩٦/٩٩٥ بحوالي ١٢.٩ مليار ريال قطري، أما الإيرادات فقد قدرت بمبلغ ٩.٢ مليار ريال على أساس أن معدل سعر النفط خلال هذه الفترة يقدر بمبلغ ١٥ دولارا للبرميل. وبالتالي فإن عجز ميزانية قطر لعام ١٩٩٥/١٩٩٦ سيكون ٣.٧ مليار ريال. غير أن هذا العجز سيكون أقل من التقديرات الأولية لأن أسعار النفط ستكون أعلى من السعر الفدر في الميزانية، ولأنها في مستهل تنفيذ برنامج ناجح لنفط الإنفاق



الشيخ حمد بن جاسم بن جابر آل ثاني

الأهداف الاقتصادية لقطر

وأخيرا، يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية لدولة قطر كما يلي:

- ١ - الاتجاه ليس فقط الى موازنة الميزانية بل الى تحقيق فائض خلال السنوات القليلة القادمة.
- ٢ - تحقيق معدل نمو حقيقي في القطاع غير النفطي يتراوح بين ٧ و٨.
- ٣ - تحقيق فائض في الحساب الجاري.
- ٤ - الحفاظ على معدل منخفض من التضخم لا يزيد عن ٢ أو ٣ ٪.

- ٥ - الحفاظ على سعر سليم لعملة الريال.
 - ٦ - الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع للقطريين.
 - ٧ - تنويع مصادر دخل الحكومة - لتتساقط هذه الأهداف الاقتصادية سوف تنهض الحكومة السياسات التالية:
 - ١ - التركيز على خفض النفقات وعلى الانضباط الضريبي وتشجيع حاليا في دولة قطر، لأن عدد سكان قطر قليل، ولتقاعدها بتدبير راتبه مستورد صاف لا يدرى العاملة. وتبلغ نسبة العمالة الأجنبية الى القوة العاملة الإجمالية ٨٢ ٪.
 - ٢ - خفض المبلغ المدعوم للميزانية المتواز والمعادى والدليل وغير ذلك من الفوق.
 - ٣ - تشجيع الإستثمارات المحلية والإقليمية خاصة بالقانون رقم ٢٥ لعام ١٩٩٠ والذي ينظم إستثمار الراسمالي غير القطري في المشاريع الإستثمارية بفتح المشاركة في الملكية في القطاع الخاص.
 - ٤ - مواصلة تشجيع الإستثمار وتطوير احتياطي الدولة من المواد الهيدروكربونية والتركيز على الربوا المقارنة لقطر بالإستثمار في الصناعات التي تستفيد الفان كمادة أولية أو كصناعات لطاق.
 - ٥ - تهي الحكومة المبالغ المتاحة من برنامجي التخصيص، وبالتالي، سوف تسعى الى تحويل المشاريع الحكومية للصحة، وتزويد أو كليا الى الملكية الخاصة كما سيجري إنشاء بورصة الفحة قريباً.
 - ٦ - إشراك القطريين أكثر في العمل على تطوير المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة.
 - ٧ - إستقرار الإنفاق في التجارة الدولية بالحفاظ على حرية التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال.
 - ٨ - زيادة التعاون الاقتصادي مع الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي.
- وأخيراً - أن دور البنك البريطانية في تمويل المشاريع القطرية لم يكن قوياً كما كنا نتوقع. إننا نعلم أهمية كبيرة لعلاقتنا مع البنك البريطانية ومع المجتمع المصرفي الدولي ومؤسسات ضمان الصادرات.
- إن دور البنك البريطانية والأميركية واضح ويتسلسل في إستثمار الصناعات مع البنوك للتصدير، ولأن السياسة القوية للدولة، كما تنطوي على اهتمام أكبر من قبلها في تمويل مشاريعها.

الجاري درسها. وبعد السير وليام المجالات التي تستطيع فيها لندن المساهمة في هذه العمليات أو تسهيلها وأشار بنوع خاص الى الدور الإستثماري الذي لا بد أن تلعبه لندن في إنشاء وتطوير البورصات الخليجية إذا كان لهذه البورصات أن تلعب دوراً ملحوظاً. لأن لندن في كل حال هي مصدر شهية المستثمرين الذين يمكن أن يتوجهوا الى المنطقة.

وتحدث وزير الصناعة والطاقة القطرية عبد الله بن حمد العطية عن إستراتيجية قطر الهيدروكربونية فقال إن لها هدفين رئيسيين: الأول، الحفاظ على الطاقة الإستراتيجية للبنوط وتوسيعها، والثاني، زيادة إنتاج واستفاد احتياطي البلاد الضخم من الغاز الى أقصى حد ممكن.

وأشار الوزير القطري الى الإتجاه الجديد الى الشركات الأجنبية عبر اتفاقيات انقسام الإنتاج وأطلق على ذلك اسم سياسة الباب المفتوح مع الشركات الراغبة في التعامل على أساس عادل.

وتطرق العطية الى ما وصفه بعبارة «مستقنا وزيانا بالنسبة الى الشركات الأجنبية» فقال إنها تشمل:

- ١ - الشروط والقواعد الضريبية وضعت بشكل يعطي نسبة معقولة من المردود على الإستثمار وإستدراء رأس المال الأصلي في الصغر وقت ممكن.
- ٢ - مع الأخذ في الاعتبار امكانيات المنطقة المعنية والمخاطر التي تنطوي عليها.
- ٣ - خفض كلفة التطوير بأكبر قدر ممكن باستخدام المرافق القائمة والبنية التحتية الداعمة لها، وبفترة مبرورة.
- ٤ - تحديد العملية بسبعة أهداف للخطوة الإستراتيجية لجساسة النفط القطرية لإستغلال احتياطي الغاز.

- ١ - ترشيد استخدام موارد الغاز الطبيعي، عن طريق «التطوير الأمثل على مراحل».
 - ٢ - تعزيز قابلية التمويل للمشاريع.
 - ٣ - إدارة الحقول الشبلي وأعمال التطوير الشامل لتبقى في يد مؤسسة النفط القطرية.
 - ٤ - تزايد العائدات بتصدير الغاز الطبيعي مسيلاً أو بالأنابيب.
 - ٥ - تطوير صناديق مملوكة للدولة الى إضافة قيمة مضافة أعلى الى الغاز الطبيعي.
 - ٦ - توسعة منطقة أم سميد الصناعية الى كامل طاقاتها.
 - ٧ - بدء التطوير الطويل الأجل لرأس لمان كمصفاة صناعية جديدة بما في ذلك ميناء، رأس لغاز.
- وبعد العطية مشاريع الغاز الكبرى المتاحة في قطر داعياً الشركات الأجنبية الى المساهمة فيها وإلى العمل مع حكومة قطر على أسس عادلة ومنصفة.

الوضع الاقتصادي القطري

وقدم يوسف حسن كمال وكيل وزارة المال والاقتصاد والتجارة مساهمة مختصرة ومثارة للوضع الاقتصادي القطري، ارتأت «الميزان» أن ننقلها بحرفيتها، وفي ما يلي نصها:

«لا بد من القول أن معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني قد لعب دوراً أساسياً جعل دولة قطر تنطوي على الفاز لظهور دورها مؤثراً في الشؤون العالمية وهذا يعني أولاً، أن علاقات قطر الخارجية في الآونة الأخيرة بين القطر والبلد ثانياً، لظهور روابط قوية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي

بالإضافة الى الاتصالات والمواصلات الجيدة، وإلى الإهتمامات في التحكيم، وإلى الخبرة التاريخية في الحكم التجاري.

كذلك كرر حاكم بنك انكلترا المركزي إدي جورج الموصفات الفريدة لنسبة لندن مشيراً الى أن هناك مجالات إستثمارية مثيرة في قطر للشركات المالية.

البنك البريطاني للشرق الأوسط

السير وليام بيرفريز رئيس مجموعة HSBC القابضة والمالكة للبنك البريطاني للشرق الأوسط حرص في شمل فيه السير وليام منصب رئيس مجلس الإدارة، التي كلمة أعرب فيها عن إعتقاده بأن مدينة لندن يمكن أن تقدم الكثير لقطر.

وقال أن البنك البريطاني هو أقدم بنك في قطر وأنها ساعدت الحكومة القطرية في البدايات الأولى في مطلع الخمسينيات على عمليات عديدة، وأنه في عام ١٩٥٧ ساعد على إنشاء أول شركة قطرية مساهمة هي «شركة قطر الوطنية للملاحة والشحن»، وأدخل الى قطر في ١٩٨٦ أول شبكة للصرف الآلي (ATM)، وأول خدمة مصرفية إلكترونية في عام ١٩٨٨ بنظام «فيكسغون»، كما شارك في تجميع البنوك المملوكة لشركات توسيع الطاقة الإستراتيجية للشركة القطرية للواردات الهيدروكربونية (QAPCO) في عام ١٩٩٤.

قطر على المفترق

وقال السير وليام إن قطر تقع الآن على مفترق مهم في تاريخها. وأضاف «مع أن الخطط ما زال يستمر أكثر من قرن في تلك من موارد الحكومة وعائدات التصدير، فإن قطر تبقى عرضة للتحولات في أسواق النفط العالمية، ولقروا في «أوبك» حول التخصيص وحجم الإنتاج ثم إننا نعرف أن إنتاج قطر من النفط وخاصة من الحقول البحرية، سوف يبدأ بالهبوط في نهاية هذا العقد مع نفوس الاحتياطي».

ولذا، فإن السير وليام، إن لقطر حاجة ملحة لتفكر على تجديد أعمال الإستثمارات والتطوير لكي تستطيع أن تتنافس على مستويات الإنتاج الرافعة. ولعل ما هو أهم من ذلك، الحاجة الى تخفيف اعتماد البلاد على عائدات النفط لتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في إستثمارات أكبر.

وأشار إلى أن الصناعة الثقيلة في قطر، منذ أوائل الثمانينات أخذت تلعب دوراً أكبر في الاقتصاد الوطني منذ أن بدأ تصدير النفط القطر في الناتج المحلي الإجمالي يهبط وينخفض. وقال إن لهذا القطاع وغيره كالتجارة والتجارة والصناعة والمصارف ومؤسسات التمويل دوراً حاسماً تلعب في الميزان الاقتصادي للتغير لدولة قطر.

أزمة السيولة

وقال السير وليام إن قطر ترغب في زيادة مواردها من الغاز في أسرع وقت ممكن، لكن الوقت الحاضر هو وقت تتفحص فيه نسبياً الأسعار العالمية للنفط وحجم الإنتاج والنظر الى الأموال الكبيرة اللازمة لتحقيق مشاريع الغاز السهل، والمشاريع الكبرى لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد، فأننا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا أن قطر تواجه أزمة سيولة في المدى القصير. فالخلافات السبل من مشروع «طرق غاز» مياح سلماً في مشرقين وإيرانيين، وعملية الإنتاج في الشرق تمزجها البنوك اليابانية لكن تمويل الجانب الصناعي والتصنيعي من المشروع، وكذلك تمويل مشاريع رأس لغاز وإيثون» ما زال بحاجة الى تمويل. وهناك حاجة أيضاً الى تمويل مشروع «شبكة نقل رأس أبو فتاس» ومشاريع البنية التحتية

يوم الثلاثاء في ٣٠ أيار/مايو الماضي، انعقدت في لندن ندوة اقتصادية عن دولة قطر بحضور وفد قطري رفيع المستوى ضم الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية، وعبد الله بن حمد العطية وزير الصناعة والطاقة، وعبد الله بن خالد العطية حاكم البنك المركزي، ويوسف حسن كمال وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة، وعلي جودة سفير قطر في لندن.

وكانت تلك الندوة موضع إهتمام بريطاني ملحوظ لأن وزير التجارة والصناعة البريطاني رئيس مجلس التجارة مايكل هارلتون حرص أن يحضر افتتاح الندوة والتي فيها كلمة عبر فيها الوزير البريطاني عن إهتمام بلاده بزيادة العلاقات القديمة بين البلدين، وأيضاً هذه العلاقات بأنها «علاقات إستراتيجية».

وأوضح هارلتون الدور القائد للإقتصاد البريطاني في إشراج أوروبا كلها من حالة الركود، ونوه بالتمسك التي تتعاطى فيها حكومة قطر بقيادة الشيخ خليفة بن حمد ثاني مع استغلال الموارد الطبيعية للبلاد من أجل التقدم والتنمية، وقال إن بريطانيا تنطوي بقلقة الى مساعدة قطر على النهوض بهذه المهمة ووقع صيروتها في أعين الشركات البريطانية، وفي المقابل وضع صورة بريطانيا في قطر.

الأخذ والعطاء

ومع أن وزير التجارة والصناعة البريطاني قال إن حجم التجارة بين البلدين ليس كبيراً لأنه لا يتجاوز مبلغ ١.٣٧ مليون جنيه، فإنه شهد في كلمته على التطلع الى المستقبل في خبرة «خطة الخمس».

وبعد هارلتون التبعة التجارية بينهما «بعض المحاسن» وخاطب الشركات البريطانية بقوله إنه عليها أن تعيد «عقلية التصدير فقط» وأن تنطوي الى الشراكة مع الدول الأخرى وشركاتها، والمساعدة على نقل التكنولوجيا إليها، وقال إن الإحتراق في مناخ العالمية السائدة هو بمثابة الإستثمار. وخلص الى القول أن المطالب هو إقامة المشاريع المشتركة على أساس «الأخذ والعطاء».

وأشار هارلتون كلمته بالقول إن بلاده تريد أن تثب دوراً في مستقبل قطر «كما لعبنا دوراً في تاريخها».

وفي الكلمة التي ألقاها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير القطر عن رغبة بلاده في تحسين التجارة والتعامل مع بريطانيا، وأمر عن سروره لسماعه أن لندن منافسة للآخرين، وقال إن الرغبة في زيادة التعامل مع بريطانيا قائمة على «إرادة سياسية» (النظر «الصف» الصفحة ١٦ من هذا العدد).

المركز العالمي للحال

وقد تراس الندوة الثور ديفيد نائب رئيس لجنة التجارة مع الشرق الأوسط، وكان أول المتحدثين محافظ لندن اللورد الفرمان كريستوفر روبرت والذيرة الذي عرض بإسهاب الدور المالي العالمي لمدينة لندن، وصفها بأنها «المركز العالمي للمال» مشيراً الى قدراتها الفريدة في «مساعدة قطر على تمويل مشاريع الصناعة والغاز» وسأ قاله والفورد أن أسواق اليابان ونيويورك تخدم الأسواق المالية في الدرجة الأولى، بينما سبق لندن تخدم أوروبا والعالم كله.

وقال والفورد أيضاً أن سوق العملات الأجنبية في لندن الآن أكبر من سوقي نيويورك وسويسرا ومنتجتي.

وبعد محافظ لندن المعروض والأسواق المتخصصة والفريدة من نوعها في لندن ومنها بورصة لندن للتأمين البحري، وبورصة لندن، وبورصة الفوق المستقبلية، وبورصة الفوق، وبورصة العملات الأجنبية، ومؤسسات التمويل للمخاطر وإعادة التأمين، وصناديق الإستثمار.

على الرغم من غيابها عن الحملات الترويجية العالمية

مصر تخطط لاستقبال سبعة ملايين سائح سنة ٢٠٠٠

■ هذه السنة أيضاً غابت مصر عن الحملات الترويجية التي نظمتها الوكالات السياحية في العالم بسبب نشاط المتطرفين الذين استهدفوا السياح بين اليمن والأحمر. وعلى الرغم من أن الضرر الذي نكس به القطاع السياحي المصري، الذي يتنامى بسرعة كمصدر للعملة الصعبة، كان ضئيلاً، فإنه لم يكن بالسوء الذي كان يمكن أن يكون.

وتشير الدلائل حتى الآن إلى أن مصر تحاول اجتذاب السياح بأعداد كبيرة وعلى نحو يشبه ما حدث سنة ١٩٩٢، التي كانت سنة قياسية بالنسبة إلى القطاع السياحي المصري، إذ استقبلت مصر في تلك السنة ٣.٢ مليون سائح انفقوا نحو ثلاثة مليارات دولار.

■ هذه السنة أيضاً غابت مصر عن الحملات الترويجية التي نظمتها الوكالات السياحية في العالم بسبب نشاط المتطرفين الذين استهدفوا السياح بين اليمن والأحمر. وعلى الرغم من أن الضرر الذي نكس به القطاع السياحي المصري، الذي يتنامى بسرعة كمصدر للعملة الصعبة، كان ضئيلاً، فإنه لم يكن بالسوء الذي كان يمكن أن يكون.

وتشير الدلائل حتى الآن إلى أن مصر تحاول اجتذاب السياح بأعداد كبيرة وعلى نحو يشبه ما حدث سنة ١٩٩٢، التي كانت سنة قياسية بالنسبة إلى القطاع السياحي المصري، إذ استقبلت مصر في تلك السنة ٣.٢ مليون سائح انفقوا نحو ثلاثة مليارات دولار.

ويصعب الحصول على أرقام دقيقة لأن العائدات التي يجب أن تعتبر سياحية كحضور المسر بالطنان في مصر على طائرات القسوط الجوية المصرية، وكحضور الفصول إلى متاحف مصر والرسوم التي تلتصقها السفارات المصرية في العالم لقاء منح السياح تأشيرات دخول إلى مصر. تحسب على نحو منفصل لكن أفضل التقديرات تشير إلى أن العائدات السياحية المصرية تراوحت بمقدار ٩٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢ عما كانت عليه في السنة الأسبق.

ولم تتحسن هذه العائدات السنة الماضية إلا على نحو هامشي، لكن وزارة السياحة تقول أن متوسط نسب اشتغال غرف الفنادق في مصر كلها بلغ ٥٦ في المائة في حين وصل هذا المتوسط إلى ٥٨ في المائة سنة ١٩٩٢.

وأثبت القطاع السياحي المصري مقدرة على النهوض بعد تضرر الإحتكار، فوكالات السياحة كانت ذكية في أنها رما سوق السياحة في مصر لم تذكر كلمة مصر ذاتها، لكنها طرحت سلسلة من الرحلات المنظمة للتعاطف تنظيمها، إلى عدد من المقاصد السياحية المصرية البعيدة عما اعتبره السياح أماكن غير آمنة.

ووجدت الوكالات لما أصبحت «ريفييرا البحر الأحمر» (بحيرة ناصر إلى الجنوب من سد أسوان في مصر العليا)، ما اجتذب السياح وأبقى العائدات السياحية مرموقة بوسمها الإزدياد.

ويذكر أن الحراك المسلحة بين المتطرفين وبين الشرطة المصرية صارت محصورة الآن في نطاق شيق من وادي النيل، ويبدو أن السلطات المصرية أظمت في قتال رجال الجماعة الإسلامية في مناطق القاهرة والطبقة ومن أسديس وحسرم في مناطق «المنيا» الجارية لـ «السيرة» وفي بلدة «ملي» التي تبعد نحو ١٠ كيلومترات إلى الجنوب من القاهرة. وتحدث في هذه المناطق الجنوبية مواجهات شبه يومية تقريباً بين الشرطة وبين المتطرفين، لكن القاهرة نفسها لم تشهد أي حادث خطير منذ نيسان/ أبريل الماضي عندما قتل الشرطة أحد زعماء الجماعة الإسلامية.

وبقيت متجذرات سيناء والبحر الأحمر، التي يزداد فيها الإزدهار السياحي، على الإزدهار في أي منتجعات مصرية أخرى، أمثلة وخالية من الإضطرابات. كما أن ترقية شريات وإقامة للمتفرفين ومؤيديهم في المنطقة الممتدة من

التي تمنحها الفنادق والوكالات السياحية. وتزامن الإزدياد في الإستثمار السياحي مع النجاح في احتواء الإضطرابات.

ويلاحظ أن مستوى الإستثمار العام والخاص يبعث على الضجة إجمالاً، إلا أنه يجعل في الإزدياد الإستثمار في القطاع السياحي، هذا القطاع هو أكثر القطاعات حيوية ونشاطاً في الاقتصاد المصري، باستثناء قطاع الغاز والبتروال الذي يتطلب وثائقاً رسميات كثيرة. ألف إلى هذا أن الحكومة المصرية بدأت أخيراً تنظيم حملة تسويق دولية عن طريق وكالة «ليتنس» السياحية التي تتخذ من لندن مقراً لها.

وكان من نقاط التحول المهمة نجاح مصر في تنظيم «سؤنر السكان» الذي رعى الأمم المتحدة وتم عقده في ١٩٩٤/ سبتمبر الماضي في القاهرة من دون حدوث ما يعكر صفو الهدوء والأمن. ويذكر أن ٥٠ ألف شخص حضروا ذلك المؤتمر.

وتستفيد مصر أيضاً من أنها صارت أكبر مقصد سياحي بالنسبة إلى الإسرائيليين، إذ تضاعف عدد السياح الإسرائيليين الذين زاروا سيناء وأماكن أخرى في مصر في آذار/ مارس ١٩٩٤ بالنسبة إلى العدد الذي زارها في آذار/ الأسبق، وزاد عدد السياح الإسرائيليين في الفنادق المصرية خمسة أضعاف في غضون عام واحد.

ويوماً أحذب تطوير ما يسمى بـ «ريفييرا البحر الأحمر» إسرائيل والأردن في آخر المطاف إلى شراكة سياحية تربط ما بين «العقبة» وإيلات» وطابا.

ويذكر أن الوكالات السياحية المصرية والإسرائيلية تقدم منذ فترة لسياح صفقات سياحية مصرية - إسرائيلية مشتركة، لكن الإزدياد في الإزيادات وثقاً معتمد على عملية السلام التي تكتسح حالياً في الشرق الأدنى وعلى مقدرة إسرائيل على تبيد الشكوك في أن الوكالات السياحية الإسرائيلية «تفشل» الصفقات السياحية المشتركة التي تكون في صالح السياحة المصرية. إسرائيل التي أصبحت مصر سنة ١٩٩٢ لتصبح أهم المقاصد السياحية في منطقة الشرق الأوسط كلها.

وتدري الحكومة المصرية أن تجعل عدد السياح سبعة ملايين سائح بحلول سنة ٢٠٠٠. وتروحي الطاقة السياحية المتوافرة حالياً بأن هذا الهدف يمكن أن يحقق إذا تضاعف عدد الأسرة بدءاً من سنة ١٩٩٨ علماً بأنه يزيد حالياً على ٦٠ ألف سرير.

وتعتمد السلطات المصرية المختصة في تحرير الرولات غير المنظمة الآتية إلى مصر من القصور والأنظمة مئة زيادة طاقية شركات الطيران، لكن الإزدياد في الوكالات السياحية تشكو من أن شركة مصر الطيران التي تملكها الدولة المصرية، والتي زادت أجورها بالنسبة إلى الرحلات الجوية الداخلية بنسبة ١٠ في المائة، تعكر تقريباً قطاع السفر الجوي داخل مصر.

ويقول مدير فئات القاهرة الرئيسية: «يشكل مساح السلطات لشركة مصر للطيران باحتكار السفر الجوي في داخل مصر طغى في الظهر للسياحة، لكن شركات الطيران المحلية تضاعفت أرباحاً على الرغم من هذا الإحتكار، وعلى الرغم من القيود التي تفرضها السلطات المعنية على النشاط الخاص.



وعلى سبيل المثال نشطت شركة تدعى «بيل إبيروت» في مصر العليا التي تعتبر موقفاً غير واعدة سياحياً، وهي تشغل حالياً زورقاً يسافر بين فينق الماضي مرزاً بالمعمل الفحم والموكاز والرخام والخشب، بغية ابتكار وتوليد وهم مفتع ومرجح بأن راكب هذا الزورق

يعيش في نهاية القرن الماضي. ويصير هذا الزورق «بحيرة ناصر» من «سد أسوان» إلى «أبو سمبل» و«مقر رعمسيس الثاني» ويوسع من فيه أن يرى الأراضي المصرية التي تشبه التضاريس القروية. ولم يستفيد من هذه الخدمة السياحية الفريدة التي توفرها

■ كشف صالح أرشيدات، وزير المياه والري الأرمي، أن الحكومة وفقدت على إستثمارات أجنبية ملايين الدولارات على امتداد الساحل المطل على البحر الميت لإقامة منتجع سياحي عالمي. وقال أن الحكومة الأردنية طلت من المستثمرين الأرميين والعرب والأجانب التزم بطلبات ذلك التفرغ على احتياجات المستثمرين وحجم اهتمامهم، ثم كشف أن وزارته تفقد ٥٥ إقتراحاً من شركات ومستثمرين في صناعة السياحة بما في ذلك شركات عربية وأوروبية وأميركية.

وسيمتد البت في طلبات المستثمرين ومشروعاتهم بنهاية هذه السنة.

وقال أرشيدات إن للقرارات الخاصة بإقامة فنادق «تفوق الخيال» إذ تصل إلى ستة أمثال العدد الإضافي المسموح للأجانب في المنطقة بحلول عام ٢٠٠٠ وهو ٢٠٠٠ سرير.

وسيكون المشروع هو الأول من نوعه الذي يتم فيه الأردن الباب أمام الإستثمار الأجنبي في المنطقة التي ظلت مجالاً مغلقة إلى أن وقع الأردن في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي معاهدة السلام مع إسرائيل.

والمنطقة المستهدفة في حملة الإستثمار هي قطعة أرض تمتد ٦٠ كيلومتراً على الجانب الشرقي من البحر الميت. وقال أرشيدات: «كان حجم الطلب على الفنادق بشكل كبير جداً معهما فنادق ومباني سياحية مرافقة للفنادق، والطلبات على فنادق ٥٠ نجوم تفوق النجوم وتفق الإمكانيات التي كنا نتصورها».

وقال: «إن مجموع الغرف الفندقية المقترحة بلغ ١٢ ألف غرفة أي ستة أضعاف الحاجة بخطة موجودة لسنة الفين تقدر الحاجة بـ ٢٠٠٠ غرفة جديدة».

وأضاف أرشيدات: «الطلبات التي تسلمناها تفوق لضعاف ما كنا نخطط له، لذلك دعونا جميع المستثمرين إلى التلما مع المستشار الهندي ومع المسؤولين في التخطيط السياحي».

وقال وزير المياه: «إن الهدف من الإجتراح تحديد نسبة الجدية في الطلبات ومعرفة الإمكانات الحقيقية لدى المستثمرين من أجل وضعها في الخطط الهندسية لمعرفة إمكانية البانشرة من خلال المخطط القائم».

أضاف صالح أرشيدات: «معظم المستثمرين هم أردنيون من القطاع الخاص وهناك طلبات لشركات أجنبية مختلفة عربية وأوروبية وأميركية مع شركة محلي».

وأشار إلى أن طلبات سابقة للإستثمار في الشرط الشرقي للممر الميت تقدمت بها شركات كبرى للفنادق وأديها المخططات الأولية لقرارات كانت في السابق موافقة عليها ثم تراجع البت فيها ولكن ستبقى أولوية بين الطلبات المؤجلة. وأضاف أن التحدي في البت جاء بسبب رغبتنا في نظرة شاملة إلى الساحل الشرقي.

■ بعدما زودت شركة «الجسر العربي للملاحة» طرابلس بـ ١٩٩٥ سبها من طراز توربو كاتاماران، الذي يتميز بسرعة عالية وبني متفقتة السلامة بحسب المعايير العالمية، بدأت تسيير رحلات بحرية بين «ميناء العقبة» وكل من ميناء، نويبع، والفردقة، وشرم الشيخ، في مصر.

وتبلغ كلفة الزورق قرابة ٤.٥ مليون دولار. ويشير حوالي ٣٠ شخصاً وتعامل بسرعة ثلاثة أضعاف سرعة الزورق التقليدية. إذ قطع المسافة بين «العقبة» ونويبع في ساعة واحدة وهي المسافة التي يستغرق قطعها في السفن الأخرى نحو ثلاثة ساعات.

وفي مصر في «الجسر العربي للملاحة» أن تكون هناك نية لتسيير في رحلات من هذا النوع إلى ميناء «إيلات» الإسرائيلي، مشيراً إلى أن تسيير مثل هذه الرحلات يحتاج إلى اتفاق سياحي خاص في هذا الشأن بين «شركة الجسر العربي للملاحة» وإسرائيل.

وقالت الشركة أن إكمال هذه الخدمة يمكن أن يعزز التعاون والتشجيع لخدمة المسافرين والسياح بين البلدين العربية وفي الوقت ذاته أهمية دور السياحة في منطقة «خليج العقبة» والبحر الأحمر.

وجددت الشركة ما قيمته ٢٠ دولاراً كليرة للشخص الواحد للإلتحاق في الزورق من العقبة في نويبع، مقابل ١٨٠ دولار في السفن العادية الأخرى.

الشركة إلا أنه عد ضئيل من السياح. لكن التسويق الدولي للمنتج سيكون كافياً لعمل الشركة تفكر جدياً في بناء زورق بخارية إضافية جديدة ترافق الزورق «الوزير» الذي تشغله حالياً وتطلق عليه اسم «بجيني».

■ لأن المناخ الإستثماري السياحي أصبح عاملاً مشجعاً للشركات العالمية الأردن يحاول جذب المستثمرين الأجانب إلى «البحر الميت»

ولا يعرف الآن الصيغة القانونية التي سيتم فيها منح المستثمرين الأجانب والحرب الأراضي لإستثمارها وتجنب حساسية بيع الأراضي لمستثمرين غير عرب وعلى الأخص إسرائيليون وتحتفظها بحقوق إيجار تيار الملكية للملكة.

ومن المنتظر أن تنشي شركة هندسية فرنسية، أعدت السنة الماضية خطة مبدئية، من أبعاد وثائق البنية الأساسية للمشروع الذي يتكلف ٩٠ مليون دولار بحلول تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. وتم مؤخراً افتتاح طريق سريع رئيسي عبر المنطقة ولكن الأردن يحتاج إلى ثلاث سنوات أخرى لإكمال مد الخدمات إلى المنطقة.

ورداً على سؤال من إمكانية إستثمار إسرائيل في المشروع قال الوزير الأرمي: «إننا نتعامل مع القواعد والقوانين الأردنية وفقاً لهذا المعاملة بالمثل، وهو مبدأ سريع رئيسي عبر المنطقة ولكن الأردن يحتاج إلى ثلاث سنوات أخرى لإكمال مد الخدمات إلى المنطقة».

ورداً على سؤال من إمكانية إستثمار إسرائيل في المشروع قال الوزير الأرمي: «إننا نتعامل مع القواعد والقوانين الأردنية وفقاً لهذا المعاملة بالمثل، وهو مبدأ سريع رئيسي عبر المنطقة ولكن الأردن يحتاج إلى ثلاث سنوات أخرى لإكمال مد الخدمات إلى المنطقة».

ويذكر أن سياحة في الأردن حالياً تحت وطأت طفرة سبقتها معاهدة السلام حيث تعمل الحالات والفنادق والمواقع السياحية بطاقتها القصوى منذ عدة أشهر. ويصل دخل الأردن من السياحة إلى حوالي ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقارنة مع ٤٦ مليون دولار عام ١٩٩٣.

ويذكر المستثمرون أن مجال زيادة الدخل واسع حيث الأردن يستقبل حوالي ثلاثة في المائة فقط من مجمل عدد السياح الأجانب، الذين يزورون منطقة الشرق الأدنى، وتزوي عدد شركات ترحيب السياح عربية أو أجنبية لتفدية مطبقين في بناء فنادق في أنحاء البلاد.

وبالذات خلال أشهر الأولى من هذه السنة بلغت نسبة الزيادة في عدد السياح الأجانب ما بين الإسرائيليين، حوالي ٥٦ في المائة.

■ وكانت «شركة الجسر العربي للملاحة» أسست في سنة ١٩٩٥ كجزء من العمل العربي المشترك، في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إذ تم تأسيسها بموجب اتفاق للتعاون للملاحة بين تلك السنة كشركة عربية تضم كلا من الأردن ومصر والعراق. غير أن نشاطها في مجال النقل بدأ سنة ١٩٩٨ حين باشرت بتقيل السفن السياحية والزوارق والشاحنات بين «العقبة» ونويبع. وبعد ذلك قامت بربط العراق وسورية والأردن وليان مع البحر الأبيض في القرن العربي (إبها والسودان وبلدان العرب العربي) ثم بلدان الخليج.

وقد حققت الشركة السنة الماضية أرباحاً بلغت ١٠.٦ مليون دولار، إذ بلغت حوالي ١.٢ مليون شخص من «العقبة» إلى نويبع.

وبالذات خلال أشهر الأولى من هذه السنة بلغت نسبة الزيادة في عدد السياح الأجانب ما بين الإسرائيليين، حوالي ٥٦ في المائة.

■ وكانت «شركة الجسر العربي للملاحة» أسست في سنة ١٩٩٥ كجزء من العمل العربي المشترك، في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، إذ تم تأسيسها بموجب اتفاق للتعاون للملاحة بين تلك السنة كشركة عربية تضم كلا من الأردن ومصر والعراق. غير أن نشاطها في مجال النقل بدأ سنة ١٩٩٨ حين باشرت بتقيل السفن السياحية والزوارق والشاحنات بين «العقبة» ونويبع. وبعد ذلك قامت بربط العراق وسورية والأردن وليان مع البحر الأبيض في القرن العربي (إبها والسودان وبلدان العرب العربي) ثم بلدان الخليج.

زورق «الجسر العربي» يبحر بين «العقبة» و«الفردقة»



لكنك لا تدري إذا ما كان منها بالأمير السعودي أم غمراً في العائلة السعودية قبل «الفاينشال تايمز» إن الأمير خالد بهذا الكتاب يمكن أول فرد في العائلة السعودية يكتب

وربما كانت نقطة وجهية في منكرات الأمير خالد أن يقول للعربيين أنه أراد أن يظهر للعرب والعرب أنه «مسيطر» على تلك المحافل الغربية القادمة إلى «قلب الإسلام» ذلك أنه لم يحدث كثيراً في التاريخ أن قدمت جيوش أجنبية أو «رهومة» إلى الجزيرة العربية. لمنح حلة اللاند الروماني إلبوس غالوس في الصحراء ونجران وعسير في طريقه إلى اليمن مسلحاً أطراف نجد، ووصول الأمير خالد بن سلطان والمعروفة باسم «عاصفة» القرن الثامن للهجرة، كان شوارزكوف أول قائد «روماني» يعود إلى تلك البلاد مع فاروق أساسي هو أن تواجها جاء إلى هناك بعد إخضاع التمدد اليهودي في القدس وهو التمدد الثالث خلال نصف قرن الأول في عهد قانسيسيان وأنتونيوس، والثاني في عهد هارون، بينما جعل شوارزكوف كانت في موقف عكسي تماماً.

ويقول بعض المراقبين أن المواقف القياسية الحقيقية للأمير خالد بن سلطان، كانت مواقف لوجستية أو تموينية نظراً إلى ضخامة عدد القوات المتواجدة على أرضه واحتياجاتها الخلفية في بيئة قاسية. وقبل أيضاً أن هذه اللوجستيات التي أشرف عليها الأمير خالد تناولت أبق التفاصيل لتأمين راحة جنود التحالف وأعانتهم على تحمل قسوة الجو الشديد البرودة في الشتاء والشديد الحر في الصيف.

ويقال أن هذا التمدد كان أقرب إلى البذخ من أي شئف الجندية، حتى أن إحدى الصحف الأجنبية التفتت صراحة لجورج اميركان وانكلير وفرنسين يسقون جلا في الصحراء من قنبلة محببة بمياه «إيفيان» الغنية.

ومن مائل القول أن إبطام أكثر من مليون جندي بالألغام الصلابة، وأسواقهم عام «إيفيان» ليجر أمر ذو كلفة عظيمة والقول

كذلك يتسائل بعض العرب لماذا اختار الأمير خالد أن يكتب كتابه بالإنجليزية ولم يكتبه بلغة الأم، اللغة العربية. والجواب عن هذا التساؤل هو أنه يتوجه بخطابه إلى العالم الخارجي، وأنه يريد أن يترك على قدم المساواة مع القادة العسكريين الأجانب الذين خطفوا الحرب وتخطوها. وهذا أمر لا غبار عليه أو أن الغربيين الذين قرأوا الكتاب وعلموا عليه اعترفوا بأن كتاب الأمير خالد قدم شيئاً جديداً ذا قيمة تاريخية.

بل إن حورية «دايلي تلغراف» مثلاً، وصفت به بأنه مليء بالمجاسلات من أدلة إلى أخيرة، وقالت أنه «يترك الفارس» الغربي غير متيقن لأنه لا يليق لفضله إلى الجديد.

ومع أن حورية «الفاينشال تايمز» اعطت مراجعتها لكتاب الأمير عدواً شديداً هو «أبو النصر في الخليج» فإن تلك المراجعة يمكن أن تقرا في الباطن غير ما تعني في الظاهر. طبعاً «الجزيرة البريطانية» لم تقصد «أبو النصر» الذي كان من أوائل رؤساء التحرير في إمارة الكويت التي تلتها لبلاد خالد، قبل أن يصر في الخدمة صراحة تصفيقاً على قول بعض زملائه.

لقد «الفاينشال تايمز» عن الأمير خالد أنه «أبو النصر» ثم قالت إن للنصر خالد كثيرين.

هذا مع التذكير بأن هذا النصر الذي يدعيه الأمير ما كان ممكناً لولا وجود قوات الحلفاء. فكان للخليج الغربيين قد فرأوا في نبول الشاعر الجاهلي زهير بن أبي سلمى القول: «عزيز إذا حل الخليجان جولة» والخليجيان في هذه الحالة هما الجنرال الأميركي شوارزكوف والجنرال الإنكليزي دولايتير.

بل إن الجزيرة البريطانية وجدت وجه شبه بين منكرات الأمير خالد ومنكرات الجنرال دولايتير. بل إن الأمير مثل دولايتير أو يدعي أنه مثله فهو دور محظوظ لوجه عبد العزيز. وأليس من حيث أسلوب الكتابة حتى يساعدنا باترير سبيل الذي لا يلائم بأسلوب دولايتير، بل من حيث أنه مثل دولايتير كان واقعاً من أن النصر في جانبه لا يفرقه الذاتية، بل بقوة خلفاته.

صمت معظم معاني المؤسسات المالية والصناعات البريطانية والعمالية (ويعني معني ومائل إلى الانجليزية) العربية ومنها «الفيو» في لقاء على تحقيق الخليج ضد على ملاحظته الأصلية الشارح.

ويبدو أن حاكم بن جاسم بن جبر، وزير الخارجية والتمويل والعمالية (ويعني معني ومائل إلى الانجليزية) العربية ومنها «الفيو» في لقاء على تحقيق الخليج ضد على ملاحظته الأصلية الشارح.

بروفيل

جندي من ورق...

لا تدري لماذا تأسر الأمير خالد بن سلطان الذي كان القائد الأسمي لقوات الطغاة في حرب الخليج المعروفة باسم «عاصفة الصحراء» إلى الآن ليخسر مذكراته عن تلك الحرب المشهورة بعقول محارب من الصحراء. بقلم الصحفي البريطاني «الستورب» باتريك سيل. ذلك أن جميع القادة الفعليين لتلك الحرب نشروا كتبهم منذ سنوات.

وقد قيل في سبيل هذا التخليق أن السوءة الأولى التي كتبها باتريك سيل لم ترق للأمير القائد لأنها تتحدث عن الحرب وهو يريد أن يتحدث عن نفسه فاضطر الكاتب المكلف إلى أن يمدد الكتابة. والله أعلم.

وأما كان الأمر، فإن الكتاب لا يضيف كثيراً إلى الوثائق التاريخية لحرب الخليج، لكنه يضيف إلى موجودات الأمير خالد كتبه جديدة من الورق. ويذكر الكتاب هذه الأثر بعد ورق الجرائد والجلدات، وفي هذا وقد رقت العلة وندق الشيكات.

وفي اعتقاد البعض أيضاً، أنه إن يضيف كثيراً إلى «مستندوق أطفال اليوم» الشخصي ربح لهم كما تسال البعض عن إهداء الأمير ربح كتابه إلى أطفال الكويت. ولماذا لم يهدده مثل إلى أطفال الجزائر أو أطفال فلسطين، أو أطفال العراق ضحايا «عاصفة الصحراء» أو أطفال لبنان أو أطفال السودان. وما إلى ذلك.

بل إن بعض العاملين في الصناعة الصحراوية يقولون أن ما أنفق على الإعلان والدعاية والملاقات العامة للكتاب، تأميد بالانفاق على كتابته وناشره، كان يكفي لإنتاج كل هؤلاء الأطفال مجتمعين.

مخل الشيخ حمد بن جاسم بن جبر، وزير خارجية دولة قطر، إلى بقائه «الجزائري» في حي المال الكويتي، وكيفية داخل إلى قاعة «المناسبات» ليستل أمام اللجنة الفاصلة. وقد ألقى أعضاء اللجنة البريطانية الفاصلة التي ضمت وزير الصناعة والتجارة ورئيس مجلس التجارة مايكل مارلتون، وحاكم البنك المركزي إدي جود، ومحاوفا العاصمة البريطانية، على مسامع الوزير الخليجي والردف التوافق له الطرح من المراهق التجار والمالية والتمويلية لعدية لندن، وهي مراهقاً أنها تعلق على نيويورك وشيكاغو، وباريس ولندن وكوت وباريس، وهي بعض الخواص على هذه المدن ومهمة.

وفي التكتلة التي التقا إدي جود، حاكم البنك المركزي الإنكليزي أمام أي عدد سكان قطر وسجل تقريباً عدد براميل النفط التي تستهلك أباراً في ثاني ك يوم، أي بمعدل 5000.

ولا تدري لماذا لم يلق حاكم البنك المركزي الخليجي غير الله من خاله العظيمة. المراكز التي عملت الله من خاله العظيمة. في كلمة مع أنه القاد المراتبة الثالثة في قائمة الدول في جانب الشيخ حمد بن جاسم بن جبر، وزير الصناعة والطاقة.

أن يقرأ عنه على الأقل ما كتبه الآخرون، وربما كان من أسباب ذلك اعتقاد خاطئ، بأن الأمير يفضل أن يكتب المعلقين عنه لا عن الكتاب. يبقى أن الجانب العسكري الذي كان الأمير خالد فيه طرفاً مباشراً، وهو الجانب المتعلق بدمر «الخليجي» ما زال يحلحله الغموض.

بمعدل هذه الكتب التي كتبت، راعى الحرب المشاركة، ولا سيما الجانب العراقي الذي لم يسمح له صوت وسط كل هذا الضجيج، وإن سمع قصصات ومعاينة غير مستقيمة.

كتب كثيرة صدرت عن حرب الخليج، وما زالت تشهد الصوب بمصاحبة إلى كشيب.

الشائع أن تمهيدى تلك اللوجستيات التموينية الهائلة استغوا تبعاً لذلك انتقاماً عظيماً أيضاً. وبالتالي فإن تلك الحرب التي أراح لها الأمير خالد بن سلطان والمعروفة باسم «عاصفة الصحراء» حصلت مع كل أميرها شيئاً من النفع، ولو أن «أطروبي» هو الذي قطعها.

فقد كانت الحرب في قديم الزمان تطوق كلمة «أطروبي» على قائد جند الروم، وفي هذه الحالة فإن شوارزكوف هو «الأطروبي» الذي قطع حروب الخليج، مصداقاً لقول شاعر عربي قديم:

فإن يكن «أطروبي» الروم قطعها فإن فيها، بحد الله، مستعصا على أن أي كتاب يصدر، كأنه من كان كاتبه، وبأي فلم أو لسان كان، يبقى شيئاً مفيداً حتى ولو لم يكن نافعاً، والليل على ذلك أننا نكتب عن كتاب الأمير خالد من حيلة الغير كثيرا عنه، مع العلم أن بعض الذين كتبوا عن الكتاب، لم يقرأوه، ومنهم من كتب حتى من غير

الناس

وزير خارجية قطر ينجح في الإمتحان أمام دهاقنة المال في لندن

الشيخ حمد بن جاسم يسترخى مساواة كل قطري ببرميل من النفط!

● لتأنيبه وجهه الدكتور إدوار ادامي، رئيس وزراء مالطا، في بريطانيا للإحتجاج البيت الخليجي في منطقة «بيكاريلي» من العاصمة البريطانية، أقامت «مؤسسة الإنماء للطاقة» في السابع من الشهر الجاري، في فندق «هايد بارك» ندوة حول «فرص الاستثمار» في مالطا.

تحدث في الندوة، رئيس مجلس إدارة المؤسسة المذكورة، انطوني دلياكوتو، ووزير الاقتصاد المالطي البروفيسور جوزيف يونيك، ورئيس اتحاد الصناعيين البريطانيين السير بريان نيكلسون، ووزير التجارة البريطاني ريتشارد نيدام بالإضافة إلى رئيس الوزراء المالطي الدكتور إدوار ادامي.

● بعد اجتماعات مطولة جرت في بروكسل في 18/5/95 وقد للوفضية الأوروبية برئاسة روبرت هوليسون، ورئيس قسم الشرق الأوسط، وندوة «عرة التجارة العربية - البريطانية» برئاسة عبد الكريم الدروس، تم الإتفاق على اختيار «عرة التجارة العربية - البريطانية» لتقوم بعممة تنظيم الجانب الأوروبي للمؤتمر الصناعي الثالث لمجلس دول التعاون الخليجي والإقتصاد الأوروبي في مسقط من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 1995. ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر نحو 200 من رجال الأعمال الأوروبيين وممثلين من رجال الأعمال من دول مجلس التعاون الخليجي.

● أقام «المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي» بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة للإحتجاج الإسرائيلي للبنان، ندوة بعنوان: «الإحتجاج الإسرائيلي للبنان 1982- النتائج السياسية» شارك فيها النائب محمد فنيش وكريم مروة وسيمون كرم، وإدارها النائب حبيب صادق (الأمين العام للمجلس).

● ألقى الدكتور اسماعيل سراج الدين، نائب رئيس «البيت الدولي» في القاعة الخضراء في الجامعة الأميركية في القاهرة، محاضرة عنوانها: «التنمية المتوازنة وإثراء الأمم» حضرها عدد من الدبلوماسيين العرب واستأثرت باهتمام المعلقين في مجالات التنمية الاقتصادية.

وحفلة الغداء، إختارت «تيران» أن تستضيف الشيخ حمد بن جاسم بن جبر، وزير الخارجية والتمويل والعمالية (ويعني معني ومائل إلى الانجليزية) العربية ومنها «الفيو» في لقاء على تحقيق الخليج ضد على ملاحظته الأصلية الشارح.

● بعد اجتماعات مطولة جرت في بروكسل في 18/5/95 وقد للوفضية الأوروبية برئاسة روبرت هوليسون، ورئيس قسم الشرق الأوسط، وندوة «عرة التجارة العربية - البريطانية» برئاسة عبد الكريم الدروس، تم الإتفاق على اختيار «عرة التجارة العربية - البريطانية» لتقوم بعممة تنظيم الجانب الأوروبي للمؤتمر الصناعي الثالث لمجلس دول التعاون الخليجي والإقتصاد الأوروبي في مسقط من 16 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر 1995. ومن المتوقع أن يشارك في المؤتمر نحو 200 من رجال الأعمال الأوروبيين وممثلين من رجال الأعمال من دول مجلس التعاون الخليجي.

● أقام «المجلس الثقافي اللبناني الجنوبي» بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة للإحتجاج الإسرائيلي للبنان، ندوة بعنوان: «الإحتجاج الإسرائيلي للبنان 1982- النتائج السياسية» شارك فيها النائب محمد فنيش وكريم مروة وسيمون كرم، وإدارها النائب حبيب صادق (الأمين العام للمجلس).

● ألقى الدكتور اسماعيل سراج الدين، نائب رئيس «البيت الدولي» في القاعة الخضراء في الجامعة الأميركية في القاهرة، محاضرة عنوانها: «التنمية المتوازنة وإثراء الأمم» حضرها عدد من الدبلوماسيين العرب واستأثرت باهتمام المعلقين في مجالات التنمية الاقتصادية.

● ألقى الدكتور اسماعيل سراج الدين، نائب رئيس «البيت الدولي» في القاعة الخضراء في الجامعة الأميركية في القاهرة، محاضرة عنوانها: «التنمية المتوازنة وإثراء الأمم» حضرها عدد من الدبلوماسيين العرب واستأثرت باهتمام المعلقين في مجالات التنمية الاقتصادية.

لجود القطريين اليهم في أيام الشجع والظفر، حتى أن السير رايام بيوردو (رئيس مجلس إدارة HSB)، الذي قال إن قطر توليه مشككة سيولة في المدى القصير والتمويل يسيب نتائج النفط وعبوة أسعاره وعبوة الدولار، ويسبب حاجتها إلى تمويل ميزان الإقتصاد القوي بالزمن من عمليات الاستكشاف والتصنيع وتوزيع مصادر النفط، أشار إلى أن الفرض الذي حصلت عليه حكومتها قطر من «بيت سويفتوس» الياباني، يبلغ 200 مليون دولار، قد جمع في لندن.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للإقتصاد أو للمالية من أي كروب وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

والملت للظفر أن أحد الحاضرين خلال فترة الأسبوع الأولى سأل الشيخ حمد عن الإستراتيجيات الأخيرة في البحرين، ولم يسأل عن النزاع السعودي بين قطر والبحرين بل عن أحد السائحين سأل عن إمكانية التنازع مع إيران على الحقل الشمالي لإشعار بأنه يمتد إلى التواطؤ الإيراني، وعزل هذه النقطة قال الشيخ حمد ملاحقاً أنه لا مشكلة حدودية مع إيران لأن الحدود بينهما مرسمة منذ الستينات، وأنه بإمكان إيران أن تذهب ورقتنا ما شئت على جانبنا من الشاطئ، وهي فترة «الكولسة» أي بين الندوة

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

صمت معظم معاني المؤسسات المالية والصناعات البريطانية والعمالية (ويعني معني ومائل إلى الانجليزية) العربية ومنها «الفيو» في لقاء على تحقيق الخليج ضد على ملاحظته الأصلية الشارح.

ويبدو أن حاكم بن جاسم بن جبر، وزير الخارجية والتمويل والعمالية (ويعني معني ومائل إلى الانجليزية) العربية ومنها «الفيو» في لقاء على تحقيق الخليج ضد على ملاحظته الأصلية الشارح.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

صمت معظم معاني المؤسسات المالية والصناعات البريطانية والعمالية (ويعني معني ومائل إلى الانجليزية) العربية ومنها «الفيو» في لقاء على تحقيق الخليج ضد على ملاحظته الأصلية الشارح.

ويبدو أن حاكم بن جاسم بن جبر، وزير الخارجية والتمويل والعمالية (ويعني معني ومائل إلى الانجليزية) العربية ومنها «الفيو» في لقاء على تحقيق الخليج ضد على ملاحظته الأصلية الشارح.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.

● إضافة إلى ذلك، قدم الشيخ حمد ملاحم مهم في مفاوضاته أمام رجال «السياسة» حول أمور خارجية، ولولا ذلك لكان أعطي إبطاماً بله الأمر إلى كونه وزيراً للخارجية. ومن هذه الملاحم، التمدد على حفظ السلام في الخليج (بالتعاون مع أميركا وبريطانيا)، كما قال، والتمويل على عملية السلام في الشرق الأوسط، وإقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة، ومع العالم الخارجي، وفرضية إنهاء معاناة الشعب العراقي، وتأمين العلاقات مع إيران كذلك آثار ضرورة الحوار بين مختلف المنطلقات والدول المنتسبة لها.